



الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالـي والبحث العلمـي

جامعـة محمد خيضر بسكرة

كليــة الآداب واللّغـات

قسم الآداب واللغة العربية

جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب واللغة العربية

تخصص: اللِّسانيات و اللغة العربية

إعداد الطالب:

محمد يزيد سالم

إشراف الدكتورة:

دلـيلــة مــزوز

لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
محمد خان	أستـــــاذ	جامعة بسكرة	رئيــــسا
دليلة مزوز	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مشرفا و مقررا
نعيمة سعدية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
لخضر بلخير	أستـــــاذ	جامعة باتنة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 1435- 1436هـ/2014- 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي

وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾

صدق الله العظيم

مقدمة

تعدُّ اللّغة من أهمِّ الظواهر الاجتماعية التي أنتجها العقل البشري خلال مراحل تطوره، فهي أداة للتواصل، تربط بين الأفراد و الجماعات و الأجيال المتعاقبة ، و سجل للحضارات و الثقافات برباطٍ وثيق وقوي له طابعه المميز والخاص .

واللّغة شبكة من العلاقات التركيبيَّة على المستوى الصوتي في تأليف الأصوات، وعلى المستوى الصرفي في تأليف الوحدات الصرفية، وعلى المستوى التركيبي في تأليف الكلمات ويمثل التحليل التركيبي بهذا الحلقة الثالثة في سلسلة التحليل اللِّساني للغة، وإذا كانت الوحدة الصوتية هي مادة التحليل الصوتي، والوحدة الصرفية هي مادة التحليل الصرفي فإنّ التركيب أو الجملة هي أساس التحليل التركيبي.

فالجملة هي القاعدة الأساسيَّة التي ينطلق منها البناء اللّغوي، وهي أوّل العقد التي يتوقف عليها كل نسيج لغوي في إحكام العبارة، وهي اللُّحمة لسدى الكلام، والمِرْقَاةُ لمدارج القول.

وعليه فليس غريبا أن يبحث القدامى الجملة ويدركوا قيمتها في اللُّغة، ويهتدوا إلى دراسة نواحٍ مهمة فيها.

ويعدُّ البحث في الجملة عند المحدثين العرب هو الأساس في الدراسة اللُّغوية الحديثة، التي تتَّجه إلى وصف الجملة وتحليلها؛ وذلك لأهميتها في إظهار المعنى الذي يعدُّ العنصر الرئيس في دراسة بناء الجملة، وهو ما دفع العلماء إلى التوسع والاستفاضة في دراستها.

من هنا جاءت هذه الدِّراسة محاولة إجراء مقارنة بين نظرة الدارسين القدامى والمحدثين إلى الجملة من حيث مفهومها وتقسيماها، وإلى مدى التطور الذّي وصلت إليه دراسة الجملة العربية .

من خلال هذه الإشكالية جاء عنوان البحث موسومًا بـ «جهود الدّارسين المحدثين في دراسة الجملة العربية».

وللوصول إلى هذا المبتغى قسِّم البحث إلى: ثلاثة فصول تتصدرها مقدمة وتنتهي بخاتمة تنطوي على أهمِّ النتائج المتوصل إليها، مع تذييل البحث بقائمة المصادر والمراجع.

وقد خصص الفصل الأول: للحديث عن الجملة في الدرس العربي التراثي والدرس الغربي القديم والحديث، وتضمن مبحثين أُفرد الأوَّل للحديث عن الجملة في الدرس العربي التراثي، من حيث مفهومها وعلاقتها بالكلام وأقسامها. وسيق المبحث الثاني للحديث عن الجملة عن الدّارسين الغربيين قدامى ومحدثين.

أمّا الفصل الثاني فتَّم التطرق فيه إلى بنية الجملة العربية عند الدَّارسين المحدثين، وتضمن كذلك مبحثين، الأوَّل تمَّ الحديث فيه عن بنية الجملة العربية عند الدارسين الوصفيين، والثاني للحديث عن بنية الجملة العربية عند الدارسين التوليديين التحويليين.

وأمّا الفصل الثالث فقد تمَّ فيه تناول نظرة الدارسين المحدثين إلى الجملة العربية من حيث المفاهيم والتقسيمات، وتضمَّن أيضًا مبحثين اثنين كسابقيه، ففي المبحث الأوَّل تمت مناقشة نظرة الدارسين المحدثين إلى الجملة العربية من حيث المفاهيم، أمّا الثاني فنوقشت فيه نظرتهم إلى الجملة من حيث التقسيمات .

وخُتم البحث بخاتمة أُجمِلت فيها أهمُّ النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، ولا يخفى على أهل التدقيق والتحقيق أنّ هذا الموضوع واسع ومتشعب لا يمكن استقصاء كل جوانبه في بحث واحد، لذلك كان التركيز على أهم جهود المحدثين لا كلّها. كلُّ ذلك كان داعيا للميل إلى الاختصار، لذا كان البحث يطرق بابًا ويهمل أبوابًا، ليكون ما تمَّ طرقه تمثيلا لا استيفاءً.

واقتضت طبيعة الموضوع الاعتماد على المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي لملاءمتها الدِّراسة.

ولما كان موضوع الجملة من أهمِّ القضايا المطروحة قديمًا وحديثا فقد تعددت الآراء ومن ثمَّ تنوَّعت المصادر والمراجع المعتمدة في البحث، ومن هذه المصادر والمراجع نذكر على سبيل الذكر لا الحصر: (الكتاب) لسيبويه، و(المقتضب) للمبرد، و(مغني اللبيب)لابن هشام الأنصاري، و(الأنموذج في النحو) للزمخشري، و(النحو الوافي) لعباس حسن، و(من أسرار اللغة) لإبراهيم أنيس، و (في النحو العربي نقد وتوجيه) لمهدي المخزومي، و (اللغة العربية معناها ومبناها) لتمّام حسّان.

ولا ندعي السبق في هذا الموضوع، ولا اكتمال ناصية البحث، وإنّما نقرُّ أنّه يعتريه بعض النقص في بعض جوانبه، وهذا النقص يتطلب ذوي الخبرة والتخصص في الميدان.

ولا يسعني في هذا المقام إلاّ أن أقدم جزيل الشكر والامتنان لأستاذتي الفاضلة دليلة مزوز التي سعت بكل إخلاص على توجيهي وإرشادي، فما كان هذا البحث ليستوي بهذه الصورة لولا توجيهاتها ونصائحها القيِّمة على الرّغم من انشغالاتها المتعددة، فجزاها الله عنّي خير الجزاء، وأسأل الله أن يضع ذلك في ميزان حسناتها.

سدد الله خطانا جميعا على طريق العلم والمعرفة وخدمة لغة القرآن الكريم لنحظى برضاه تعالى، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .

الفصل الأوَّل :

الجملة في الدرسين العربي التراثي والغربي

القديم والحديث.

المبحث الأوَّل :

الجملة في الدرس العربي التراثي.

المبحث الثاني :

الجملة في الدرس الغربي القديم والحديث .

شاعت في كتب النحو مصطلحات عديدة عبّرت عن معنى واحد،وقد اختلطت هذه المصطلحات وتداخلت ، غير أنَّ أشهرها وأكثرها استعمالا على الإطلاق هو مصطلح "الجملة "، فقد طغى هذا المصطلح على المصطلحات الأخرى"الكلام" ، و"المؤلف"؛ وهي مصطلحات متقاربة في المعنى غير أن كل واحد منها يختص بدلالة معينة .

والمتتبع للدّراسات النحوية القديمة في مختلف أطوارها لا يجد أبوابا و فصولا تتناول الجملة بالدراسة، بوصفها كيانا مستقلا له من الأهميّة في الدّراسات النحوية ما يفوق الموضوعات النحوية الأخرى التي سخر لها النحاة جهدهم بعيدا عن الإطار الذي كان ينبغي أن تدرس من خلاله، ألا وهي الجملة التي تمثل قاعدة الكلام الأساسية، والوحدة الدنيا للفهم والإفهام في عملية التبليغ، وهذا ما جعلها محل اهتمام في أي دراسة لغوية ، ومنطلقا أساس في كل دراسة تهدف إلى فهم أسرار اللغة ودقائقها فهما صحيحا .

والغاية من دراسة النحو العربي؛ هي فهم تحليل بناء الجملة تحليلا لغويا يكشف عن أجزائها ويوضح عناصر تركيبها، وترابط هذه العناصر بعضها ببعض الآخر، بحيث تؤدِّي معنى مفيدا، ويبين علائق هذا البناء، ووسائل الرّبط بينها، والعلامة اللّغوية الخاصة بكل وسيلة من هذه الوسائل .

ولم يكن مفهوم الجملة و تقسيماتها ميدان بحث النحويين فقط، وإنّما كان مجال بحث علوم عدة ، كل حسب خصوصية موضوعه وغايته، ولكن في المحصلة يشار إلى وظيفتها؛ وهي إيصال المعنى إلى المتلقي بشكل يحقق الغاية. هذه الوظيفة التي لا تختلف عند البلاغيين عنها عند الأصوليين أو المناطقة، وهذا ما دعا إلى الإشارة إلى مفهومها عند هؤلاء على الرغم من اختلاف ميادين علومهم و تخصصاتهم.

و بالمقابل فإن الدراسات الحديثة تتخذ من الجملة محورا لها قبل أي شيء، فالنظرية الألسنيّة الحديثة تحلل اللغة من زاوية أنّها مجموعة من الجمل، كل جملة منها تحتوي على شكل صوتي وعلى تفسير دلالي ذاتي يقترن بالشكل الصوتي، وقواعد الجملة هي التي تفصل التوافق بين الصوت والدلالة .

المبحث الأوّل : الجملة في الدّرس العربي التراثي

إنَّ المتصفح في التراث اللُّغوي العربي بصفة عامة، والنحوي بصفة خاصة، يلاحظ أنّ الدّارسين القدامى لم يكن لديهم استخدام موحد لمصطلح الجملة، فمنهم من استعمل مصطلح (الكلام) وقصد به (الجملة)، ومنهم من استعملهما معا دون التفريق بينهما، ومنهم من فرق بينهما ورأى أن كل واحد من هذين المصطلحين يختص بدلالة معينة، لكن لم يكن هذا التفريق واضحا، وذلك راجع لعدة اعتبارات ولعلّ من أبرز تلك الاعتبارات؛ عدم استقرار المصطلحات في البداية، واختلاف وجهات وآراء العلماء ومناهجهم .

الجملة : لغة واصطلاحا:

1. **لغة** : جاء في "الصِّحاح" "للجوهري" (ت393هـ) قوله:«الجملة واحدة الجمل، وأجمل الحساب رده إلى الجملة »[1].

وجاء معناها في "لسان العرب " "لابن منظور "(ت711هـ): «الجملة واحدة الجمل، والجملة جماعة الشيء، جمعه عن تفرقة، وأجمل له الحساب كذلك. والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره يقال: أجملت له الحساب والكلام : قال تعالى:﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾.وقد أجملت الحساب إذا ردّدته إلى الجملة» [2].

وفي "مختار الصِّحاح" "للرازي" (ت760هـ) جاء قوله:«الجملة واحدة الجمل، وأجمل الحساب رده إلى الجملة»[3] .

---

[1] الجوهري (إسماعيل بن حماد)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ،ط3،1984، ص 426.

[2] ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) ، لسان العرب، تحقيق وضبط :عبد الله الكبير ومحمد احمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ،دار المعارف ، (د.ط)،مادة (جمل)،(د.ت)،مج1،ص685،686.

[3] الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر) ، مختار الصّحاح ،ضبط وتعليق :مصطفى البغا،دار الهدى للطباعة ،ط4 ،عين مليلة ، مادة (جمل)،1990، ج1،ص80.

أمّا في "المعجم الوجيز " فجاء:«الجملة، جماعة كل شيء ويقال:أخذ الشيء جملة، وباعه جملة : متجمعا لا متفرقا»[1].

وورد في "معجم اللغة العربية المعاصرة":« وجملة [مفرد]: جمع جملات وجُمل: جماعة كل شيء "سعر/تاجر جملة. كان من جملة أصحابها. جملة الأجرة المستحقة. " وَلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً "، متجمعا دفعة واحدة لا منجما متفرقا"، أخذ الشيء جملة: متجمعا لا متفرقا. بائع جملة: من يبيع البضائع متجمعة لا متفرقة عكسه بائع بالقطاعيِّ. بالجملة /على الجملة: إجمالا بصورة موجزة جملة الأمر/جملة القول: بخلاصة وإيجاز شديد. جملة الصالحين:جماعة الأولياء جملة وتفصيلا: بصورة شاملة ومفصلة . من جملتها: من مجموعها، من بينها»[2].

والذي يمعن النظر في المعنى اللّغوي للجملة في كل ما ورد، يدرك أنّه لا يخرج عن كونها تدلُّ على جمع الأشياء عن تفرقها، بالإضافة إلى أنّها تطلق على جماعة كل شيء.

2 . اصطلاحا :

لم يكن الاتفاق واضحا بين الدّارسين على تعريف واحد للجملة يشمل جميع جوانبها سواء قديما أم حديثا، وحتى الغربيون أنفسهم لم يتفقوا على تعريف واحد إلى درجة أنّ أحدهم ذهب إلى القول بأنّه: « يوجد حوالي مائتي تعريف مختلف للجملة »[3].

هذا تتوارد على الدرس النحوي طائفة من الإشكالات المنهجية والاصطلاحية، يبرز من بينها الإشكال الخاص بمفهوم مصطلح الجملة، ومقابلته مع مصطلح الكلام.

[1] مجمع اللغة العربية ،المعجم الوجيز ،وزارة التربية والتعليم ،(د.ط)،مصر ،1994،مادة (جمل)،ص118.وينظر:المعجم الوسيط ،مكتبة الشروق اليومية، ط4،2004، مادة (جمل)،ص136.

[2] احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة ،عالم الكتب ،ط1 ،2008، مادة (الجمل)،مج1،ص399.

[3] ينظر :جورج مونان ،مفاتيح الألسنية ،عربه وذيله بمعجم عربي فرنسي: الطيب بكوش، تقديم: صالح قرمادي، منشورات الجديد، (د.ط)، تونس، 1981 م، ص101 .

وقد عبّر بعض النحاة الأوائل عن مصطلح الجملة بمصطلح الكلام، والبعض الآخر فرّق بينهما، وجعل بينهما عموم وخصوص، وبذلك فقد انقسم اللّغويون والنحاة القدامى في نظرتهم إلى الجملة والكلام إلى اتجاهين أساسين :

1. الاتجـاه الأول: ويضم طائفة من اللّغويين والنحاة الذين ذهبوا إلى القول بالترادف بين الجملة والكلام. فلقد استخدم مصطلح الجملة عند "الخليل" (ت 175هـ) ولكن بمعناه اللّغوي، وليس بمعناه الاصطلاحي ، فلقد استخدم الخليل مصطلح الجملة في قوله: « والجملة : جماعة كل شيء بكامله من الحساب وغيره ، وأجملت له الحساب والكلام من الجملة ... »[1].

أمّا "سيبويه" (ت180هـ) فقد استعمل لفظة (الجملة) في سبعة مواضع، واستعمل لفظة (الجمل) بصيغة الجمع في موضع واحد فيكون المجموع ثمانية مواضع [2].

والمواضع السبعة التي استعمل فيها "سيبويه" لفظة (الجملة) بصيغة المفرد وبالمعنى اللّغوي للجملة لا المعنى الاصطلاحي، هي:

1 . قال:« وممّا أجري مجرى الأبد والدّهر والليل والنهار:المحرّم وصفر وجمادى، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة؛ لأنّهم جعلوهنَّ جملة واحدة لعدة أيامٍ، كأنّهم قالوا: سيرَ عليه ثلاثون يوما»[3].

2 . و قوله في(هذا باب، ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء):«جملة هذا الباب أنّ الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنّه في معنى إذْ، فأُضيف إلى ما يضاف إليه إذْ»[4].

---

[1] الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، العين ،تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي،دائرة الشؤون الثقافية العامة ،دار الحرية للطباعة ، (د.ط)،بغداد ، ج6،ص143.

[2] حسين عبد الغني جواد الأسدي ، مفهوم الجملة عند سيبويه ،دار الكتب العلمية ،ط1،بيروت ،لبنان ،1428هـ/2007م،ص26.

[3] سيبويه (أبي البشير عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب تحقيق :عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع،ط3،القاهرة ، 1988،ج3،ص217.

[4] المصدر نفسه، ج3 ، ص119.

3 . وفي قوله:« فكل اسم يسمَّى من الفعل ليست في أوَّله زيادة، وله مثال في الأسماء انصرف؛ فإن سمِّيته باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف، فهذه جملة هذا كله»[1].

4 . وقوله :« ومما جاءت مصادره على مثالٍ لتقارب المعاني قولك :يئست يأسا ويآسة، وسئمت سأمًا وسآمة، وزهِدتُ زهدًا و زهادة ،فإنما جملة هذا لترك الشيء»[2].

5 . قوله:« وقد جاء على فَعِلَ يَفْعَلُ وهذا فَعِلٌ أشياء تقاربت معانيها؛لأنّ جملتها هَيْجٌ. وذلك قولهم:أَرَجَ يَأرجُ أرجًا وهو أَرِجٌ؛ وإنّما أراد تحرُّك الريح وسطوعها.وحَمِسَ يحمسُ حَمَسًا، وذلك حين يهيج ويغضب»[3].

6 . قوله :« فجملة هذا أنّ كل ما كانت له الكسرة ألزم كان أقوى في الإمالة »[4].

7 . قوله :« فجملة هذا الباب في التحرك أن يكون الساكن الأول مكسورًا، وذلك قولك : اضرِب ابنك، وأكرم الرجل، وأَذْهبِ أَذْهَبْ»[5].

أمّا بالنسبة للموضع الذي ذكر فيه "سيبويه" لفظة (الجمل) بصيغة الجمع، فقد ورد في آخر (هذا باب ما يحتمل من الشعر). وذلك في قوله:« وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهًا. وما يجوز في الشعور أكثر من أن أذكره لك ههنا؛ لأنّ هذا موضع جُمل، وسنبيّن ذلك فيما نستقبل إن شاء الله »[6].

فالجملة في الاستعمال عند "سيبويه" تعني الشيء الجامع لأفراده الضام لهم، وكذلك استعمالها في معنى الإجمال المقابل للتفصيل فكأنّه؛ ضم الفروع أو التفصيلات في أصول جامعة لها[7].

---

[1] سيبويه، الكتاب ،ج3،ص119.

[2] المصدر نفسه ،ج3،ص208.

[3] المصدر نفسه ،ج4،ص16.

[4] المصدر نفسه ،ج4،ص20.

[5] المصدر نفسه ،ج4،ص152.

[6] ينظر : المصدر نفسه ،ج1،ص32.

[7] ينظر: حسين عبد الغني جواد الأسدي ، مفهوم الجملة عند سيبويه ،ص28.

وقد يبدو الأمر غريبا ألاّ يوجد أثر لكلمة (جملة) في كتاب "سيبويه"، وكذلك (جملة مفيدة) على حسب ما يذهب إليه اللّساني "عبد الرحمن الحاج صالح" [1].

ولئن لم يذكر "سيبويه" مصطلح الجملة في كتابه (الكتاب)،الذي يعدّ تمثيلاً ناضجا للجهود النحوية العربية، ولم يشر إليها بتعريف مستقل فإنّ ذلك لا يعني غياب مفهومها عن ذهنه، فهو يسميها عادة "كلاما" على الرّغم من أنّ ذكر "الكلام" تردد في كتابه بمعان مختلفة؛ فهو يستخدمه بمعنى الاسم وبمعنى الحرف وبمعنى النثر وبمعنى اللغة وبمعنى الجملة أيضا[2].

- **الكلام بمعنى الجملة :**

إنَّه ومع الإقرار بانعدام الجملة مصطلحًا عند "سيبويه"، إلاَّ أنّ ذلك لا يعني انعدام مفهومه؛ على أنَّ في مصطلح الكلام ما يقوم مقام الجملة بالمعنى الاصطلاحي .

ومفهوم الجملة اصطلاحا نستقيه مما استشهد به "سيبويه" (ت 180هـ) في كتابه بجملٍ نحوية تامة في مواطن عدة، مراعيا فيها المعنى، ومعبرا عنها بلفظ الكلام دون استخدام مصطلح الجملة، وذلك عند حديثه عن الجملة التامة[3].

والذي ينعم الفكر في حديث "سيبويه" في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة)؛ يجد أنَّه كان حاذقًا في التمهيد لكتابه بمباحث تعدُّ الأساس في البحث النحوي، لينفذ منها إلى ما هو أكثر تفصيلاً، وذلك بالانتقال من موضوعات التركيب إلى بيان مواقع أجزاء الجملة العربية وعلاقاتها بعضها ببعض.

فقد استعمل مصطلحي الاستقامة والإحالة، في معرض تبيانه الجمل العربية وتصنيفها[4]، يقول:«هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. فمنه مستقيم حسن، ومحال،

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح ، الجملة في كتاب سيبويه ،المبرز مجلة دورية أكاديمية تصدر عن المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، ع2،جويلية، ديسمبر،1993،ص8.

[2] ينظر :محمود أحمد نحلة ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة للطباعة والنشر، (د.ط)،بيروت ،1408هـ/1977م،ص17.

[3] ينظر : بلقاسم دفة،بنية الجملة الطلبية ودلالتها في السور المدنية ،منشورات مخبر الأبحاث في اللغة والأدب الجزائري،(د.ط)،2008، ج1،ص9.

[4] ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية ،المؤسسة العربية الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط1 ،لبنان ،1412هـ/1992م،ص12.

ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. وأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدا. وأما المحال فأن تنقض أوَّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا وسآتيك أمس.وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا . وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»[1].

فالذي يلاحظ هنا أنّ الكلام قائم على أساس من تأليف التركيب، وبناء الأسلوب، وصدق المعنى (أي انطباقه على الواقع).

وما مثّل به "سيبويه" للمستقيم يدلّ على دقة النحاة في تقصى معاني كل لفظة ومعانيها في الجملة، وعلاقتها مع غيرها وانسجامها معها وترابطها بها، لأنّ (آتيك) جملة فيها فعل ماضٍ مسند إلى فاعل، وأكمل المعنى بظرفٍ يدُّل على الماضي أيضا، وليس في هذا النسج والتأليف أي تنافر أو ضعف، فالجملة تامة مفيدة يحسن السكوت عليها .

كما وضح حسن الاستقامة وفسادها، فالاستقامة أن يكون التركيب خاضعا لما أجرته العرب في كلامها المألوف المستعمل، ولا ينفر منها الذوق، أمَّا غير المستقيمة كالمحال أن تنقض أول كلامك بآخره، وبذلك فلا يكون لمثل هذا الكلام معنى لأنّ اللفظ في غير موضعه، وقد علق "الحاج صالح" على ذلك قائلا:«أن يكون غير منسجم من الناحية المعنوية، والقبيح يختص بالمستوى الضروري للكلام ولا يمس معناه»[2].

ودلّل "سيبويه" بما مثله بالمحال على أنَّ الألفاظ لا يتجانس بعضها مع البعض، إلاَّ إذا كانت في موضعها الصحيح من التأليف، وكانت مؤدية للمعنى المكمِّل للمعنى الذي ما قبلها .

فالذي يلاحظ من تقسيمه" للكلام" "الجملة" أنّه قد راعى مستويين:المستوى النحوي الساكن (الشكلي)، الذي يعتمد على الارتباطات النحوية بين الكلمات؛ كإسناد الخبر إلى

---

[1] سيبويه، الكتاب ،ج1،ص25_26.

[2] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني ،ديوان المطبوعات الجامعية ،(د،ط)،بن عكنون ،الجزائر ، 1994، ص71.

المبتدأ الفعل إلى الفاعل، والمستوى الإبلاغي المتغير؛ القائم على ارتباط الكلام بالحال الذي تقال فيه، أو السياق الكلامي الفعلي الذي تدخل فيه الجملة[1].

وما ذهب إليه "سيبويه" من تأكيد على ضرورة تلازم البنية النحوية مع وظيفتها الابلاغية يُعَدُّ دلالة واضحة على إدراكه العميق أنَّ الجملة العربية تشمل جانبا نحويا وجانبا إبلاغيا إخباريا، فالمستويان: سواء النحوي الساكن أو الإخباري المتغير يتضافران معًا لبناء الجملة التي تؤدي وظيفة إبلاغية واحدة، ولا يمكن الاكتفاء بالتعويل على أحدهما دون الآخر[2].

ولعلَّ أظهر مبادئ بناء الجملة عند "سيبويه" هو ما ذكره في باب "المسند والمسند إليه"، فقد كان معيار الإسناد هو الأساس الذي أقام النحاة القدامى عليه حدَّ الجملة، وكانوا ينظرون إلى المسند والمسند إليه بأنَّهما عماد الجملة العربية، ويطلقون عليهما مصطلح "العمدة"؛لأنَّ توافرهما شرط كافٍ لقيام الجملة التي بنى النحاة عليها تحليلهم بوصفها بنية أساسية أو نواة ضمن بنية تتشكل وتتكون بسبب ما يطرأ على البنية الأساسية؛ المتمثلة في المسند والمسند إليه تكون الكلام، وفي هذا يقول "سيبويه":«هذا باب المسند والمسند إليه وهما مالا يَغْنَى واحد منهما على الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن الاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء، وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقا، وليت زيدًا منطلقٌ؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده»[3].

---

[1] رابح بومعزة ،الجملة والوحدة الإسناديّة الوظيفيّة في النحو العربي ،دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ،(د.ط) دمشق،سوريا ، 2008،ص13.

[2] المرجع نفسه ،ص14.

[3] ينظر : سيبويه، الكتاب ،ج1،ص23.

فالإسناد عنده يستلزم تركيبا، والعناصر المركّبة اثنان، يطلبُ كلٌ منهما للآخر، ولا مناص حينئذ للمتكلم من الوفاء في نتاجِه اللغوي بهما حتى يتحقق ما يَتَغَيَّاهُ هذا التركيب من فوائد .

ويبدو من كلامه أنّ الجملة عنده قسمان: اسميّة وفعليّة: والاسميّة ما بدئت باسم نحو : عبد الله أخوك، و الفعليّة ما بدئت بفعل نحو: ذهب عبد الله .

وفي معرض شرحه لكلام سيبويه يقول "السيرافي":«أمّا قوله:المسند والمسند إليه، ففيه أربعة أوجه أجُودُها وأرضاها: أن يكون "المسند" معناه "الحديث" و"الخبر"، و"المسند إليه"، المحدث عنه، وذلك على وجهين: فاعل وفعل: كقولك: "قام زيد"، "ينطلق عمرُو"، واسم وخبر، كقولك: "زيد قائم "و"إنَّ عمراً منطلقٌ"، فالفعل حديث عن الفاعل، والخبر حديث الاسم، والمسند هو الفعل، وهو خبر الاسم، و المسند إليه هو الفاعل، وهو الاسم المخبر عنه. وإنَّما كان المسند الحديث، والمسند إليه، المحدث عنه، كقولنا في الحديث الذي يحدَّثُ به عن النّبي صلي الله عليه وسلم هذا الحديث مسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالحديث هو المسند، ورسول الله هو المسند إليه»[1].

وفي موضع آخر يذهب "سيبويه" إلى القول:« فالمبتدأ الأوّل والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه»[2].

لكن "سيبويه" يبيِّن في موضوع آخر أنّ المبتدأ هو المسند، وأنَّ الخبر هو المسند إليه؛ حيث يقول:« فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه »[3].

وهذا خلاف ما ذهب إليه النحاة من بعده من أنّ المبتدأ هو المسند إليه، والخبر هو المسند. وأمَّا في الجملة الفعليّة فالفعل مسند والفاعل مسند إليه.

---

[1] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ، ج1 ، ص 173.

[2] سيبويه، الكتاب ،ج1،ص126.

[3] المصدر نفسه ،ج1،ص78.

وقد ذهب البعض إلى القول بأنّ النحاة القدامى . ومنهم سيبويه . قد بَنو تحديدهم للجملة على أساس شكلي، فعندهم الجملة هي ما تألفت من مسند ومسند إليه ، ولم يجعلوا الفائدة شرطا لذلك .

والحق أنّ النحاة العرب القدامى وعلى رأسهم "سيبويه" لم يبنوا تحديدهم للجملة على أساسٍ شكلي؛ بل كانت الفائدة شرطا أساسا، وفي كلام "سيبويه" ما يدّل على اشتراطه في الجملة حصول الفائدة، ووجود الإسناد، فالذي عليه أكثر النحاة القدامى، وكل اللّغويين المحدثين هو اشتراط المعنى الكامل المستقل الذي تحصل منه الفائدة ويحسن السكوت عليه[1]، يقول "سيبويه": «الكلام المستغني عليه السُّكوت وما لا يستغني ، ألا ترى أنّ "كان" تعمل عمل ضرب ولو قلت: كان عبد الله لم يكن كلاما، ولو قلت: ضرب عبد الله كان كلاما»[2]. فهو هنا يشترط في الكلام (الجملة) الإفادة فإن لم يكن مفيدا فليس بكلام.

كما يفهم من هذا النص أنّ "سيبويه" أراد تدقيق مفهوم الجملة فهو يريد من "الكلام" المستغني "الجملة المفيدة"، ذلك أنّ الكلام المستغني هو الذي يحسن السكوت عند انتهائه، لأنّه استقل لفظا ومعنًى، وبذلك يشكل وحدة تبليغية تتم بها الفائدة للمخاطب .

ومن أهمِّ النقاط التي تتصل ببحثنا في هذه الجزئية من مفهوم "الكلام" عند "سيبويه" وعلاقته بالجملة هو حديثه عن مسألة "حدِّ الكلام"، فحديثه عند الحد واستخدامه له جاء من عدِّة وجوه أهمها استخدامه " الحد" بمعنى البناء النحوي للجملة، حيث جاء هذا في: " باب ما أجري مجرى " ليس" . في بعض المواضع للغة الحجاز. ثم يصير إلى أصله " ويعني بذلك (ما الحجازية)، فيقول:« وتقول: ما زيد ذاهبًا ولا محسنٌ زيدٌ، الرفعُ أجودُ، وإن كنت تريد الأول لأنَّك لو قلت: ما زيدٌ منطلقًا زيد لم يكن حدَّ الكلام وكان ههنا ضعيفا، ولم يكن كقولك: وما زيدٌ منطلقا هو، لأنّك قد استغنيت عن إظهاره، وإنَّما ينبغي لك أن تضمره. ألا ترى أنَّك لو قلت: ما زيدٌ منطلقا أبو زيدٍ لم يكن كقولك : ما زيد

---

[1] عاطف مدكور ،علم اللغة بين التراث والمعاصرة ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،(د.ط)،القاهرة ،1987،ص202.

[2] سيبويه، الكتاب ، ج2 ، ص90.

منطلقا أبوه؛ لأنَّك قد استغنيت عن الإظهار. فلما كان هذا كذلك أُجْرِي مجرى الأجنبيِّ واستؤنف على حاله، حيث كان هذا ضعيفا فيه»[1] .

فواضح من كلام "سيبويه" أنَّه يريد أن يكون الكلام مكتملا لكي يكون مفهوما، ولا يمكن أن يكون مفهوما إلا بالوقوف عند حدِّه الذي يفهمه السامع، وإذا تَمَّ ذلك فإنّه يكون جملة مفهومة وتامّة .

كما يلاحظ استعماله مصطلح "الكلامين" بالتثنية للدلالة على"الجملتين"، فقد وصف بها الجملتين: لقيت زيدًا وعمرٌو كلمته، بقوله:« فإذا جاز أن يكون في المُبْتدَإِ بهذه المنزلة جاز أن يكون بين الكلامين»[2].أي جاز أن يكون بين الجملتين.

وقد صرح في موضع آخر بما يدّل على أنّ "الكلام" هو "الجملة المفيدة" وذلك في قوله: «ألا ترى أنَّك لو قلت: فيها عبد الله حَسُن السكوت وكان كلاما مستقيما، كما حسُن واستُغني في قولك: هذا عبد الله ، وتقول عبد الله فيها، فيصير كقولك:عبد الله أخوك، إلاَّ أنَّ عبد الله يرتفع مقدَّما كان أو مؤخرًا بالابتداء»[3].

فهو يبيّن أنّ الكلام المستغنى يحسُن أن يسكت المتكلم عند نهايته، لأنّه مستقل مبنًى ومكتفٍ معنًى؛ فالإفادة مقترنة باستقلالية الجملة، وعدم احتياجها إلى ما يتمم معناها، وقد عبر عنها بالمعنى الذي يحسن السكوت عليه ، وبهذا يكون لفظ (الكلام) كافيًا للدلالة على مفهوم الجملة المفيدة عنده.

وانطلاقا ممّا سبق، حاولت " أولركه موزيل"، أن تتبين مفهوم الجملة عند "سيبويه" فانتهت إلى أنّ الجملة في تصوره:« قطعة من الكلام مستغنية بنفسها يمكن السكوت، أو انقطاع الكلام بعدها»[4].

---

[1] ينظر : سيبويه، الكتاب ، ج1،ص62.

[2] المصدر نفسه ،ج1،ص90.

[3] المصدر نفسه ،ج2،ص88.

[4] U. Mosel , Die Syntaktische terminologie bei siebawaih (Diss. Munchen 1975) Bd.1.S.18.

نقلا عن: محمود أحمد نحلة، مدخل على دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، ص18.

وهذا يعني أنَّ " فيها عبد الله "و" هذا عبد الله" جملتان تامتان لا نحتاج فيهما إلى شيء نضيفه ويمكن أن ينقطع الكلام بعدهما.

ولكن "موزيل" ترى أنّ هاتين السمتين:"الاستغناء" و"السكوت"لا تكفيان لتعريف الجملة عنده وذلك لسببين رئيسيين :

أولهما: أنَّه يسمِّ ي "جملة الشرط " في "الجملة الشرطيّة " كلاما ويقول مع ذلك: أنَّ الجواب لا غنًى للشرط عنه، والكلام هنا ليس جملة مستغنية بنفسها كما كان في " فيها عبد الله" و"هذا عبد الله" .

ثانيهما : أنَّه قال في "أيُّها الرجل " لا يجوز أن ينقطع الكلام عند " أيّها " ولأنَّ الكلام في هذا المثال"عبارة" لا جملة في رأي "موزيل" فلا بدَّ أن نفرض أنَّه ليست الجملة وحدها هي التي تنتهي بالسكوت، وإنَّما الأجزاء الصغيرة أيضا [1].

كما صرِّح "سيبويه" في مواضع أخرى من كتابه بما يدل على أنّ الكلام لا يطلق حقيقة إلاّ على الجمل المفيدة، وقمة ما نلاحظه في هذا الترادف بين الكلام والجمل المفيدة هو قوله:« واعلم أنَّ قلت: إنَّما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها ، وإنّما تحكي بعد القول ما كان كلاما لا قول، نحو: قلت زيد منطلق»[2].

كما استطاع "ابن جني" (ت392هـ) أن يستنبط تعريفا محددا للكلام بمعنى الجملة عند "سيبويه"، واستدّل به على تفريق "سيبويه" بين الكلام (الجملة) والقول، قائلا عنه:«أخرج الكلام هنا مُخرجَ ما استقر في النفوس وزالت عنه عوارض الشكوك. ثم قال في التمثيل: نحو: قلت زيدٌ منطلق، ألا ترى أنَّه يحسن أن تقول : زيد منطلق"، فتمثيله بهذا لم يعلم منه أنَّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه، مستقلا بمعناه، وأنَّ القول عنده بخلاف ذلك، إذْ لو كان حال القول عنده حال الكلام ما قدم الفصل بينهما. ولَمَا أراك فيه

[1] محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية،ص18.

[2] سيبويه، الكتاب ،ج1 ،ص122.

أنَّ الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، الغانية عن غيرها، وأنَّ القول لا يستحق هذه الصفة»[1].

وينحو منحاته "عبد القاهر الجرجاني "(ت471 هـ) في اعتبار أنّ المقصود بالكلام عن "سيبويه" هو الجملة المفيدة، فيقول:« ومما الأمر فيه بيِّن قوله في باب ظننت: وإنَّما تحكِي بعد " قلت" ما كان كلاما لا قولا، وذلك معلوم أنك تحكي بعد " قلت"إذا كنت تنحو نَحْوَ المعنى ما كان جملة مفيدة»[2].

يعلق "ابن منظور" (ت 711 هـ)على ذلك لقوله:« يعني بالكلام الجمل، كقولك: "زيد منطلق"، "وقام زيد"، ويعني بالقول الألفاظ المفردة التي يبنى الكلام منها، كزيدٍ من قولك: "زيدٌ منطلق"، و"عمرٍ" و من قولك "قام عمرٌو"»[3].

ويظهر في قول "سيبويه" أنَّ الكلام المفيد (الجملة) ما تركّب من اسمين نحو: زيد أخوك، ومن فعل واسم نحو: قام زيد، ومن حرف واسمين نحو: إنَّ زيداً صديقُك ومن حرف واسم نحو : ليت زيدا يقوم، ومن فعل واسمين: نحو: كان زيد أخاك وما أشبه هذا من التركيبات المفيدة، وأنَّ الكلام غير المفيد (القول) ما تركب من غير ما ذكرنا نحو: ذهب، خرج، وانطلق، وهل، وما أشبه هذا من التركيبات التي لا تفيد شيء (فاعرف/ذلك إن شاء الله)[4] .

ومهما يكن فقد قيل إنّ "الفراء"(ت 207هـ) هو أوّل من استخدم مصطلح الجملة عرضا في كتابه "معاني القرآن"، ويُلحَظُ ذلك في مساق كلامه عن قوله تعالى:﴿ سَوَاء عَلَيْكُمْ

---

[1] ابن جني (أبي الفتح عثمان)، الخصائص ،تحقيق : محمد علي النجار ،دار الكتاب المصرية ،(د.ط)،(د.ت)،ج1،ص19.

[2] عبد القادر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ،تحقيق: محمد رضوان الداية ،وفايز الداية ،دار الفكر ،ط1،دمشق ،1428هـ/2007م،ص345.

[3] لسان العرب ،مج5،ص3777.

[4] ينظر : الصميري (أبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق)، التبصرة والتذكرة ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر ،ط1، 1982،ج1،ص75.

أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾ [1]. فقد قال: « فيه شيء يَرفعُ ﴿سواءٌ عليكم﴾ ،لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتُكُمْ ودعاؤُكم تبين الرَّفع الذي في الجملة» [2].

وفي قوله:« وتقول : قد تبيَّن لي أقام زيد أم عمرو ، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى؛ كأنَّك قلت: تبيَّن لي ذلك» [3].

ولعل أوَّل من استخدم الجملة مصطلحا هو "المبرد النحوي" (ت 285هـ) فقد قال: «تُحكى الجملة بعد القول» [4]، ونلمح من هذا القول أنَّها ترادف الكلام إذا قارناه بقول "سيبويه": « وإنَّما تحكي بعد القول ما كان كلاما لا قول، نحو: قلت: زيد منطلق» [5] .

ذلك أنَّك تحكي بعد القول ما كان كلاما عند "سيبويه"، وتحكي ما كان جملة عند "المبرد"، ومن هنا كان الترادف بين الجملة والكلام عند أوائل النحاة، وإن لم يكن من أقوالهم الصريحة فهو مما يستشف من حديثهم.[6]

كما استخدم "المبرد" مصطلح (الجملة) و(الجمل) للإشارة إلى الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره ومن ذلك قوله:« والأفعال مع فاعليها جمل، وإنَّما تكون الجمل صفات للنكرة، وحالات للمعرفة؛ لأنَّ (يَفعَل) إنَّما هو مضارع (فاعل) فهو نكرة مثله، ألا ترى أنَّك تقول: مررت برجلٍ يضربُ زيدًا ، كما تقول: مررت برجلٍ ضارب زيدًا» [7].

وقوله:« ومثل هذا من الجُمل قولك: مررت برجلٍ أبوه منطلق، ولو وضعت في موضع رجل معرفة لكانت الجملة حال. فعلى هذا تجري الجُمل» [8] .

---

[1] سورة الأعراف ،الآية :193.

[2] الفراء (أبي زكريا يحي بن زياد)،معاني القرآن ، عالم الكتب ، ط2،بيروت، 1403هـ/1983م،ج2،ص195.

[3] الفراء، معاني القرآن،ج2/ص333.

[4] المبرد (أبي العباس محمد بن يزيد)، المقتضب ،تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د.ط)،القاهرة ، 1415هـ/1994م،ج2، ص 365.

[5] سيبويه، الكتاب ،ج2، ص122.

[6] ينظر : محمد خان ، لغة القرآن الكريم ، دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1، عين مليلة ، 2004،ص19.

[7] المبرد، المقتضب ، ج4، ص123.

[8] المصدر نفسه،ج4، ص125.

فهو يستعمل اللَّفظين في مجال تقرير الحقيقة النحويّة القائلة: إنَّ الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، دون أن يتجاوز نطاق هذا النمط من التناول الجزئي للجملة في رحاب التصور الشامل لمفهومها[1].

كما قدّم "أبو العباس المبرد" تعريفا واضحا للجملة في باب الفاعل حيث يقول: « وإنَّما كان فاعل رفعا لأنَّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر، إذا قلت : قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ»[2].

زيدٌ»[2].

ويبدو من خلال التعريف أنّه اشترط في الجملة، أن يحسن السُّكوت عليها، وتجب بها الفائدة، فالجملة عنده ما تكونت من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر . وهذا ما ركز عليه من بعده تلميذه "ابن السراج"، الذي استخدم مصطلح الجملة المفيدة، فيقول:« والجمل المفيدة على ضربين: إمَّا فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر»[3].

و يذهب "المبرد" إلى اعتبار أنّ الجملة الاسميّة هي الأصل؛ لأنَّ الأخرى . أي الجملة الفعليّة . بمنزلتها لأنَّك إذا قلت مثلا: "زيد منطلق" فإنَّك تستطيع أن تقول: "رأيت زيدا منطلقا".

أمَّا أقسامها عنده، فإنَّه وعلى الرُّغم من ورود مصطلح الجملة صراحة عند "المبرد" في مقتضبه على العكس ممّا هو الحال عند "سيبويه"، إلاّ أنَّه لم يذكر تقسيما صريحا للجملة، غير أنَّ الدّارسين حاولوا استنتاج تقسيما لها انطلاقا من قوله:« وإنَّما كان الفاعل رفعا لأنَّه هو الفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد»[4].

---

[1] ينظر: حسين مرصرور الشيخ، الجملة العربية ، دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط1،بيروت ، لبنان ، 2009 ، ص30.

[2] المبرد، المقتضب، ج1، ص146.

[3] ابن السراج (أبي بكر بن محمد)، الأصول في النحو،تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط3، بيروت ، 1417 هـ/ 1996م،ج1،ص64.

[4] المبرد، المقتضب ، ج1، ص146.

فمن خلال هذا التمثيل نستشف أنّ الجملة عنده قسمين:

1 . **فعليّة:** مثل قوله: " قام زيد "، وهي التي صدرها فعل.

2 . **اسميّة** : مثل قوله :"القائم زيد"، وهي التي صدرها اسم[1].

ويذكر في تضمين (الجملة) معنى (الكلام): «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مالا يستغني كل واحد عن صاحبه. فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو: كان وإنَّ وأفعال الشك والعلم والمجازاة. فالابتداء نحو قولك: زيد. فإذا ذكرته فإنَّما تذكره لسامع؛ ليتوقَّع ما تخبره له عنه فإذا قلت (منطلق) وما أشبهَه صحَّ معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛لأنَّه قد كان يعرف زيدًا كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له زيد، ولكنت قائلا له: رجل يقال له زيد فلمَّا كان يعرف زيدًا، ويجهل ما تُخبره به عنه، أفدته الخَبَرَ فصح الكلام» [2]. فردد لفظ الكلام ليشير به إلى الجملة التي يشترط فيها الإسناد، والإفادة. ثم يضيف قائلا: «لأنَّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلُح حدث معنى، واستغنى الكلام»[3].

و"المبرد" بهذا الكلام يقدم لنا تصورا دقيقا و شاملا لمفهوم الجملة، يجمع فيه بين "الاستغناء" و"الفائدة"، ثم يربط المعنى باقتران اللفظ بما يصلح معه تركيب تام .

ويستمر هذا الفهم للجملة ويزداد نضجا في تحديد دلالة المصطلح عند علماء القرن الرابع هجري بدءًا من "ابن السراج" (ت316هـ) الذي يذهب إلى الرّبط بين مفهوم الجملة ومعيار الإفادة فيقول:« والجملة المفيدة على ضربين: إمّا فعل وفاعل وإمّا مبتدأ وخبر، أمَّا الجملة التي هي مركّبة من فعل وفاعل فنحو قولك: زيد ضربته، وعمرو لقيت أخاه، وبكر قام أبوه، وأمّا الجملة التي هي مركّبة من ابتداء وخبر فقولك: زيد أبوه منطلق»[4].

---

[1] عبد المجيد عيساني، الجملة في النظام اللغوي عند العرب ، مجلة الأثر ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، ع 5 مارس،2006، ص95.

[2] المبرد، المقتضب ، ج4، ص126،

[3] المصدر نفسه ، ج4، ص126.

[4] ابن السراج، الأصول في النحو ، ج1، ص64.

وقال في موضع آخر: «فالاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل هو والفعل جملةً يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب»[1]. ثم يضيف قائلا: «فأمّا الفعل فلابد له من فاعل، وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنَّك إذا قلت: قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك: القائم زيدٌ»[2] .

وقد كان "ابن السراج" مولعا بالبحث عن أسرار التركيب دقيقا في تعيين دلالات المفردات في الجمل وعلاقة الجمل بعضها ببعض. قال عن نظم الكلام: «والذي يأتلف منه الكلام ثلاثة، الاسم والفعل والحرف، فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك: "الله إلهنا"، ويأتلف الاسم والفعل نحو: قام عمرو، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف، فقد بان فروق ما بينهما»[3].

ولابدّ هنا من التأكيد على مسألة غاية في الأهمية وهي أنّ "ابن السراج" لم يفته الالتفات إلى شرط الإفادة في الكلام (الجملة).

أمّا "الزجاجي" (ت 337هـ) فقد استعمل مصطلح الكلام والجملة للدلالة على مفهومه للجملة يقول:« فإنْ قال المحتج منهم: هذا غير لازم لأنا إذا قلنا "زيد " فقد دلَّ على مسمى تحته دلالة غير مقرونة بزمان، وإذا قلنا "أن ولكن" لم يدل على شيء ، ولم يكن كلامًا حتى يُقرنَ بجملة، قيل له : الاسم يدل على مسماه كما ذكرت، ولا تحصل منه فائدة مفردًا حتى تقرنه بِاسمٍ مثله، أو فعلٍ أو جملة، وإلاَّ كان ذكرك له لغوًا وهذْرًا غير مفيد، وكذلك الحرف إذا ذكرته دلَّ على المعنى الموضوع له، ثم لم تكتمل الفائدة بذكرك إيَّاه حتى تقرنه بما تكتمل به فائدته، فهو والاسم في هذا سواء لا فرق بينهما»[4].

---

[1] ابن السراج، الأصول في النحو ، ج1، ص74 _ 75.

[2] المصدر نفسه ،ج1، ص75.

[3] المصدر نفسه ،ج1،ص41.

[4] الزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمان بن إسحاق)، الإيضاح في علل النحو .تحقيق: مازن المبارك ،دار النفائس، ط3، بيروت ، 1399هـ/ 1979م، ص48،49.

وقد ذكر "الزجاجي" حقيقة الجملة بكاملها في كونها مادة المتكلم التي يحتاج إليها للتعبير ويظهر ذلك في قوله:« وذلك لأنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر ولابد للخبر من مبتدأ يُسندُ إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه»[1].

والجملة كما هو معروف تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه وهما عمدتا الكلام، ولا يمكن للجملة أن تتألف من غير مسند ومسند إليه، وهما المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل.

وقد أولى "أبو علي الفارسي " (ت337هـ)الجملة نوعا خاصا من الاهتمام تجلى في كتابيه (الإيضاح العضدي) و(المسائل العسكرية)، إذ وردت فيها مباحث قيّمة عن الجملة فقد ذهب في: "باب ما إذا إيتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلامًا مستقلا" إلى القول:« فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاما مفيدا كقولنا: عمرٌو أخوك. وبشر صاحبُك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك، كقولنا : كتَبَ عبد الله، وسُرَّ بكرٌ. ومن ذلك : زيدٌ في الدار»[2].

ثم قال ذاكرًا أنَّ الكلام المفيد مرادف للجملة :« ويدخُلُ الحرف على كل واحدة من الجملتين (يقصد الاسميّة والفعليّة ، واللّتين سبق وأنْ مثل بهما للكلام المفيد)، فيكون كلامًا كقولنا: إن عمرًا أخوك، وما بَشَرٌ صاحِبُكَ، وهل كتب عبد الله، وما سُرَّ بكرٌ، ولعل زيدًا في الدار، وما عدَا ما ذُكر مما يمكنُ إيتلافه من هذه الكلم فَمطَرَّحٌ إلا الحرف مع الاسم في النداء، نحو: يا زيد، ويا عبد اللهِ، فإنّ الحرف والاسم قد إيتلف منهما كلام مفيد في النداء»[3].

وفي معرض توضيحه لقول "سيبويه" في الإسناد ذهب "أبو علي الفارسي " إلى القول:« فأمّا الاسم والفعل إذا ائتلف، وكذلك الاسم والاسم فلم أعلمهما غير مستقلين، ولا

---

[1] الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص36.

[2] الفارسي (أبي علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار النحوي)، الإيضاح العضدي، تحقيق وتقديم : حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب،ط1، الرياض، 1389هـ/1969م، ج1،ص9.

[3] الفارسي ، الإيضاح العضدي ،ج1، الموضع نفسه.

مفترقين إلى غيرهما إلاّ في موضعين، وهما الجزاء والقسم. ألا ترى أنّ الفعل والفاعل في الشرط لا يستغني بهما، لا يخلو من أن تُضَمَّ الجملة التي هي الخبر إليه، ولهذا المعنى حسن أن تعمل جملة الشرط مع الحرف الداخل عليه في الجزاء. وكذلك القسم لا يكون كلاما مستقلا دون أن تضم إليه المقسم عليه والقسم؛ لأنّه ضرب من الخبر يذكر، ليؤكد به خبر آخر جاء على جهة ما تكون عليه الأخبار، فكما أنّ الجمل التي هي أخبار تكون من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، وكذلك كانت الجملة التي هي قسم على هذين الوجهين»[1].

وقد أوضح هذين النوعين في "باب هذا ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاما مستقلا وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل " بقوله: «اعلم أنّ الاسم يأتلف مع الاسم فيكون منهما كلام، وذلك نحو: زيد أخوك، عمرو ذاهب، والفعل مع الاسم: قام زيد ، ذهب عمرو ، ويدخل الحرف على كل واحد من هاتين الجملتين فيكون كلاما ذلك نحو هل زيد أخوك، وإن زيدا أخوك، وما عمرو منطلقا، كذلك يدخل الحرف على الفعل والاسم كما دخل على الجملة المركبة من الاسميّة وذلك نحو: قد قام زيد، وما يذهب عمرو، ولم يضرب زيد»[2].

كما أشار "الفارسي " إلى نوع ثالث من الجمل وهو الجملة الظرفيّة ويستشف ذلك من قوله:« فأمّا قولهم زيد في الدار، والقتال في اليوم فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف وليس هو على حد قولك: إنّ زيداً منطلق، ولكنه من حيِّزِ الفعل والاسم، أو الاسم والاسم، ألا ترى أنّ قولك :" في الدار " ليس بزيد، ولا القتال باليوم وإذا لم يكونا إياهما كان الكلام على غير هذا الظاهر، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله ويعلقه. ولن يخلو ما يعلقه، ولن

---

[1] الفارسي، المسائل العسكرية ، تحقيق ودراسة : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني ، ط1،القاهرة ،1403هـ/1982م ، ص122،123.

[2] المصدر نفسه ،ص 104.

يخلو ما يعلقه به من أن يكون اسما أو فعلا، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره. وإذا كان كذلك داخلا في جملة ما ذكرناه»[1].

ويذهب إلى أنّ الجمل الكبرى دالة على أكثر من معنى واحد قال:« فإنْ قال قائل : فقد يقع حيز كان وأخواتها ما يدل على أكثر من معنى واحد وهو الجمل ونحو :كان عمرو أبوه منطلق، وكان بكر قائم أبوه، وأبوه منطلق، وقام أبوه، كل واحد منهما يدل على أكثر من معنى»[2].

وقد قسّم "الفارسي" الجمل تقسيما آخر بالنظر إلى المعاني التي تدلُّ عليها قال:« والجمل على ضربين: خبر وغير خبر، الخبر منهما على ضربين: جملة من فعل وفاعل والفعل والفاعل أشد اتصالا من المبتدأ بخبره، ألا ترى أنّ كل واحد من المبتدأ وخبره قد يحذف ويدل على عليه الآخر، ولا يفعل هذا بالفعل الفاعل، لا يخلى الفعل من الفاعل بوجه، فهذه الجملة من الأخر التي ليست خبرًا، لا تخلو أيضًا من أن تكون من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل وذلك نحو الأمر والنهي والاستخبار والتمني والنداء»[3].

وقد قام "أبو علي الفارسي " بالموازنة بين الجمل فاستنتج أنّ بعضها يقوم مقام بعض قال:«واعلم أنّ بعض الجمل قد تقوم مقام بعض، فمن ذلك قوله عز وجل:﴿ سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾[4] ، فهذه التي من الابتداء والخبر موقعة موقع التي هي من الفعل والفاعل، ألا ترى أنّها معادلة لما هو كذلك، وكذلك قوله تعالى: ﴿ هَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا أَوْ نُرَدُّ﴾[5]، فقوله (أو نُرَدُّ) معادلة التي من الابتداء والخبر كما كانت التي من الابتداء والخبر معادلة للفعل والفاعل في الآية الأخرى، يدلك على ذلك دخولها في حيز الاستفهام بعطفها عليه وعلى هذا يتجه ما أنشده أبو زيد :

---

[1] الفارسي، المسائل العسكرية ، ص105.

[2] الفارسي ، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني،(د.ط)، بغداد ، 1983، ص113.

[3] المصدر نفسه ، ص519، 520.

[4] سورة الأعراف ، الآية: 193.

[5] سورة الأعراف الآية: 53.

أَقيسَ بنَ مسعُود بن قيس بن خالدٍ أَمُوفٍ بأدراع بنِ طيبَةَ أو تُذَمْ

فظاهر قوله "أو تذمُ "أنّها معادلة لما قبله من الجملة التي هي ابتداء وخبر، وقد يحتمل أن تضمر مبنيا يكون الفعل في موضع خبره، ومما وقع من بعض هذه الجمل موقع بعض قولهم: اتقى الله امرؤٌ فَعلَ خيرًا يُثبْ عليه "، فاللفظ كما ترى لفظ الخبر والمعنى معنى الأمر، يدلك على ذلك جزمك الفعل بعده، وهذا الجزم جواب له وهو في الحقيقة عندنا ينجزم؛ لأنّه جواب لشرط محذوف»[1].

هذا ويذهب "أبو الحسن علي بن عيسى الرماني " (ت384هـ)، إلى القول بالترادف بين الجملة والكلام، يقول:« الذي تصح به فائدة الكلام هو الجملة، نحو: زيد قائم ويذهب عمرو، لأنّه الذي يدل على القطع بأحد الجائزين، وما عدا الجملة لا تصح به الفائدة فإنه لا يدل على القطع بأحد الجائزين» [2]. فالرماني هنا جعل هنا حصول الفائدة شرطا في الكلام والجملة .

كما يقرر في "رسالته الحدود النحوية " أنّ:« الجملة هي المبنية من موضوع محمول لفائدة»[3]. وهو بهذا الإيجاز البالغ يقرر أنّ الجملة تقتضي بالضرورة تركيبا، وأنّ تركيبها يستلزم عنصرين هما: الموضوع، أي المحكوم عليه، والمتحدث عنه. والمحمول، أي المحكوم به والمتحدث بـه عنه. وأنّ هذا التركيب . بعنصريه . لابدّ أن يحقق غاية الفائدة منه المرجوة به.

كما نجد "ابن جني " (ت392هـ) وهو من النحاة البغداديين، يذهب إلى التسوية بين مصطلحي"الكلام" والجملة: حيث قال:« وأمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار

---

[1] أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية ، ص125 ، 126،127.

[2] الرماني(أبو الحسين علي بن عيسى) ، رسالتان في اللغة ، حققهما وعلق عليهما : إبراهيم السمرائي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ،(د.ط) ، عمّان، 1984،ص78.

[3] الرماني،كتاب الحدود، ص39. نقلا عن: علي أبي المكارم، مقومات الجملة العربية،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ط1،القاهرة،2006، ص20.

أبوك، وصه، ومه ، ورويد، وجاء، وعاء، في الأصوات وحسِّ، ولبِّ، وأفٍ، وأوه، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو الكلام»[1].

وتعريف "ابن جني" هذا غاية في الدقة ، فهو يسوي بين مصطلحي الكلام والجملة ، وقد اكتفى في تحديد معناها بما ساق من أمثلة ، وهي جميعا تلتقي في عدم حاجتها تركيبيا إلى بقية، وعدم حاجتها من حيث المعنى إلى إضافة، وقد ركز على خصيصتي : الفائدة والاستقلال.

و قال في موضع آخر :« فعلى هذا يكون قولنا: قام زيد، كلاما، فإن قلت شارطا: إنْ قام زيد "فزدت عليه" إن قام زيد" فزدت عليه" "إن" رجع بالزيادة إلى النقصان فصار قولا لا كلاما ، ألا تراه ناقصا ومنتظرا للتمام بجواب الشرط »[2].

ثم يعقب "ابن جني" على ذلك في "كتاب التعاقب" بقوله:« ينبغي أن تعلم أنّ العرب قد أجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه، مجرى المفرد، لأنّ من شرط الجملة أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها، وهتان الجملتان لا تستغني الجملة إحداهما عن أختها، بل كل واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها فجرتا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقوامها، فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجاري أحكام الجمل»[3].

كما يظهر الترادف بين الكلام والجملة عند "ابن جني" في قوله:« فقد ثبت بما شرحناه و أوضحناه أنّ الكلام إنّما هو لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها» [4]. ويضيف قائلا:« وذلك أن نقول : لا محالة أنّ الكلام مختص بالجمل »[5].

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص17.

[2] المصدر نفسه ، ص19.

[3] السيوطي (جلال الدين)، الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، بيروت ، 1406هـ/ 1985م،ج4،ص8.

[4] ابن جني،الخصائص ، ج1،ص32.

[5] المصدر نفسه ، ج1، ص26

واوضح من هذين التعريفين أنّ الجملة عند ابن جني هي الكلام، وأنّها تتميز بالاستقلال التركيبي، والدلالي ومعنى ذلك أنّها لا تكون مندرجة في بناء نحوي أكبر منها ولا تحتاج في توضيح دلالتها إلى غيرها .

كما يذهب "ابن جني" إلى أنّ "الكلام" قد يكون جملة واحدة مثلما قد يكون عدد كبير من الجمل ويظهر ذلك في قوله:« فالكلام إذًا إنّما هو جنس للجمل التوام: مفردها ومثناها ومجموعها»[1] .

وبالمقابل فإنّ "ابن جني" يذهب إلى تسمية مالا يؤدي معنى مستقلا بنفسه، قولا والقول عنده أعم من الكلام، فالكلمات المفردة والمركبة هي التي لم تتضمن معنى مستقلا بنفسه وتسمى كلامًا، بل تسمى قولا، وفي ذلك يقول:« وأمّا القول فأصله أنّه كل لفظٍ مذلٍ به اللسان، تامًا كان أو ناقصا، فالتام هو المفيد؛ أعني الجملة، وما كان معناها، من نحو: صهٍ، وإيهٍ، الزمانية لا الحديثة، فكل كلام قول وليس كل قول كلام»[2].

ثم يضيف قائلا:« فإن قلت: قدّمت في أوّل الكلام أنّ الكلام واقع على الجمل دون الآحاد، وأعطيت ههنا أنّه اسم الجنس، لأنّ المصدر كذلك حاله، والمصدر يتناول الجنس وآحاده تناولا واحد، فقد أراك انصرفت عمّا عقدته على: من كون الكلام مختصا بالجمل المركبة، وأنّه لا يقع على الآحاد المجردة، وأنّ ذلك إنما هو القول: لأنّه فيما زعمت يصلح للآحاد، والمفردات، وللجمل المركبات »[3].

ويبيّن "ابن جني" حدَّ الجملة بقوله:« وأمّا الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركّبة من مبتدأ و خبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل لابد لكل واحدة من هاتين الجملتين، إذا وقعت خبرا عن مبتدأ من ضمير يعود إليه منهما تقول: زيد قام أخوه، فزيد مرفوع بالابتداء، والجملة بعده خبر عنه؛ وهي مركبة من فعل وفاعل، فالفعل قام، والفاعل أخوه، والهاء عائدة على زيد، لولا هي لما صحت المسالة وموضوع

[1] ابن جني، الخصائص، ج1،ص27.
[2] المصدر نفسه ،ج1،ص17.
[3] المصدر نفسه ، ج1،ص 26.

الجملة رفع المبتدأ، وتقول: زيد أخوه منطلق؛ فزيد مرفوع بالابتداء، وجملة بعده خبر عنه، وهي مركبة من مبتدأ وخبر: فالمبتدأ أخوه، والخبر منطلق، والهاء عائدة على زيد أيضا»[1].

وعلى نهج "سيبويه" فقد خص "ابن جني "عناصر الجملة بالحديث فقال:« وذلك أنّ الجمل إنّما تتركب من جزأين: إمّا اسم واسم، محو: المبتدأ وخبره وإمّا فعل واسم، نحوك الفعل والفاعل، وما أقيم من المفعولين مقام فاعل، ولا بدّ في كل واحدة من هاتين الجملتين إذا عقدت من اسم يسند إليه غيره»[2].

فقد برز مفهوم الإسناد ومفهوم الإفادة من خلال تعريفه، والجملة في نظره هي ما تركبت من مسند ومسند إليه، ومعنى ذلك أنّها لابدّ أن تتركب من عنصرين أساسين: أحدهما يمثل الموضوع الذي احتاج المتكلم أن يتكلم في شأنه ويمثل الآخر ما يقوله المتكلم في شأن هذا الموضوع ويتحدث عنه .

كما كشف "ابن جني" بعبقريته الفذة الفرق بين دلالة الجملة الاسميّة و دلالة الجملة الفعليّة مبينا اختصاص كل منهما في التعبير عن معنى معين، فقال:« وهذا كقولك : إذا زرتني فأنا ممن يحسن إليك، أي فحَرِّيٌ بي أن أحسن إليك، ولو جاء بالفعل مصارحا به فقال: إذا زرتني أحسن إليك لم يكن في لقطة ذكرت عادته التي يستعملها من الإحسان إلى زائره، وجاز أيضا أن يظن به عجز عنه، أو وُنِّيٌ وفتور دونه، فإذا ذكرت إنّ ذلك عادته، ومَظِنَّةٌ منه، كانت النفس إلى وقوعه أسكَنْ، وبه أوثق فأعرف هذه المعاريض في القول، ولا تَرينَّهَا تصرفًا واتساعًا في اللغة، مجردة من الأغراض المرادة فيها والمعاني المحولة عليها»[3].

---

[1] ابن جني، اللمع في العربية ، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر،(د.ط) عمان،1988. ص30.

[2] ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، دراسة وتحقيق :حسن هنداوي، دار القلم ، ط2، دمشق ، 1413هـ/ 1993م، ج1، ص288.

[3] ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ،(د.ط)، القاهرة ، 1414هـ/1994م ، ج2،ص274.

فالذي يستشف من كلامه هذا أنّ الجملة الاسميّة تفيد الدلالة على الدوام والثبوت ، وأنّ المراد بالجملة الفعلية هو دلالتها على التجدد والحدوث والتغيير.

أمّا مفهوم الجملة عند "أحمد بن فارس" (ت395هـ) فيستفاد من حديثه عنة الكلام قال:« زعم قول أنّ الكلام ما سمع وفهم، وذلك قولنا : " قام زيد" "وذهب عمرُو"»[1].

ويضيف قائلا:« وقال قوم: الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى» [2]. ثم يعقب على هذين التعريفين بقوله:« والقولان عندنا متقاربان لأنّ المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلاّ بحروف مؤلفة تدل على معنى»[3] . وهو يقصد بالحروف في التعريف الثاني الكلمات.

ويرى "محمد حماسة عبد اللطيف" انطلاقا من التعريفين اللّذين أوردهما "ابن فارس" أنّ مدلول الكلام مطابق للجملة، لأنَّ تمثيله يشير إلى ذلك صراحة، ولنا أن نفهم أنّ "الفهم" في التعريف الأول الحاصل من جملة مفيدة، وإن كان لم يشترط التركيب، فقد يكون المسموع المفهوم كلمة واحدة مثلا، لكنها تؤدي من حيث الدلالة الكاملة ما يؤديه مجموع الكلمات، وفي محاولة بن فارس التوفيق بين التعريفين اللذين أوردهما كان دقيقا عندما قال هذه العبارات العلمية (لا يكاد)، ونحن بعد لا نرى، أنّ هذين التعريفين متقاربان كما رأى أحمد بن فارس،لأنّ أولهما لا يشترط مجموعة (حروف)أي كلمات، ولا يشترط الإسناد أو التأليف، وهو تعريف دقيق، أمّا التعريف الثاني فإنّه يشترط أن يكون الكلام أو الجملة (مؤلفا) من (حروف)، وهذا التعريف مع صحته يدفع بالدارس أن يقدر ويتأول عندما يجد جملة مفيدة من حرف واحد مثلا حتى يكون الكلام (حروفا مؤلفة)[4].

"فأحمد بن فارس " لم يفرق بين الكلام والجملة وجعلهما مترادفين كغيره من المتقدمين وهذا ما نلتمسه في باب "العموم والخصوص"، عندما يقول: «العام الذي يأتي على

---

[1] ابن فارس(أبو الحسين احمد بن زكريا)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية ،ط1،بيروت ، لبنان ،1418هـ/1997م،ص47.

[2] المصدر نفسه ،ص47.

[3] المصدر نفسه ،الموضع نفسه.

[4] عبد اللطيف محمد حماسة ،العلامة الإعرابية ،في الجملة بين القديم والحديث ، دار الفكر العربي ،(د.ط)،القاهرة ، (د.ت) ، ص20.

الجملة لا يغادر منها شيئا .وذلك كقوله جلَّ ثناؤه:﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء﴾ [1] وقال:﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [2]. والخاص الذي يتحلل فيقع على كل شيء دون أشياء. وذلك كقوله جلَّ ثناؤه:﴿وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [3]، وكذلك قوله:﴿ واتَّقُونِ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ﴾[4]. فخاطب أهل العقل [5]. ثم يضيف نفس الكلام قائلا:« وقد يكون الكلامان متصلين، ويكون أحدهما خاصا والأخر عاما. وذلك قولك لمن أعطى زيد درهما:"أعط عمرًا، فإن لم تفعل فما أعطيت" تريد:إن لم تعط عمرًا فأنت لم تعط زيدًا أيضا، وذلك غير محسوب كذلك»[6]. وهو هنا يريد بالكلامان الجملتان وهذا واضح وبيِّن .

ولم يقدم "أحمد بن فارس" تقسيما واضحا وصريحا للجملة، وقد يكون مردُّ ذلك إلى كون دراساته اللغوية لم تكن ممنهجة، ولم يكن يقصد دراسة اللغة دراسة علميَّة، وإنّما كان جلُّ اهتمامه منصبا على جمع شتاتها، لذلك لم تكن دراسته مستفيضة بالقدر المطلوب، إلاّ أنّ الذي يملك فكرا ثاقبا يستنتج أنّ الجملة العربية عنده تنقسم إلى قسمين: جملة اسميّة وجملة فعليّة، ويظهر ذلك في حديثه عن المبتدأ والخبر. وكذلك في حديثه عن الفعل والفاعل وهذه القسمة هي نفسها التي إعْتدَّ بها المتقدمون أمثال سيبويه والمبرد.

يذهب "ابن فارس" في حديثه عن المبتدأ والخبر، وذلك في "باب جمع شيئين في الابتداء بهما وجمع خبريهما، ثم يُرّد إلى كل مبتدَأ به خبره" إلى القول:« من ذلك القائل : إنّي وإيَّاك على عدلٍ أو جَوْرٍ، فجمع شيئين في الابتداء وجمع الخبرين. ومراده: إنِّي على عدلٍ وإيَّاك على جَوْرٍ، وهذا في كلامهم وأشعارهم كثير»[7].

---

[1] سور النور ، الآية : 50.

[2] سورة الأنعام ، الآية: 102:، وسورة الرعد، الآية : 16،وسورة الزمر، الآية: 66.

[3] سورة الأحزاب ، الآية: 50 .

[4] سورة البقرة ، الآية: 197.

[5] ابن فارس ، الصاحبي ،في فقه اللغة ، ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص159.

[6] المصدر نفسه، ص159.

[7] المصدر نفسه ، ص187.

كما نجده تحدث عن الفعل والفاعل في: "باب إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل في الحقيقة"، فيقول: « ومن سنن العرب إضافة الفعل إلى ما ليس فاعلا وفي الحقيقة يقولون: "أرّاد الحائط أن يقع "، وفي كتاب الله جلَّ ثناؤه : ﴿ جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ﴾ [1] وهو في شعر العرب كثير» [2].

وقد سوّى "عبد القاهر الجرجاني" (471هـ) بين مصطلح الكلام والجملة، ورأى أنّهما مترادفان، ويقصد بكلٍّ منهما ما يقصد بالآخر دون إشارة إلى تعميم أو تخصيص، إذ يقول: «اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيدٌ سمِّي كلامًا و سمِّي جملة» [3].

ويستشف من كلام الجرجاني هذا أنّه يرى أنّ الألفاظ لا تفيد حتى تؤَلَّف ضربًا خاصًا من التأليف و يُعمدُ بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب [4].

كما يذهب "الجرجاني" إلى ربط بين مفهوم الجملة والإسناد بوضوح قاطع حين قال: « ومختصر كل الأمر أنّه لا يكون كلامٌ من جزء واحد، وأنّه لابدَّ من مسندٍ ومسندٍ إليه، وكذلك السبيل في كل حرفٍ رأيته يدخل على جملة» [5]، فهو يقطع بأنّ الكلام أو الجملة لا لا بدَّ أنْ يحتوي على طرفي الإسناد.

وهذا "الحريري" (ت516هـ) يتعرض لمفهوم الجملة تحت مصطلح الكلام ويظهر ذلك في قوله: «الكلام عبارة عمَّا يحسن السكون عليه وتتم الفائدة به، ولا يأتلف من أقل من كلمتين، فأمّا قولك: صَهٍ بمعنى أسكت ومَهٍ بمعنى أكفف ففي كل منهما ضمير مستتر للمخاطب، والضمير المستتر يجري مجرى الاسم الظاهر، فكان انعقاد الكلام بلفظين، وكذلك قولك: قمت وما أشبه فهو بمنزلة كلمتين، لأنّ التاء التي هي ضمير بمنزلة الاسم

---

[1] سورة الكهف، الآية : 77.

[2] المصدر نفسه ، ص 160.

[3] عبد القاهر الجرجاني، الجُمل: حققه وقدم له: علي حيدر، (د.ط)، دمشق، 1392 هـ/1972م،ص40.

[4] محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، القاهرة، 2003م،ص20.

[5] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص55.

الظاهر. فأمّا قولك : زيدٌ، وقام، وهل، فيسمى كل منها إذا انفرد كلمة ولا يسمى كلامًا لأنّه لا يحسن السكوت عليه، فإن قلت: "إنْ قام زيد"سُمي ذلك "كَلِمًا" لكونه ثلاث ولا يسمى كلامًا، لأنّه لا يحسن السكوت عليه، فإن وصلته بقولك " قمت "سُمي كلامًا أحسن السكوت عليه، ويسمى أيضا كلما، لكنّه من أربعة ألفاظ» [1]، ويضيف قائلا: « ولا يعقد الكلام المفيد من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف إلا في النداء مثل قولك: يا زيد، لأنّ حرف النداء حل محل الفعل الذي هو" أدعو "، أو "أنادي"»[2].

ويستمر حديث "الحريري" عن الجملة في معرض حديثه عن "باب المبتدأ" فيعرِّفها بقوله: «المبتدأ كل اسم ابتدأته وعرَّيته من العوامل اللفظية، وهو يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها ويحسن السكوت عليها» [3]. فالظاهر من التعريفات الثلاثة أنّ شرط الجملة عند الحريري هو حصول الفائدة ، وحسن السكوت عند نهايتها .

بعد ذلك ينتقل "الحريري" إلى تقسيم الجملة، فيقول:« والكلام ينعقد من اسمين كما مثلناه و"عمرو متبع"، وتسمى الجملة "المُبْتَدَأة " أو من اسم وفعل، كما مثلناه من "سعى زيد"، وتسمى جملة فعليّة»[4].

ويبدو من كلام "الحريري" أنّ الجملة عنده قسمان: اسميّة وفعليّة . والجملة الاسميّة ما بدئت باسم نحو: عمرو متبع ، والجملة الفعليّة ما بدئت بفعل نحو : سعى زيد.

ورأى "الزمخشري" (ت 538هـ)أنّ مصطلح الكلام يشمل التركيب ويساوي الجملة وهذا يعني التداخل بين هذين المصطلحين، وعدم الاحتياج إلى شيء آخر لتفسيرهما، ومن ذلك قوله:« والكلام هو المركَّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى

---

[1] الحريري (أبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان)، شرح ملحة الأعراب ، تقديم وتحقيق و تعليق: الدكتور أحمد محمد قاسم ،دار الكلم الطيب،ط1، دمشق، بيروت ،1422هـ/2002م،ص39.

[2] المصدر نفسه ،ص 40.

[3] المصدر نفسه ،ص143.

[4] المصدر نفسه ،الموضع نفسه.

إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد ، وانطلق بكر، وتسمى جملة»[1].

وتظهر لنا جليًا مسألة التسوية بين المصطلحين اعتمادا على الفائدة التي يتم بها الكلام أو الجملة، وشروطها هي شروطه في المبنى والمعنى.

ومن الواضح أنّ "الزمخشري" من خلال تعريفه هذا يحصر الجملة في صورتين اثنتين ويضيق نطاقها فهو من خلال هذا التعريف قد اشترط الإسناد في هذه الجملة [2]، ويشرح "ابن يعيش" (643هـ)هذا القول بقوله:« وهذا إشارة إلى التركيب الذي ينعقد به الكلام ، ويحصل منه الفائدة فإنّ ذلك لا يحصل إلا من اسمين، نحو : "زيد أخوك "، و"الله إلهنا" لأنّ الاسم كما يكون مخبرا عنه فقد يكون خبرا، أو من فعل واسم نحو: "قام زيد" ، وانطلق بكر"، فيكون الفعل خبرًا، والاسم المخبر عنه، لا يتأتي ذلك من فعلين؛ لأنّ الفعل نفسه خبر لا يفيد حتى تسنده إلى المحدث عنه ولا يأتي من فعل أو حرف، ولا حرف واسم لأنّ الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل، فهو كالجزء منهما، وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاما، ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد؛ وهو النداء خاصة، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل، ولذلك ساغت فيه الإمالة»[3].

كما ربط "الزمخشري" بين الجملة و الكلام في موضع آخر، وجعلهما بمعنى واحد، يقول:« الكلام مؤلف إمّا من اسمين، اسند أحدهما إلى الآخر نحو: زيد قائم ، وإمّا من فعل واسم نحو: ضرب زيد ، ويسمى (كلامًا) وجملة»[4].

---

[1] الزمخشري (أبي القاسم محمود بن عمر)، المفصل في علم العربية، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، بيروت ، لبنان، (د.ت)،ص6.

[2] عبد المجيد عيساني ، الجملة في النظام اللغوي عند العرب ، ص97.

[3] ابن يعيش (موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي الموصلي)، شرح المفصل للزمخشري ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط1، بيروت ، لبنان ، 1422هـ/ 2001م،ج1، ص73.

[4] الزمخشري ،الأنموذج في النحو ، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، ط1، 1460هـ/ 2001م.ص15.

فصاحب كتاب "الأنموذج في النحو" انتهى إلى أنّ الكلام والجملة متماثلان، ويُفهم من تمثيله لهما أنّ إفادتها معنى مستقل يحسن السكوت عليه شرط في تعريفهما . فهو يقطع بتطابقهما ومراعاة تحقق الإسناد بينهما .

وفي التعريفين اللّذين قدمهما "الزمخشري" للجملة أشار إلى أنّها نوعان (اسميّة وفعليّة)، لكنّه في حديثه عن جملة الخبر جعلها أربعة أنواع قال: « والخبر على نوعين: مفرد وجملة، فالمفرد على ضربين خال عن الضمير ومتضمن له ذلك، زيد غلامك، وعمرو منطلق والجملة أربعة أضرب: فعلية واسميّة وشرطيّة وظرفيّة، وذلك زيد ذهب أخوه وعمرو وأخوه منطلق وبكر إنْ تُطعه يشكرك وخالدٌ في الدار»[1].

وفي معرض شرحه لأنواع الجمل التي ذكرها "الزمخشري" يقول "ابن يعيش":« فمثال الجملة الفعليّة "زيد قام أبوه"، فـ "زيد" مرتفع بالابتداء، و"قام" في موضعه خبره وفيه ضمير يرتفع بأنّه فاعل كارتفاع "الأب" في قوله:" زيد قام أبوه". وأمّا الجملة الاسميّة، فأن يكون الجزاء الأول منهما اسما كما سميت الجملة الأولى فعليّة، لأنّ الجزاء الأول فعل، وذلك نحو: "زيد أبوه قائم" و"محمد أخوه منطلق" فـ "زيد" مبتدأ أول، و"أبوه" مبتدأ ثان، و" قائم" خبر للمبتدأ الثاني . وهو الأب . بمفرد. وأمّا الجملة الثالثة وهي الشرطيّة فنحو قولك:" زيد إنْ يَقمُ أَقُمْ معه"، فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعليّة كان الأصل في الجملة الفعليّة أن يستقل الفعل بفاعله، نحو:" قام زيد" إلاّ أنّه لما دخل هاهنا حرف الشرط، ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى»[2].

وعلى الرُّغم من أنّ الجملة الفعليّة ظاهرة في الجملة الشرطيّة، إلاّ أنّ "الزمخشري" جعلها جملة قائمة بذاتها، ثم يضيف قائلا: « الرابعة: الظرف، والظرف على ضربين: ظرف زمان، وظرف مكان، وحقيقة الظرف ما كان وعاء، سُمّي الزمان والمكان ظروفا

[1] الزمخشري، المفصل في علم العربية ، ص24.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1،ص229،230.

لوقوع الحوادث فيهما، وقد يقع الظرف خبرا عن المبتدأ؛ نحو قولك: "زيد خلفك" و"القتال اليوم"»[1].

وقد أوضح "ابن يعيش"(ت 643هـ) رأيّه في تقسيم "الزمخشري" الجملة، ورأى أنّ هذا التقسيم ينسب إلى "أبي علي الفارسي" والذي بدوره قسّم الجملة التي تكون خبَرَ المبتدأ إلى أربعة أضرب :

الأول: أن تكون جملة مركّبة من فعل وفاعل.

والثاني: أن تكون مركّبة من ابتداء وخبر .

والثالث: أن تكون شرط وجزاء.

والرابع: أن تكون ظرفا[2].

وقال:« وهي قسمة لفظية» [3]. وانتقد هذا التقسيم قائلا: « وهي في الحقيقة ضربان: فعليّة واسميّة، لأنّ الشرطيّة في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو "استقرَّ" وهو فعل وفاعل»[4].

ويتفق الدكتور "محمد حماسة عبد اللطيف " مع "ابن يعيش" في أنّ هذه القسمة هي قسمة لفظّية، ويرى أنّ التقسيم ينبغي ألاّ يقوم على الشكل وحده، كما يتفق معه في انتقاد جملة الشرط والجزاء، لأنّ «الأصل في الجملة الفعليّة أو يستقل الفعل بفاعله نحو: قام زيد إلا أنّه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى» [5].

ويذهب إلى أنّ الشرط معنى من المعاني التي تدخل على الجملة كالنّفي والتأكيد والاستفهام ، وإذا وجد ما يسمى بالجملة الشرطية قسيما للاسميّة والفعليّة كان معنى ذلك

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري ، ج1، ص130،

[2] الفارسي ، الإيضاح العضدي ، ج1، ص43.

[3] شرح المفصل للزمخشري ،ج1،ص229.

[4] المصدر نفسه ،ج1،الموضع نفسه.

[5] المصدر نفسه ،ج1،الموضع نفسه.

أن توجد جملة تأكيدية ونَفْيِيةٌ واستفهاميّة في شركة مع الفعلية والاسميّة، وهذا ما لم يقل به أحد»[1].

كما يأتي على رأس القائلين بالترادف بين الكلام والجملة "ابن الخشاب" (ت567هـ) الذي يصل إلى نحو ما وصل إليه "ابن برهان"، ولكن عن طريق التصور العقلي لإمكانات التركيب اللّغوي ومكوناته، يقول: « إنّ الكلم الثلاث . وهي الاسم والفعل والحرف . إذا ألف بعضهما مع بعض حصل من ذلك ستة تآليف: اثنان منها مفيدان إفادة مطردة ، وآخر منهما مفيدا إفادة مخصوصة بموضع واحد مقصورة عليه ، وثلاثة مطرحة لأنّها لا تفيد ، والقسمان الأولان: الاسم مع الاسم كقولك: "زيد منطلق"، و"الله إلهنا". والفعل مع الاسم، كقولك: "قام زيد"، انطلق بشر ، والثالث المخصوص هو الحرف مع الاسم في النداء خاصة ، كقولك : يا زيد»[2].

ويصدق على هذه الأنواع الثلاثة عنده تعريف (الجملة) و(الكلام) يقول: «واحد من هذه الأنواع الثلاثة . يقصد: الاسم، والفعل، والحرف . يسمى كلمة، وهي الجزء الواحد، والائتلاف المفيد منها . إذا ألفت . يسمى (كلاما)عند النحويين، و(جملة)، والجملة: كل لفظ أفاد السامع فائدة يحسن السكوت المتكلم عندها»[3].

وفي موضع آخر يقول:« وحدُّ الكلام أنّه جملة مؤلفة من الحروف المسموعة المتمايزة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليه»[4].

ويظهر من تعريف "الخشاب" للكلام (الجملة) في كتابه "المرتجل" أنّه قائم على دعامتين أساسيتين: أمّا الدعامة الأولى فهي الإسناد أو التركيب أو ضم كلمة إلى أخرى، ممّا يجعل الكلام يرادف الجملة، فاستعمل "ابن الخشاب" جملة الحروف المؤلفة المسموعة

---

[1] عبد اللطيف محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص25.

[2] ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد)، المرتجل، ص27.نقلا عن: علي أبي المكارم، مقومات الجملة العربية،ص 24.

[3] المصدر نفسه ،ص27. نقلا عن :المرجع نفسه ،ص24.

[4] المصدر نفسه ، ص29. نقلا عن عبد الحميد عبد الواحد ، الكلمة في التراث اللساني العربي ، مكتبة علاء الدين ،ط1، صفاقس، ديسمبر 2004،ص33.

المتمايزة، هذا في ما يتعلق بالدعامة الأولى، وأمّا في ما يتعلق بالدعامة الثانية، أي الإفادة فهي تدلّ على معنى يحسن السكوت عليه، بحيث لا ي صبح السامع بحاجة إلى مزيد من الإضافة، أو منتظرًا لشيء آخر، ويرى بعضهم أنّ الإفادة تستلزم بالضرورة التركيب، لأنّ الإفادة لا تحصل إلاّ بالإخبار والإسناد .

ويزيد "ابن الخشاب" كلامه وضوحا، في الذهاب إلى الترادف بين الكلام والجملة فيقول:« إنّ الجملة التامة التي قد عمل بعضها في بعض تقع بعد "قلت" محكية اللفظ، فيكون موضعها نصبًا بعد "قلت "، كقولك: "قلت": زيد قائم، وقلت: انطلق زيد، وقلت: هل زيد منطلق؟ وقلت: قم يا زيدٌ. كل هذه جمل محكية بعد " قلت" مستقلة بأنفسها في الفائدة، وهي التي تسمى كلاما» [1]. وهو بهذا التعريف يعزز الموقف القائل بأنّ سيبويه قصد بالكلام الجملة في قوله: « واعلم أنّ "قلت " إنّما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها، وإنّما تحكي بعد القول ما كان كلاما لا قول، نحو : قلت: زيد منطلق لأنّه يحسن أن تقول زيد منطلق»[2].

ويأتي أيضا على رأس القائلين بالترادف بين الجملة والكلام "أبو البقاء العكبري " (ت616هـ) حيث يقول في "باب القول من الكلام ":« الكلام عبارة عن الجملة المفيدة ، فائدة يسوغ السكوت عليها عند المحققين لثلاثة أوجه: احدهما أنّه مشتق من (الكَلْمْ) وهو الجرح، والجرح مؤثِّر في نفس المجروح، فيلزم أن يكون الكلام مؤثِرًا في نفس السامع. والثاني أنّ الكلام يؤكَّد به (تكلّمتُ) كقولك: تكلمت كلاما، والمصدر نائب عن الفعل والفاعل. وكما أنّ الفعل والفاعل جملة مفيدة، كذلك ما ينوب عنه الكلام . الثالث أن الكلام ينوب عن التكليم والتكلُّم، وكلاهما مشدَّد العين، والتشديد للتكثير، وأدنى درجاته أن يدل على جملة مفيدة »[3].

---

[1] المرتجل ، ص27.نقلا عن : طالب عبد الرحمن ، دراسات حديثة في اللغة والنحو وأثر الترجمة في العربية ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، ط1، صنعاء ،اليمن ،1426هـ / 2005م،ص12.

[2] سيبويه، الكتاب ،ح1،ص122.

[3] العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين).اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات،دار الفكر،ط1 ، دمشق،سوريا، 1416 هـ/1995م، ج1،ص41،42.

فالذي يظهر من قوله أنّه يسوي تسوية صريحة بين الكلام والجملة، وهو يشترط في "الكلام " "الجملة" حصول الفائدة ، وحسن السكوت عند انتهائها .

وفي حديثه عن "حدِّ الكلام" قال: «الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة؛ كقولك زيد منطلق، وإن تأتي أكرمك، وقم، وصه، وما كان نحو ذلك. فأمّا اللفظة المفردة نحو قولك: "زيد" وحده و"من"، ونحو ذلك فلا يسمى كلاما بل كلمة، هذا قول الجمهور. وذهبت شرذمة من النحويين إلى أنّ الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد إطلاقا حقيقيا» [1] .

ويستمر حديثه عن "الكلام" "الجملة المفيدة ":« فيقول والدليل على القول الأول . الكلام يطلق على المفيد . أنّه لفظ يعبر بإطلاقه عن الجملة المفيدة، فكان حقيقة فيها كالشرط وجوابه، والدليل على أنّه يعبَّر به عنها لا إشكال فيه، إذْ هو متّفق عليه»[2].

ومن القائلين بالترادف أيضا "ابن الخباز " (ت639هـ)، ويظهر ذلك في معرض تعريفه "للكلام" حيث قال:« وهو عند النحويين عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يحسن السكوت عليها، وهي مؤلفة من اسمين كقولك: زيد ذاهب، أو من فعل واسم كقولك: ذهب عمرو، ولا يحتاج في للتأليف إلى ثلاثة»[3]. فالذي يفهم من كلامه هذا أنّ الكلام مساوٍ للجملة .

والجملة عنده قسمان: اسميّة وفعليّة، أمّا الاسميّة فهي التي بدئت باسم نحو قوله: زيد ذاهب، وأمّا الجملة الفعليّة هي التي بُدئت بفعل نحو : ذهب عمرو .

وهذا الترادف أو الخلط في المصطلح نجده أيضا عند "ابن يعيش" (ت 643هـ) في قوله: «إعلم أنّ الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى :

---

1 العكبري، مسائل خلافية في النحو،حققه وجمع إليه: الدكتور عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، ط3،القاهرة، 1428هـ/2007م، ص42. وينظر: العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق ودراسة : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط1، بيروت ،لبنان ،1406هـ/ 1986م،ص113،114.

2 العكبري، مسائل خلافية في النحو ، ص42، وينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، ص114.

3 ابن الخباز (أحمد بن الحسين)، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ط2، القاهرة ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 1428هـ/ 2007م،ص62.

الجملة، نحو: "زيد أخوك" و" قام بكر"» [1]، وهو هنا يرى أنّ الجملة أو الكلام عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه .

ويقول في موضع آخر :« ومما يسأل عنه هنا الفرق بين الكلام، والقول والكلم والجواب: أنّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعليّة و الاسميّة نوع له، ويصدق إطلاقه عليهما»[2].

فالذي يفهم من قولاه أنّ الجملة والكلام ينبغي أن يكون ذا استقلال تركيبي ودلالي، أي أنّ كلا منهما يعدُّ تركيبا إسناديّا قائما بنفسه مفيد لمعناه، ويفهم منه أنّ الكلام المفيد والجملة المفيدة في أقصر صورها يتألفان من اسمين، أو فعل واسم، ذلك أنّ الكلام المفيد جملة معقودة من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، أو ما كان بمنزلة أحدهما [3] .

ونجد "ابن الحاجب" (ت646هـ) ينص صراحة على التسوية بين الجملة والكلام، على خلاف ما يذهب إليه كثير من الدارسين، من القول بأنّ الجملة غير الكلام عنده، فقولهم مدخول ليس به أدنى اعتداد، وما هو بالقول الذي يصدر عن الدراية والاجتهاد، وتظهر تسويته الصريحة بين الجملة والكلام في أقواله الآتية :

أمّا القول الأول فقد جاء فيه :« والجملة ما وضع لإفادة نسبة وتسمى كلاما » [4].

وجاء في الثاني قوله:« الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلاّ في اسمين أو فعل واسم ... وجزاء الكلام يكونان ملفوظين، كزيد أو قائم، وقام زيد، ومقدرين كنعم في جواب من قال: أزيد قائم، أو؛ أقام زيد، أو أحدهما مقدرا دون الآخر، وهو إمّا الفعل

[1] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري ،ج1،ص72.

[2] المصدر نفسه ،ج1،ص75.

[3] رابح بومعزة، الجملة ، الجملة والوحدة الاسنادية الوظيفية في النحو العربي ،ص20.

[4] ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمار)، منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان،1985م،ص17.

كما في: إنْ زيد قام، أو الفاعل كما في: زيد قام، أو المبتدأ، أو الخبر كما في قوله تعالى:﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [1] »[2].

نجده من خلال هذين النّصين يعد الكلام مرادفا للجملة، ويسجل إزاءهما أنّ إفادة النسبة المنصوص عليها التي تهدف إفادة السامع معنى يحسن السكوت عليه لا تأتي إلا بالإسناد بين كلمتين ممثلين في اسم واسم، أو فعل مع اسم ذلك أنّ النسبة هي إيقاع التعليق بين اللفظين المكونين للتركيب الإسنادي الأصلي المفيد[3].

ويقول في موضع آخر:« فالاسمان يكونان كلامًا لكون أحدهما مسندا، والآخر مسندا إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا و الاسم مسندا إليه »[4].

وقد قرر النحاة العرب القدامى أنّ الكلام . بمعنى الجملة المفيدة . لا يتأتى إلاّ من اسمين، أو من اسم وفعل، ولا يتأتى من فعلين، ولا من حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة، لأنّ الإفادة إنّما تحصل بالإسناد، وهو لا بدّ له من طرفين: مسند ومسند إليه[5].

وينظر النحاة إلى المسند والمسند إليه على أنّهما عماد الجملة، ولذلك، أطلقوا عليهما مصطلح "العمدة ".« لأنّهما اللوازم للجملة والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلة، ويستقل الكلام دونها» [6]. فالجملة لا تخلوا منهما لفظا أو تقديرا، فأنت حين تقوم بتحليل الكلام في لغة ما، ترى أنّه يمكن أن تقسم إلى كتل يفيد كل منها معنى قد يكتفي بها السامع ويطمئن إليه، وتشتمل كل كتلة منها في غالب الأحيان على ما يسمى بالمسند والمسند إليه وحدهما[7].

---

[1] سورة يوسف ،الآية :18.

[2] الأستراباذي(رضي الدين)،شرح الرضي على الكافية،من عمل: يوسف حسن عمر،منشورات قار يونس،ط2،بنغازي،1996م،ج1،ص31.

[3] رابح بومعزة، الجملة والوحدة الإسناديّة الوظيفية في النحو العربي،ص20،21.

[4] الأستراباذي ،شرح الرضي على الكافية ، ج1،ص34.

[5] عبد اللطيف محمد حماسة ، بناء الجملة العربية ،ص36.

[6] ابن يعيش ، شرح المفصل الزمخشري ،ج1،ص200.

[7] عبد اللطيف محمد حماسة ، بناء الجملة العربية ،ص34.

ووضع "ابن فلاح اليمني "* (ت 680هـ) حدًّا للجملة عند ما فرق بين الخبر المفرد وخبر الجملة ورأى أنّ الجملة عبارة عن:« كل ما يقوم به معنى مركب تام، أو ما يدل بعضه على بعض ما يدل عليه جميعه، والمفرد بخلاف ذلك » [1]. فمعنى مركب، يقصد به إسناد لفظين أحدهما إلى الآخر لكي يؤديا معنى مفيد وتام .

ومن الذين جعلوا معنى الكلام مرادفا لمعنى الجملة صاحب الطراز،العلوي(ت 745هـ) وذلك أثناء كلامه عن دلالة اللفظ، قال:«...والثاني هو الدلالة التركيبية، وهذا كدلالة قولنا: زيد قائم، وعمر خارج، فإنّ ما هذا حاله دال على معنى مركب، وهو إضافة هذه الأحكام لتحصل من أجلها الفائدة المركبة، وهذا هو الكلام في ألسنة النحاة، ويقال له الجملة »[2].

ويظهر من حديثه أنّ الكلام هو الجملة، وما توافر فيها الاستغناء برؤوسها عن غيرها وما تركب من ركنين اثنين .

كما ذهب "ناظر الجيش"*، (ت778هـ)إلى القول بالترادف بين الجملة والكلام مستدلا على ذلك بجملة الشرط والجواب والصلة، فقال:«الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة يعني: كلّ ما صدق أحدهما صدق الآخر فليس بينهما عموم وخصوص. وأمّا إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقع شرط أو وجوابا، أو صلة كإطلاق مجازيٍّ، لأنّ كلاً منهما كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان، كإطلاق اليتامى على البالغين نظرا إلى أنّهم كانوا كذلك »[3].

---

* هو الشيخ منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان معمر اليمني النحوي وصفه السيوطي بأنّه نحوي فقيه أصولي

[1] ابن فلاح (اليمني النحوي)،المغني في النحو،تحقيق: عبد الرزاق السعدي، مطابع دار الشؤون الثقافية،ط1،بغداد،2000م، ج2،ص297.

[2] العلوي (يحي بن حمزة بن إبراهيم اليمني)،كتاب الطراز، المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم وحقائق الإعجاز، دار الكتب الخديوية،(د.ط)،مصر، 1222هـ/1914م، ج2،ص9.

* هو الشيخ محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي، الملقب ناظر الجيش قدم القاهرة ، ولزم أبا حيان ،ومهر في العربية ، وله شرح التسهيل ، قرُب إلى تمامه ، واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيّان ، وتوفي في ذي الحجة سنة 778هـ.

[3] السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو، ج4،.ص8،9.

وفي قوله هذا إشارة واضحة لمعنى قوله تعالى: ﴿ وَابْتَلُواْ الْيَتَامَى حَتَّىَ إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ... ﴾[1].

فتسويته بين الجملة والكلام واضحة من خلال دفاعه المستميت عن النحاة الذين قالوا بالترادف بين الجملة والكلام .

ونقل "جلال الدين السيوطي " (ت 911هـ)عن الكافيجي [*] في شرح القواعد أنّ الجملة والكلام مترادفان يقول:« وعلى هذا فحدُّ الجملة: القول المركَّب كما أفصح به شيخنا العلامة "الكافيجي" في شرح القواعد، ثم اختار: الترادف، قال لأنَا نعلم بالضرورة أنّ كلَّ مركّب لا يطلق عليه الجملة »[2].

وفي موضع آخر من كتابه " الأشباه والنظائر في النحو"، ذهب "السيوطي" إلى أنّ "ضياء الدين بن العِلْجْ" صاحب كتاب "البسيط في النحو" قال بالترادف بين الكلام والجملة يقول:« قلت: وممن ذهب إلى الترادف "ضياء الدِّين بن العلج "، صاحب "البسيط في النحو"، وهو كتاب كبير نفيس في عدِّة مجلدات، وأجاب عما ذكره "ابن هشام" في جملة الشرط ونحوها، فقال في "البسيط": إنّ المبدل منه في نيِّة الطَّرح أي في الأعمِّ الأغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصو، نحو: جاءني الذي مررت به زيد للاحتياج إلى الضمير قال: ونظيره أنّ الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الأعم الأغلب . ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصُّو ر، وكذلك كل جملة مركبة تفيد، ولا يقدح في ذلك تخلُّف الحكم في جملتي الشرط والجزاء فإنّها لا تفيد إحداهما من غير الأخرى»[3].

---

[1] سورة النساء، الآية :6/4.

[*] هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي ، أبو عبد الله الكافيجي ، ولقب بهذا اللقب لكثرة انشغاله بكتاب الكافية في النحو.

[2] السيوطي (جلال الدين)،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مكرم والأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ط)، بيروت ،1413هـ/1992م، ج1،ص37.

[3] السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ،ج4،ص7،8.

"فابن العلج" انطلاقًا من هذا النص الذي نقله عن "السيوطي" يظهر جليا بأنّه يرادف بين الجملة والكلام، ويرى أنّ عدم انطباق القاعدة على جملة الشرط وجملة الجواب إنّما هو شذوذ عن القاعدة ، فلكل قاعدة شواذ والشاذ لا يهدم القاعدة .

وهؤلاء النحاة واللُّغويين اللذين يذهبون إلى التسوية بين مدلولي مصطلح الجملة والكلام يشترطون شرطين في تحديد هذا المصطلح: الأول هو الفائدة (حسن السكوت عليها) كما أشار إلى ذلك "سيبويه" و"المبرد"، أو الإسناد في تعبير "الزمخشري".والثاني هو الاستقلال وعدم الاحتياج إلى شيء آخر في تعبير "ابن جني" أو التركيب في تعبير "الزمخشري".

الاتجاه الثاني : الجملة عند علماء هذا الاتجاه تدُّل على معنى مغاير لمعنى الكلام، وفي هذه المرحلة تم التفريق الحاسم بين هذين المصطلحين .

ويأتي في طليعة الذاهبين إلى التفرقة بين الجملة والكلام "ابن مالك" (ت672هـ)الذي يقرر في "تسهيل الفوائد"، أنّ الكلام:« ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته»[1].

ويوضح عبارة (مقصودا لذاته) بقوله:« واحترز بأنْ قيل :"مقصود لذاته" من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها المضاف إليها، فإنّها إسناد لم يُقْصَدُ هو ولا تضمنه بذاته بل قصد لغيره، فليس كلاما بل هو جزء الكلام ، وذلك نحو: قاموا، من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا»[2].

"فابن مالك" يقطع بأنّ الإسناد في الكلام لا يكون إلاّ مقصودا لذاته، في حين أنّ الإسناد في الجملة قد يكون مقصودا لغيره، وذلك كالإسناد الذي تضمنته جملة الصلة، أو الجملة الواقعة مضافا إليه، وعليه فالكلام عند "ابن مالك" أخصُّ من الجملة، لأنّ شرطه الإفادة بخلافها.

---

[1] ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، (د.ط)، القاهرة ،1967م،ص3.

[2] ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط1،1410هـ/1990م،ص7،8.

ويسهم "الرّضي الأسترباذي" (ت688هـ) في توضيح هذه المسألة، حين رأى نقصا في تعريف "ابن الحاجب" (ت646هـ) للكلام :« والكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، لا يأتي ذلك إلاّ في اسمين أو في فعل واسم »[1].

يقول"الرّضي" مستدركا ما في النص "بن الحاجب " من عموم حين عرف الكلام: «وكان على المصنِّف أن يقول: بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته، ليخرج بالأصلي إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، فإنّها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأمّا نحو: أقائم الزيدان، فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناهن كما في أسماء الأفعال، وليخرج بقوله: المقصود ما تركب لذاته :الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وفي الصفة والحال، والمضاف إليه، إذا كانت كلها جملا، والإسناد الذي في الصلة، والذي في الجملة القسمية، لأنّها لتوكيد جواب القسم، والذي في الشرطيّة لأنّها قيد الجزاء، فجزاء الشرط والجواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشرطية والقسمية»[2].

ثم يفرق "الرّضي" بعد ذلك بين "الجملة"و"الكلام" تفرقة حاسمة إذْ يقول:« والفرق بين الجملة والكلام، أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته؛ فكل كلام جملة ولا ينعكس»[3].

فكأنّ الإسناد الأصلي هو الجامع بينهما، وكأنّ الإسناد الفرعي هو الفارق بينهما بمعنى أنّ الجملة التي تؤدي وظيفة نحوية في تركيب أكبر ليست كلاما، أي لا تكون كل جملة كلاما، وذلك لأنّ الجملة على هذا أعم من الكلام، فكلاهما يتضمن الإسناد الأصلي، ثم

[1] الأسترباذي ،شرح الرضي على الكافية،ج1،ص31.
[2] المصدر نفسه ،ج1،ص32-33.
[3] المصدر نفسه، ج1، ص33.

ينضافُ قيد إلى الإسناد الأصلي في الكلام . أن يكون مقصودًا لذاته . يخصصه ولا يشترك الجملة في هذا التقييد[1].

وقد جاء هذا التفريق على أساس وجود القصد أو عدمه في التركيب الإسنادي، فالكلام عند "الأسترباذي" هو التركيب المتضمن إسنادا أصليا مقصودا لذاته، له كيان مستقل بنفسه مؤدٍ معنى مفيدا يحسن السكوت عليه[2].

ولتوضيح ذلك ننظر في مثل هذه الآية :﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء﴾ [3]. حيث أنّ هذه الآية فيها نوعين من الإسناد أحدهما أصلي مقصود لذاته، وهو ذلك الذي بين لفظ الجلالة "الله" (المبتدأ) وهو المسند إليه، والمسند (الخبر)، وهو جملة ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء﴾. والإسناد الثاني الأصلي ولكنه في تركيب غير مقصود لذاته وهو الذي بين الفعل الماضي "خلق "والفاعل المتمثل في الضمير المستتر(هو).والفعل وفاعله معا خبر للمبتدأ.

فالآية الكريمة يمكن أن يقال عنها إنّها كلام، لتضمنها إسنادا أصليا مقصودا لذاته ، ويصح أن يقال عنها إنّها جملة، لأنّها تضمنت إسنادا أصليا، وأمّا التركيب الإسنادي (جملة الخبر). ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء﴾ في هذه الآية الكريمة فلا يعد كلاما لأنّه – حسب – الأسترباذي، لم يقصد لذاته ، بل يسمى جملة فقط .

ونخلص من تعريف "الأسترباذي" إلى أنّ الجملة والكلام عنده يكونان مترادفين عندما تكون الجملة مستقلة بالإفادة مقصودة لذاتها غير مرتبطة بغيرها، ويكونان غير مترادفين حين تكون الجملة مسلوبة هذا الاستقلال التركيبي والدلالي[4].

وأشار "بهاء الدين بن النحاس " (ت698هـ)إلى أنّ هناك فرقا بين الجملة والكلام، يقول في تعليقه على "المقرب": «الفرق بين الكلام والجملة: أنّ الكلام يقال باعتبار الوَحدة

[1] ينظر : محمد خان، لغة القرآن الكريم ، دراسة ليسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة ،ص22.

[2] رابح بومعزة ، الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي ،ص22.

[3] سورة النور،الآية :45.

[4] المرجع نفسه ،ص23.

الحاصلة بالإسناد بين كلمتين، ويسمى الهيئة الاجتماعية وصورة التركيب، وأنّ الجملة تقال باعتباره كثرة الأجزاء التي يقع فيها التركيب، لأنّ لكل مركّب، اعتبارين: الكثرة والوحدة، فالكثرة باعتبار أجزائه، والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة، والأجزاء الكثيرة تسمى مادة، والهيئة الاجتماعية المُوَحَّدة تسمى صورة »[1].

فابن النحاس يرى أنّ الفرق بين الجملة والكلام لا يمكن في الإفادة وعدمها، بل يكمن الفرق في الكثرة والقلة، والكلام عنده: عبارة عن أصغر صورة تركيبية مفيدة حاصلة بالإسناد، أمّا الجملة: فهي عبارة تآلف تلك الصور التركيبية.

إنّ ما جاء به "ابن مالك والرّضي" وغيرهما في هذه المسألة يعدُّ ثمرة جهود كبيرة استمرت لمدة طويلة، قدَّموها ناضجة لمن جاء بعدهم، ومنهم "ابن هشام" (ت761هـ)الذي يعتبر أوَّل من أدرك فائدة تخصيص باب للنظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية، وبيَّن أنّ العلاقة بين الجملة والكلام هي علاقة عموم وخصوص فحكم على القائلين بالترادف بينهما بالتوهم، إلاّ أنّ "ابن هشام" لم يتجاوز في حديثه عن الجملة جمع ما كانَ متفرقا في أمهات الكتب النحوية؛ ولئن كان ذلك لا يخلو من فائدة فإنّه لا يضيف شيئا إلى ما حصل بعد ولا يعتبر تلافيًا لما أهملته الدراسات القديمة من جوانب جديرة بالعناية لا يمكن التخلي عنها في دراسة شاملة للجملة .

وقد كان "ابن هشام" أوضح من حسم مسألة العلاقة بين الكلام والجملة، ووضع لكل منهما حدَّه، فالكلام عنده:« القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه»[2]. والجملة :« عبارة عن الفعل وفاعله كـ " قام زيد"، والمبتدأ والخبر كـ "زيد قائم"، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: "ضرب اللِّص" و"أقائم الزيدان" و" كان زيد قائما" و "ظننته قائما" »[3].

---

[1] السيوطي ،الأشباه والنظائر في النحو،ج4،ص9.

[2] ابن هشام (أبي محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف)،مغني اللبيب عن الكتب الأعاريب،تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ،(د.ط)،صيدا،بيروت،1411هـ/1991م،ج2،ص431.

[3] المصدر نفسه،ج2،الموضع نفسه.

وبالرّغم من أنّ هذه الأمثلة تفيد فائدة تامة، ممّا يجعل مصطلح الكلام ينطبق عليها، فإنّ ابن هشام يسارع فيؤكد أنّ القصد من هذه الأمثلة الإشارة إلى الإسناد وليس الدلالة على الفائدة[1].

ثم يلخص "ابن هشام" المسألة بقوله:« وبهذا يظهر لك أنّهما ليس مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنّه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنّها أعمُّ منه، إذْ شرط هـ الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام »[2].

فهو يفصل بين الكلام الذي احتوى معنى مستقلا لا يحتاج إلاّ تركيب أو كلمات تتمم معناه وبين الجملة التي تمّ تركيبها بفضل تضمنها للمسند والمسند إليه، ولكنَّها لا تُكوِّنُ معنى مستقلا، فلا بدَّ أن تُرَدَ إلى تركيب ترتبط به ارتباطا جوهريا.

ومعنى ذلك أنّ التركيب المتضمن إسنادا إن كان مستقلا بنفسه وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها سمِّي كلاما وسمِّي جملة مثل"الشمس طالعة " أمّا إذا قلت: خرجت والشمس طالعة فـ: "الشمس طالعة" لا يعد كلاما؛ لأنّه لا يقصد لذاته إذ لا أريد الإخبار بطلوع الشمس، بل يسمى جملة فقط، أي أنّ المركّب الإسنادي الأصلي إذا كان جزءا من تركيب أكبر سمِّي جملة ولا يسمّى كلاما فكل كلام جملة وليس كل جملة كلام[3].

وقد كرَّر "ابن هشام" هذه المسألة في بعض كتبه الأخرى، قال:«اعلم أنّ اللفظ المفيد يسمَّى: كلاما وجملة، ونعنى بالمفيد ما يحسن السُّكوتُ عليه، وأنّ الجملة أعمُّ من الكلام ، فكل كلام جملة، ولا ينعكس، ألا ترى أنّ نحو: قام زيدٌ من قولك: إن قام زيد، قام عمرٌو، ويسمَّى جملة، ولا يسمَّى كلاما؟ لأنّه لا يحسنُ السكُّوتُ عليه. وكذا القول في جملة الجواب»[4].

---

[1] علي أبو المكارم ، الجملة الفعلية ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع،ط1، القاهرة ،1428هـ/2007م،ص23.

[2] ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ،ج2،ص431.

[3] محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية ، مكوناتها،أنواعها ،تحليلها ،مكتبة الآداب،ط2،القاهرة ،(د.ت)،ص22.

[4] ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب،تحقيق وتقديم: الدكتور على فودة نيل، عماد شؤون المكتبات، ط1،الرياض،المملكة العربية السعودية،1401هـ/1981م،ص35.

وعليه فأساس الجملة عنده هو الإسناد سواء أفاد أم لم يفد، فهي أعمُّ من الكلام إذْ كل كلامٍ مفيد وليس كل جملة مفيد، أمّا الكلام فيشترط فيه الإفادة على خلاف الجملة .

إنّ الجملة حسب ابن هشام تعد أشمل من الكلام لأنّها تطلق على ما يفيد وما لا يفيد من التراكيب الإسناديّة، حيث يكفي أن تتوفر فيها المسند والمسند إليه. بينما الكلام لا ينطبق إلاّ على التراكيب الإسناديّة المفيدة [1]. ومعنى ذلك أنّ الكلام عنده شكل نحوي ودلالي مفيد[2].

ثم ينتقل "ابن هشام" إلى تقسيم الجملة إلى ثلاثة أقسام، فيقول:« انقسام الجملة إلى اسميّة وفعليّة وظرفيّة، فالاسميّة هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون، والفعليّة هي التي صدرها فعل كقام زيد، وضُربَ اللِّص، وكان زيدٌ قائما، وظننته قائمًا، ويقوم زيد، وقم، والظرفيّة هي المصدرة بظرف أو مجرو ر، نحو: أعندك زيد، وفي الدار زيد، وإذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما، ومثل "الزمخشري" لذلك بقي في الدار من قولك: "زيد في الدار" وهو مبني على أنّ الاستقرار المقدر فعل لا اسم، على أنّه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه، وزاد "الزمخشري" وغيره الجملة الشرطيّة، والصواب أنّها من قبيل الفعليّة»[3].

وقد ركز في تقسيمه هذا على المسند والمسند إليه، حيث يقول:« مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف؛ فالجملة من نحو"قام الزيدان"، وأزيد أخوك، ولعل أباك منطلق، و "ما زيد قائما" اسميّة، ومن نحو" أقام زيد"، و"إن قام زيد"، وقد قام زيد،" وهلا " قمت" فعليّة»[4].

---

[1] رابح بومعزة ، الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي،ص24.

[2] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، دمشق،1987م،ص26،التهميش.

[3] ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج2، ص433.

[4] المصدر نفسه ،ج2،الموضع نفسه .

وينبه "ابن هشام" في مسألة التقسيم أنّه يجب النظر إلى أصل الجملة قبل إدراجها في قسمها؛ فالمعتبر عنده أيضا ما هو صدر في الأصل [1]. أي إرجاع الجملة إلى أصلها الأول، فالجملة من نحو: " كيف جاء زيد؟ ومن نحو:﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [2]. ومن نحو﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [3]. و ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [4]. فعلية لأن هذه الأسماء في نية التأخير[5].

فالذي يلاحظ أن "ابن هشام" يضع شروطا ثلاثة يُرتكز عليها في تقسيم الجملة هي:

1 . التصدير.

2 . لا عبرة بما تقدم التصدير من حروف وأدوات .

3 . النظرة إلى أصل الجملة إذا ما حصل تقديم وتأخير.

ولا يقف ابن هشام في تقسيم الجملة عند هذا الحد بل يضيف إليه بعدا آخر يحدد نوعه عجز الجملة، وبناء عليه فالجملة قسمان كبرى وصغرى[6].

وحديث "ابن هشام" عن الجملة الكبرى والجملة الصغرى يوحي بتقسيم الجمل إلى بسيطة وجمل مركبة بل يتعدى ذلك إلى الإيحاء بأنّ الجملة هي أكبر وحدة تتحمل التحليل النحوي، أو الشكل النحوي الذي يمكن أن يُحلَّل إلى وحدات ولا يكون هو وحدة من شكل لغوي أطول، فإذا قلنا: "محمد يكتب الدرس" كان جملة كبرى و"كتب الدرس" جملة صغرى، وكأنّ "ابن هشام" كان يعني بالجملة الكبرى sentence، والجملة الصغرى clause، فالجملة الكبرى هي الاصطلاحية، أمّا الجملة الصغرى فهي جملة مجازية، أي

---

[1] ابن هشام ، مغني اللبيب ،ج2،ص433.

[2] سورة غافر ،الآية :21.

[3] سورة البقرة ،الآية :87.

[4] سورة القمر،الآية :7.

[5] مغني اللبيب ،ج2،ص434.

[6] صالح بن حمد بن محمد الفرّاج ،بناء الجملة في رسائل النبي صلى الله عليه وسلم ، دراسة نحوية ، رسالة دكتوراه مخطوطة،جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ،1433هـ،ص28.

أنّها كانت في سياق مستقل كانت جملة، وإن كان تعريف الجملة عند "ابن هشام "، و"الرّضي" و"ابن مالك" يشمل النوعين من المركبات[1].

لكن "ابن هشام" بعد ما قرر انقسام الجملة إلى الجملة الكبرى والجملة الصغرى يقول: « وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو:"زيد أبوه غلامه منطلق" فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلق" صغرى لا غير؛ لأنّها خبر، و" أبوه غلامه منطلق " كبرى باعتبار"غلامه منطلق" وصغرى باعتبار جملة الكلام»[2].

وقد قسّم "ابن هشام" الجملة الكبرى إلى ذات وجه وإلى ذات وجهين:

1 **. ذات الوجهين:** هي اسميَّة الصدر فعلية العجز، نحو:" زيد يقوم أبوه"، كذا قالوا وينبغي أن يراد عكس ذلك نحو: "ظننت زيدًا أبوه قائم".

2 . **وذات الوجه:** نحو"زيد أبوه قائم" ومثله على ما قدمنا نحو:" ظننت زيدًا يقوم أبوه"[3].

ونلخص إلى أنّ الجملة عند "ابن هشام" عبارة عن تركيب إسنادي يؤدي وظيفته مستقلا أو داخلا في تركيب إسنادي آخر، كما يمكن أن نصل إلى ملاحظة فحواها أنّ الجملة والكلام يكونان مترادفين عنده عندما تكون الجملة بسيطة أو مركبة مستقلة بالإفادة، ويكونان غير مترادفين عندما تكون الجملة مرتبطة ببناء نحوي أكبر منها[4].

كما نجد "الشريف الجرجاني" (ت816هـ) يؤيد "ابن هشام" فهو يرى أن الجملة والكلام غير مترادفين، وأنّ الجملة أعمّ منه، وجعل الضابط فيها مجرد الإسناد دون اشتراط الفائدة، يقول:« الجملة: عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: "زيد قائم" أو لم يفيد كقولك: "إن يكرمني" فإنّه جملة لا تفيد إلاّ بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعمُّ من الكلام مطلقا»[5].

---

[1] محمد إبراهيم عبادة ، الجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية ، منشأة المعارف ، (د.ط)،الإسكندرية،(د.ت)،ص32.

[2] ابن هشام،مغني اللبيب،ج2،ص438.

[3] المصدر نفسه ،ج2،ص440.

[4] رابح بومعزة ، الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي،ص24 . 25.

[5] الجرجاني (الشريف علي بن محمد السيد)،معجم التعريفات،تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي ،دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، (د.ط)،القاهرة ،(د.ت)،ص70.

ويفهم من تعريفه أنّ الكلام شرطه الإفادة دائما، بينما الجملة لا يشترط إتمام المعنى فيها: كجملة الشرط، وجملة جواب القسم، وجملة صلة الموصول، وهي في واقعها غير تامة المعنى؛ لأنّها أجزاء جمل، فلا يتضح معناها إلاّ من خلال الجملة التامة.

كما يُلحظ أنّ السيوطي (ت 911هـ) قد تطرق إلى الفرق بين الجملة والكلام وذلك في باب: تقسيم الألفاظ "يقول:« ما خرج من الفم إن لم يشمل على حرف فصوتٌ، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول، وإن كان مفردا فكلمة أو مركّبا من اثنين، ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة أو أفاد ذلك فكَلامٌ، أو من ثلاثة فكَلِمٌ»[1].

وقد تأثر السيوطي بمنهج "ابن هشام" في اعتبار الجملة أعمُّ وأشمل من الكلام، فنجده يقول:« والجملة قيل ترادف الكلام، والأصح أعمّ، لعدم شرط الإفادة، فإن صدرت باسم فاسمية، أو فعل ففعلية، أو ظرف أو مجرور فظرفيَّة»[2].

بيد أنّه يخالفه في عدم اشتراط الفائدة في الكلام؛ لأنّه إمّا أن يكون مهملا وإمّا أن يكون مستعملا، أي أنّ الكلام منه مفيد ومنه غير المفيد، بخلاف الجملة، فينص على أنّ شرطها أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها [3]. يقول: « ذهبت طائفة إلى أنّ الجملة والكلام مترادفان، وهو ظاهر قول "الزمخشري" في (المفصل) فإنّه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى الجملة، والصواب أنّها أعمُّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها»[4].

ثم ينتقل بعد ذلك إلى تقسيم الجملة فيجعلها ثلاثة أقسام يقول:« وتنقسم الجملة إلى اسمية وفعلية، وظرفية، فالاسمية: التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهنيهات العقيق، والفعلية: التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرِبَ اللص، وكان زيدًا قائمًا وظننته قائمًا،

---

[1] السيوطي ،الأشباه والنظائر في النحو، ج3،ص5.

[2] السيوطي ،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1،ص36.

[3] ينظر : محمد كراكبي، بنية الجملة ودلالتها البلاغية في الأدب الكبير لابن المقفع، دراسة تركيبية تطبيقية ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، ط1،إربد،الأردن،2008م،ص14.

[4] السيوطي، همع الهوامع، ج1،ص37.

ويقوم، وقم. والظرفية: المصدرة بظرف أو مجرور، نحو عندك زيد، أو في الدار زيد، إذا قدَّرت زيدًا فاعلاً بالظرف أو المجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما»[1].

ثم أشار إلى أنَّ "الزمخشري" وغيره أضافوا قسمًا رابعا هو الجملة الشرطية، ولم يوافق على هذه الزيادة اعتقادًا منه بأنّها من قبيل الجملة الفعلية[2].

ويكرر "الفاكهي"(ت 972 هـ) هذه الأفكار أيضا، يقول في« حدُّ الكلام: قول مفيد مقصود لذاته، وتُرادِفهُ الجملة عند قومٍ، والصحيح أنّها أعمّ منه بل قيل: إنّه الصواب، وعليه فحدُّها القول المركّب من الفعل وفاعله، أو المبتدأ مع خبره، أو ما نُزِّل منزلة أحدهما، فالأول: كضُربَ محمودُ والثاني ما قائمُ الزيدان» [3].

ولا يختلف كلامه في " مجيب الندا في شرح قطر الندى" عن ذلك إلاّ من حيث حرصه على شرح عناصر تعريف الكلام، ومن بينها عنصر "الإفادة" الذي يفسره بأنّه «على معنى يحسن السكوت عليه من المتكلِّمِ عليه، بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر؛ لأنّ الفائدة وقعت قيدًا للفظ أو القول، فالمراد بها الفائدة، التامَّةُ، أي : التركيبة لا الناقصة التي هي الافراديّة، إذْ هي غيرُ معتدٍّ بها في نظرهم»[4].

ثم ينتهي من ذلك إلى القطع بأنّ الجملة أعمُّ من الكلام يقول: «والصُورُ التي يألف منها الكلام ستة: اسمان، وفعل، واسم، وفعل واسمان، وفعل وثلاثة أسماء، وفعل وأربعة أسماء، وجملة الشرط وجوابه، والقسمُ وجوابه وهو خبر إنْ احتمل الصدقَ والكذبَ، وإلاّ فإنشاء، الأصح انحصاره فيها، وأنّ الجملة أعمُّ منه »[5].

---

[1] السيوطي، همع الهوامع ،ج1،ص37،38.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ج1 ، ص 38.

[3] الفاكهي (عبد الله بن أحمد النحوي المكّي)، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، ط2، القاهرة، 1414 هـ /1993 م ، ص53 وما بعدها.

[4] الفاكهي ، مجيب الندا في شرح قطر الندى، الدار العثمانية للنشر، ط1، عمان، الأردن، 1469 هـ/2008 م، ص62 .

[5] المصدر نفسه، ص64 .

فالفارق إذا بين الكلام والجملة فارق في "الإفادة "، أي أنّه فارق وظيفي وليس كميًا، فإنّ في كل منهما إسنادًا، وفي كل منهما فائدة، بيد أنّ فائدة الكلام يجب أن تكون تامة، في حين أنّ الفائدة في الجملة يمكن أنْ تكون ناقصة[1].

وينحو منحى "الشيخ الفاكهي" في اعتبار الجملة أعمُّ من الكلام "الشيخ المناوي" (ت1031 هـ) بقوله:«الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواءً أفاد نحو: زيد قائم، أولا، نحو: إنْ تكرمني، فإنّه جملة لا تفيد إلاّ بعد مجيء جوابه، فالجملة أعمُّ من الكلام مطلقًا »[2]. فالتفرقة واضحة عنده بين الكلام والجملة.

وهذا التصور للعلاقة بين الجملة والكلام هو نفسه الذي فهمه أصحاب موسوعات المصطلحات أيضا، يقول التَهَاوني :«الجملة عند بعض النحاة هي الكلام. والمشهور أنّها أعمُّ منه فإنّ الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي المقصود لذاته، والجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كان مقصوداً لذاته أولا»[3] .

بعد ذلك ينتقل إلى تقسيم الجملة العربية ويرى أنّ لها عدة تقسيمات:

أمّا التقسيم الأول: فالجملة عنده: إمّا فعليّة وهي ما كان صدرها فعلاً كقام زيد وكان زيد قائمًا، وإمّا اسميّة وهي ما كان صدرها اسما كزيد قائم وهيهات العقيق، وأقام الزيدان، وإمّا ظرفية وهي ما كان صدرها ظرفًا أو الجار والمجرور فإنّه أيضًا ظرف اصطلاحًا نحو أعندك زيد، وأفي الدار زيد، وإمّا شرطية وهي ما تشمل على أداة الشرط سواء كانت مركبة من فعلتين نحو إنْ تكرمني أُكرِمكَ، أو منْ شرطيتين معنًى نحو: إنْ كان متى زيد يكتب فهو يحرِّك يده فمتى لم يحرك يده لم يكتب[4].

---

[1] محمد خان،لغة القران الكريم ، دراسة ليسا نية تطبيقية لسورة البقرة ،ص 21 .

[2] المناوي (محمد عبد الرؤوف)، التوفيق على مهمات التعاريف، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، ط1 ، بيروت، دمشق، 1410 هـ/1990 م، ص 254 .

[3] التهاوني (محمد علي الفاروقي)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق: الدكتور علي دَحْرَجْ، تقديم وإشراف ومراجعة: الدكتور رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون ، ط1 بيروت، لبنان، 1996 م ،ج1، ص 576 .

[4] المصدر نفسه ،ج1، ص 576، 577 .

بعد ذلك يذهب إلى توضيح ما أراده بصدر الجملة يقول:«ثم المراد بصدر الجملة المسند إليه أيُّهما صدرًا في الأصل فلا عبرة بما تقدم عليها من الحروف كهمزة الاستفهام والحروف المشبهة بالفعل ونحو ذلك »[1].

ثم ينوه على مسألة غاية في الدقة يقول :«قد تكون الجملة محتملة للاسميّة والفعليّة والظرفية ومن أمثلة ما رأيته مُذْ يومان. فإنّ تفسيره عند الأخفش والزجَّاج بيني وبين لقائه يومان، وعند "أبي بكر" و"أبي علي" أمدُ انتقاء الرؤية يومان. وعليها فالجملة اسميّة لا محل لها من الإعراب، ومُذْ خبر على الأول ومبتدأ على الثاني. وقال "الكسائي" وجماعته المعنى مُذْ كان يومان فمُذْ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية حُذف فعلها وهي في محل خفض. وقال آخرون المعنى من الزمن الذي هو يومان ومُذْ مركبة من حرف الابتداء وذُو الطائية واقعية على الزمن وما بعدها جملة اسميّة وحذف مبتدأها ولا محل لها لأنّها صلة»[2].

أمّا التقسيم الثاني: الجملة إمّا خبرية وإنشائيّة لأنّه إنْ كان لها خارج تطابقه أولا تطابقه فخبرية، وإلاّ فإنشائيّة، ويجيء لفظ الخبر والإنشاء[3].

أمّا بالنسبة للتقسيم الثالث: فالجملة إمّا صغرى أو كبرى، فالكبرى هي الاسميّة التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه و زيد أبوه قائم. والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبَّرُ بها في المثالين» [4]. ويضيف قائلا:« وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو: زيد أبوه غلامه منطلق، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لأنّها خبر وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام، وهذا هو مقتضى كلامهم»[5].

---

[1] التهاوني، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، ج1، ص577 .

[2] المصدر نفسه ، ج1، ص377 .

[3] المصدر نفسه ، ج1، ص378 .

[4] المصدر نفسه ، ج1، الموضع نفسه .

[5] المصدر نفسه ، ج1، الموضع نفسه.

والتقسيم الرابع كان على أساس أنّ هناك جملا لها محلا من الإعراب وجمل ليس لها محل من الإعراب[1].

هذان الاتجاهان هما أبرز الاتجاهات النحوية في تحديد مفهوم الجملة العربية وذكر أقسامها، ومن المؤكد أنّ بينها نقاط اختلاف، كما أنّه من الممكن أنْ نلحظ فيها نقاط التقاء، والنحاة القدامى قد درسوا الجملة دراسة وافية ظهرت فيها آثار طريقتهم، فقد اهتدوا إلى نواحٍ هامّة في الجملة وسجلوا ملاحظات وتعليقات ما زالت محتفظة بقيمتها، فهم بذلك يقدمون إلى الدارس مادّةً لا يمكن إغفالها.

[1] التهاوني، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، ج1، ص378.

المبحث الثاني: الجملة عند الدارسين الغربيين القدامى والمحدثين

يتخذ الكتاب والمفكرون الغربيون عادة من الفكر اليوناني، مبدأ للفكر والحضارة في العالم. وقد يكون ذلك نتيجة لتأثرهم بالفكر اليوناني والروماني أكثر بتأثرهما بغيرهما من الأفكار والآراء، ولئن أدرك بعض علمائهم أنّ الفكر الهندي مثلا كان أسبق من الفكر اليوناني، فإنّ هذا الإدراك لم يتجاوز فئة قليلة من علماء الألسنة درست فكر الهند وتراثه اللساني فأخصبت بهما بعض نواحي الفكر الغربي الحديث.

1 . الجملة عند الدارسين الغربيين القدامى :

لقد كان مفكرو اليونان يدرسون النحو ويسمونه بلاغة (Rhetoric)، ويدخلون في هذه الدراسة الجملة وأنواعها وأصناف البديع من المحسنات اللفظية فهم الذين قالوا إنّ الجملة أنواع أربعة : الدعاء،السؤال ،الأخبار و الأمر [1].

واجتهد الباحثون منذ أفلاطون (ت 347ق.م) حتى عصرنا الحاضر على اختلاف منازعهم ومشاربهم ومناهجهم في تحديد مفهوم الجملة بما هي مصطلح ونجد أول تعريف للجملة عند أفلاطون إذ يقول:«إنّ الجملة هي تعبر عن أفكارنا عن طريق أسماء (Rhemata) وأفعال (onomata)، وهذه الأسماء والأفعال تحكي أو تعكس أفكارنا في مجرى النفس الذي يخرج من الفم عند الكلام» [2] ثم يضيف قائلا في تعريف الاسم: «إنه الفعل، أمّا الفعل فاسم للفعل نفسه ، من الاسم والفعل تتكون logos=λooyos »[3].

وواضح من هذا أنّ أقسام الكلام عند أفلاطون اثنان هما الاسم والفعل وهما قسما الكلام في الجملة الخبرية،ولم يكن لأفلاطون وأرسطو من بعده اهتمام بغير هذا النوع من الجمل لأن هذا النوع من الجمل هو الذي يستحوذ اهتمام الحكماء و المناطقة دون غيره من جمل الدعاء والسؤال والأمر.

---

[1] محمد محمود الغالي،أئمة النحاة في التاريخ، دار الشروق للنشر والتوزيع،دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ،ط1،جدة،المملكة العربية السعودية ،1396هـ/1976م،ص76.

[2] المرجع نفسه ،ص77.

[3] المرجع نفسه،الموضع نفسه.

وقد كان أرسطو (Aristolle)(ت322ق.م)هو الذي دخل تاريخ الدراسات اللسانية على أنّه المؤسس الحقيقي للنحو الأوروبي التقليدي، وخلال القرون التالية لم يتغير فكره حول أقسام الكلم إلاّ في تفاصيل لم تمس جوهره الأصيل، والمقارنة التقليدية للنحو جذورها الضاربة في الطرق التي اعتمدها أرسطو لرصد ظاهرة اللغة، ولا سيما في مجال بنية الجملة[1].

كما تناول أرسطو ما استحدثه أستاذه أفلاطون من تعريف للجملة فأورد لها تعريفا دقيقا تتميز بما اتصف به أرسطو من عقل نافذ فهي عنده:« تركيب مؤلف من عناصر صوتية تحمل معنى محدد قائما بذاته، ولكن كلا من مكوناته يحمل . في الوقت نفسه . معنى خاصا به أيضا» [2].

كما عرفها مرة أخرى بأنّها :« قسم من الكلام له معنى، ولبعض أجزائها معنى مستقل باعتباره لفظا وإن كان لا يعبر عن الحكم» [3].فالجملة في نظر أرسطو إذا عبارة عن حكم منطقي، ولكنها في نظر الدراسات اللغوية ليست كذلك.

وهذا التعريف يميز الجملة من الكلمة، ذلك أنّ جزء الكلمة لا يدل على معنى ويبدو أنّ هذا التناول قد أثر بشكل واضح على الدرس اللغوي من حيث تحليله الكلام إلى مرفولوجيا و إلى نظم، إذ أنّ الكلمة قد اعتبرت هي الوحدة الأساسية في الجملة[4].

وعليه فالجملة عند أرسطو هي الجملة الخبرية، والمحمول مقدم على الموضوع .

ويعد أرسطو هو أوّل من حاول تصنيف أقسام الجملة فجمع كلا من الأسماء والأفعال معا، فقال في تعريف الاسم: «الاسم صوت ذو معنى اصطلاحي لا يدل على الزمن، ولا

---

[1] ميلكا إفيتش،إتجاهات البحث اللساني ،ترجمة:سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد،المجلس الأعلى للثقافة،ط2،2000،ص11.

[2] المرجع نفسه،ص12.

[3] عبده الراجحي،النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،(د.ط)،بيروت،1979م،ص100.

[4] المرجع نفسه،الموضع نفسه.

يعتبر أي صوت من الأصوات الداخلية في الاسم ذا معنى بذاته بمعزل عن صوت الاسم في مجموعه»[1].

وأمّا تعريفه للفعل فيقول فيه: «الفعل صوت لا يؤدي معنى بعينه وكفى ولكنه يدل على الزمن كذلك، ولا يعتبر أي صوت من الأصوات الداخلية في الفعل ذا معنى بذاته بمعزل عن صوت الفعل في مجموعه»[2].

وبعدما قسم أرسطو الكلام إلى اسم وفعل، قام بتقسيم الصفات إلى تسعة أقسام هي:الكم، الكيف، الصلة (relation)، المكان، الزمن، الموقع (position)،الظرف (constriction)، المعلوم (activity)، والمجهول (passivity)[3].

ولا يمكن تقصي كل التعريفات التي وردت عند أفلاطون وأرسطو وغيرهما عرضا وتحليلا، ولكن يمكن القول أنّ أبعدها أثرا هو التعريف الذي أورده "ديونسيوس ثراكس"[4] (Dionysios thrax).(القرن الثاني قبل الميلاد)عالم الإسكندرية، وهو مؤلف أقدم نحو يوناني سلم من الضياع، وأسماه "فن النحو" (Grammatiké techné) يقول: هذا التعريف: «الجملة تأليف من الكلمات يعبر عن فكرة تامة»[5].

وقد كان المقصود بالفكرة التامة الاكتمال المنطقي للخبر (Aussage)، وكما كانت الكلمة هي التعبير اللغوي عن المفهوم (Begrff)، فقد كانت الجملة هي التعبير اللغوي عن القضايا المنطقية (Urteils)التي تتركب من موضوع أو مسند إليه (subject)، ومحمول أو مسند (prédicat)، وقد تردد ذكرهما من بعد تعريفات الجملة وظلا حتى يومنا هذا بين المصطلحات النحوية المستخدمة[6].

---

[1] محمد محمود غالي،أئمة النحاة في التاريخ،ص78.

[2] المرجع نفسه ،الموضع نفسه.

[3] المرجع نفسه ،ص83.

[4] محمود أحمد نحلة،نظام الجملة في شعر المعلقات،دار المعرفة الجامعية ،(د.ط)، الإسكندرية،1991م،ص12،13.

[5] H.Stammerjohann(hrsg),handbuch der linguistik(Munchen1975)s.365

[6] محمود أحمد نحلة،نظام الجملة في شعر المعلقات،ص13.

وقد ظل هذا التعريف الذي يجمع بين معياري الشكل (form) والمضمون (Inhalt) سائدًا فيما يسمى النحو التقليدي (traditionnelle Grammatik) عبر العصور المختلفة حتى العصر الحديث، بعد أن أدخله (priscian)في النحو اللاتيني، وشاع في كل الأنحاء من بعد وبخاصة الأنحاء المدرسية(schulgrammatiken) في القرن العشرين[1].

2 . الجملة عند الدارسين الغربيين المحدثين:

يبذل علماء اللغة المحدثون جهودا مضنية في سبيل الوصول إلى تعريف يوضح الخصائص العامة لمفهوم الجملة؛ أي الخصائص العامة التي يمكن التعرف عليها من منطوق كل اللغات.

ويشير فريز(C.C fries) إلى هذه الجهود قائلا:« لقد قدم جون رايز في هذا المجال مائة وأربعين تعريفا مختلفا ،وذكر أن الباحث الذي يعنى بدراسة بناء اللغة الإنجليزية سوف يجد أمامه أكثر من مائتي تعريف مختلف للجملة» [2]. ثم أضاف إليها زايدل (E.seidel) ثلاثة وثمانين تعريفا[3].

وقد أحصى يونج " w.jung" من بعد ذلك تعريفات الجملة فوجد أنّ عددها يزيد عن ثلاثمائة تعريف للجملة[4].

وفي هذه الكثرة من التعريفات دليل على ما ينضوي عليه هذا المتصور اللّساني من صعوبات تحول دون دقة الحدِّ أحيانا، فهي وعلى كثرتها غير جامعة ولا مانعة كما يذهب المناطقة، ذلك بأننا نعرف معرفة حدسية (Intuitiv) حدود الجملة تقريبا، ولكننا لا نستطيع أن نعبر عنها تعبيرا دقيقا، أو نضع المعايير الضابطة لهذا الحدس[5].

---

[1] محمود أحمد نحلة،نظام الجملة في شعر المعلقات ،ص13.

[2] c.c fries ,the structure of English, new York,1952,P,17,18.

[3] J,hies,was ist staz,page1931,s208.

[4] W.Jung.Grammatik drs deutschen sprache.leiprig1980.S.28.

[5] ينظر:محمود أحمد نحلة ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ،ص12.

ويرجع سبب الاختلاف في تعريفات الجملة إلى أنّ مفهوم الجملة من أعقد المفاهيم اللغوية تصورا ونتج على ذلك صعوبة تعريفها، واختلافه تبعا لاختلاف تصور العلماء لها وحسب العلم الذي يحاول تعريفها والسبب في صعوبة مفهوم الجملة عندهم راجع .
كما يرى فكتور خراكوفسكي . إلى أنّ الجملة:«عبارة عن تكوين معقد متعدد المستويات، وبالإمكان دراسة من مواقع متباينة ومنظورات مختلفة » [1]، وهناك سبب آخر للاختلاف في تعريف الجملة ألا وهو اختلاف المنطلق الذي يتخذه اللغويون أساسا لهذا التعريف أو ذاك[2].

وقد أرجع "جورج مونان" هذا الكم الهائل من التعريفات إلى ثلاثة مقاييس أساسية منفردة أو متلازمة، وهي :

1 . الحدث بحصول التعبير عن فكرة كاملة .

2 . الانتساخ الأرسطو طاليسي للجميلة المنطقية .

3 . الوقف والسكت[3] .

فالذي يلاحظ هو أنّ "جورج مونان" قد جمع في تعريفه للجملة بين عدة خصائص علمية ترتبط بين علم النفس والمنطق وعلم التركيب [4].وانطلاقا من المقياس النفسي تعرف الجملة على أنّها: « الإحساس الحاصل بأنّها تعبر عن فكرة كاملة» [5]. وإذا نظرنا إلى المقياس المنطقي، فإننا نجد المسند والمسند إليه، اللذين تخرج عنهما الجملة فتسمى تركيبا غير إسنادي[6].

---

[1] خراكوفسكي فكتور، دراسات في علم النحو العام والنحو العربي، ترجمة : جعفر دك الباب،مطابع مؤسسة الوحدة ، (د.ط) ، 1402هـ/1982م،ص1.

[2] موسى بن مصطفى العبيدان ، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ،مرجع سابق،ص38.

[3] جورج مونان، مفاتيح الألسنية، ص101.

[4] دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، دراسة نقدية تحليلية، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، الأردن، 1432 هـ/2011م، ص368 .

[5] جورج مونان، مفاتيح الألسنية، ص 101 .

[6] دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، دراسة نقدية تحليلية، ص368.

كما نجده يقدم خمسة أقسام من التعريفات المختلفة لهذا المفهوم الحدسي وهي:

1 . الجملة هي ملفوظ تام من منظور المعنى .

2 . هي وحدة لحنية بين وقفين.

3 . هي مقطع من سلسلة منطوقة مستقل تركيبا. بعبارة أخرى فإنّ الجملة هي الوحدة الأكبر في الوصف النحوي.

4 . الجملة هي وحدة لسانية تتضمن مسندا إليه(sujet) ومسندا(prédicat).

5 . إنّها ملفوظ ترتبط كل مكوناته بمسند أو محمول وحيد أو بمسندات مترابطة» [1].

ويذهب جورج مونان في نهاية المطاف إلى القول بأنّ إعطاء تعريف نحوي دقيق للجملة يعد إشكالا يعترض الدارس، لأنّه يكون أمام كم هائل من المقاييس التي يصعب استغلالها في وقت واحد[2].

أمّا الجملة عند "يسبرسن" (otto,jesperen) فهي:« عبارة عن منطوق إنساني مستقل وكامل . نسبيا . يدل على كماله واستقلاله، قدرته على القيام منفردا، أي القدرة على أن ينطق به وحده» [3]. وواضح من كلامه أنّه يجعل (الإفادة) و(الاستقلال) شرطين أساسين لقيام الجملة وهو بذلك يوافق ابن جني، وهي عنده عبارة عن لغوية تتمتع بالاستقلالية. ويعرفها أيضا بقوله:« هي كل بناء نحوي له عنصران مختلفان دلاليا بحيث إنّ هذين العنصرين يعقدان فيما بينهما . سواء شكلا أم لم يشكلا مركبا إسناديا . نفس العلاقة التي توجد بين فاعل ومسند في الأمثلة التالية :

1- la rose ***(***I***)*** est rouge ***(***II***)***

2- le chien ***(***I***)*** aboie ***(***II***)***

3- il attend l'arrivée ***(***II***)*** du docteur ***(***II***)***

5-Heureux ***(***I***)*** ***qui (***I***),*** comme Ulysse ***(….)***

---

[1] جورج مونان، معجم اللسانيات ، ترجمة : الدكتور جمال الحضري ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1433 هـ/2012م.ص181.

[2] جورج مونان، مفاتيح الألسنية ،ص102.

[3] O.Jesperson,the philosophy of language grammar,p,307.

1 . الوردة حمراء

2 . الكلب ينتظر وصول الطبيب

3 . وجدت أبا شاحبا .

4 . سعيدا هو مثل عوليس..... »[1].

ويتضح ممّا سبق مدى تأثر الاتجاه التقليدي بالفلسفة في تحديد مفهوم الجملة ممّا أبعدها عن التعريف اللغوي الذي يجعل من الجملة قمة الدراسات اللغوية[2].

أولا : الجملة عند البنيويين الوصفيين:

تعدُّ محاضرات دي سوسير في علم اللّغة بداية من انطلاق المنهج الوصفي البنيوي لدراسة اللغة، وقد قام هذا المنهج على جملة من المبادئ اللّغوية التي قدمها سويسر، وتتمثل فيما يلي:

1. التفريق الدقيق بين اللغة(langue)والكلام(parole)على أساس أنّ اللغة في حقيقتها نظام اجتماعي مستقل عن الفرد وأنّ الكلام هو الأداء الفردي للغة الذي يتحقق من خلال هذا النظام[3].

وهذه الثنائية من دون شك ناتجة عن دراسات أخرى نفسية كانت أو اجتماعية، فالمسألة إذن ليست خاصة بالألسنية وحدها لأنّ:« موضوع الألسنية بتمامه وكماله لا يتجلى لنا من جانب من هذه الجوانب، نحن نصطدم أنّى اتجهنا بهذه المعضلة : إمّا أنّنا نوقف اهتمامنا على جانب واحد من كل مسألة فيكون في ذلك خطر أن تدرك الثنائيات... أو أنّنا ندرس الكلام من زوايا متعددة في آن واحد فيلوح لنا موضوع الألسنية ركاما مبهما من أشياء متباينة لا يمتُ بعض بصلة»[4].

---

[1] جورج مونان، معجم اللسانيات،ص184.

[2] بلقاسم دفه، في النحو العربي رؤية في المنهج، الفهم ، التعليم، التحليل، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.(د.ط)،عين مليلة ،الجزائر ، 2003 ،ص23.

[3] خليل حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي ،دراسات في الفكر اللغوي العربي الحديث،دار المعرفة الجامعية ،(د.ط)،الإسكندرية،1995م،ص99.

[4] فرد يناند دي سوسير، دروس في الألنسية العامة ، تعريب: صالح قرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ، الدار العربية للكتاب،(د.ط)،ليبيا ، تونس، 1985م،ص29.

2 . اللغة نظام يتألف من مجموعة من العلامات اللغوية والعلامة اللغوية عبارة عن صورة صوتية (دال= signifieant) تتحد مع تصور ذهني(مدلول= signifie) والعلاقة بينهما علاقة رمزية[1].

3 . العلاقة بين الدال والمدلول علاقة رمزية، ومن ثم فإنّ علم اللغة هو جزء من نظام أوسع وأشمل هو النظام السيمولوجي، وهو أيضا جزء من علم سيظهر فيما بعد هو علم الرموز (sémiology)[2].

4 . يتألف النظام اللغوي من عناصر داخلية (internal)، وتتمثل في دراسة نظام اللغة الداخلي وعلاقات خارجية(External) وتتمثل في دراسة العلاقات القائمة بين اللغة وما يؤثر فيها[3].

5 . الدراسة الوصفية للغة هي النظر في علامة كل عنصر من العناصر اللغوية الداخلية بغيره من العناصر الأخرى المكونة للنظام اللغوي لأنّ أي عنصر منها لا قيمة له دون العناصر الأخرى[4].

والذي يمعن النظر في المنظومة الفكريّة الغربية يلفت انتباهه أنّ مؤسس علم اللغة الحديث دي سوسير لا يقدم تعريفًا محددا للجملة، مع أنّها النمط الأفضل للتراكيب [5]، وإنّما يشير إلى أنّ الجملة هي النمط الرئيس من أنماط التضام (Syntagma) والتضام عنده يتألف دائما من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعضا وهولا يتحقق في الكلمات فحسب، بل في مجموعة الكلمات أيضا، وفي الوحدات المركبة من

---

[1] خليل حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي،ص99.

[2] المرجع نفسه ،ص99.

[3] المرجع نفسه ،ص99،100.

[4] المرجع نفسه ،ص100.

[5] لم يذكر دي سوسير تعريفا معينا للجملة، وإنّما كان جل اهتمامه منصبا على الوحدات الصغرى في اللغة،كالصوت و المورفيم والكلمة؛ ذلك أنّه عدّ الجملة من قبيل الكلام لا من قبيل اللغة ، وموضوع اللسانيات عنده هو اللغة، والتي تدرس لذاتها ومن أجل ذاتها. ينظر: فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة ، ص 28 وما بعدها.

أي نوع كانت (الكلمات المركبة . المشتقات . أجزاء الجملة . الجملة كلها)، وهو عنده يمكن أن يكون وحدة النظام اللغوي (langue)[1].

وقد عرّفها أحد تلاميذه وهو "أنطوان مايبه"(Antoine Meillet) بقوله:« يمكن تعريف الجملة على أنّها مجموعة أصوات تجمع بينها علاقات قواعدية وهي مكتفية ذاتيا ولا تتعلق بأيّة مجموعة أخرى قواعديا» [2].ولم يحصر ميي تركيب الجملة في حدٍّ أدنى أو أعلى من الكلمات، فقد تكون الجملة مكونة من كلمتين أو أكثر من ذلك بشرط ألا تدخل تحت تركيب آخر أكبر منها[3].

ويأخذ "ج. فندريس"* منحا آخر في تعريف الجملة يختلف تماما عما ذهب إليه أستاذه، فهي عنده:«الصيغة التي يعبَّر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات»[4]، ويضيف قائلا:« وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة: "تعال" و"لا" و"أسفاه"، و"صه!"؛ فكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملا يكتفي بنفسه»[5].

ويظهر من تعريف "فندريس" أنّه جعل الإفادة شرطا أساسا في الجملة ولم يهتم كثيرا بالإسناد، لذلك ارتضى بأن تتكون الجملة من كلمة واحدة مادامت الفائدة متحققة من دون حاجة إلا تقدير شيء اخر محذوف .

وأمّا "بلومفيلد"(l.Bloomfield)، فقد تمسك بفكرة "الاستقلال" في تعريف الجملة، وأسقط منها فكرة "التمام" لاتصالها بالمعنى وكان بذلك رائد أول محاولة حقيقية للتحرر

---

[1] ينظر: محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، ص13.

[2] جورج مونا ن ، علم اللغة في القرن العشرين ، ترجمة : الدكتور نجيب غزاوي، مطابع مؤسسة الوحدة ،(د.ط) ، 1402هـ/1982م، ص45.44.

[3] موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ،ص39.

* هو أحد تلامذة أنطوان مايبه .

[4] فندريس،اللغة ،تعريب : عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص،مكتبة الانجلو المصرية ،(د.ط)،(د.ت)،ص101.

[5] المرجع نفسه ،ص101.

من معيار "المعنى" في تعريف الجملة يقول:« الجملة شكل لغوي مستقل، لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه»[1].

ويشير "بلومفيلد" في هذا الصدد إلى نقطتين مهمتين: أمّا الأولى: فهي أنّ الشكل اللغوي قد يكون مستقلا في موضع ومتضمنا في موضع آخر. "وقد يظهر شكل ما في منطوق ما على أنّه جملة على حين أنّ هذا الشكل نفسه في منطوق آخر يأتي في موضع متضمن فنجد أنّ الشكل التعجبي !(John) جملة. وفي الشكل التعجبي*!*(Poor*)* John جملة نجد أنّ(John) في وضع متضمن ونحن نعد الشكل التعجبي *!*(Poor*)* John جملة، لكنه في المنطوق poor John ran away في وضع متضمن ونحن أيضا نعد الشكل السابق poor John ran away جملة[2].

ولكنه في المنطوق poor john ran away في وضع متضمن ونحن أيضا نعد الشكل السابق poor john ran away when جملة، ولكنه في المنطوق poor john ran away when the dog barked في وضع متضمن، أمّا النقطة الثانية فهي أنّ المنطوق الواحد قد يتألف من عدة جمل:" قد يتألف منطوق ما من أكثر من جملة وهذا هو الحال عندما يحتوي المنطوق على أشكالٍ لغوية متعددة ليست مرتبطة . بأي معنى من المعاني ووفقا للنظام النحوي المعين . بشكل أكبر نحو:

How are you?Its fine day are you going to play tennis this afternnon?

ثم يعقب على ذلك بقوله: «إنّ ما يمكن أن ينشأ من الربط العملي بين هذه الأشكال الثلاثة لا يتحقق في إطار نحوي يدخلها في شكل لغوي أكبر، إنّ هذا الكلام يتكون من ثلاث جمل»[3] .

---

[1] L.Bloomfield,language (london1979).P.170.

نقلا عن: محمود أحمد نحلة، نظام الجملة في شعر المعلقات، ص14 .

[2] محمد حسن عبد العزيز، الربط بين الجمل في اللغة العربية المعاصرة ، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2003 م ، ص 75.

[3] Ibid,P,170 .

نقلا عن : محمود أحمد نحلة ، نظام الجملة في شعر المعلقات، ص 15.

والمثال التالي يوضح هذه النقطة :

لا تُصري على الكذب.لا يهمك إلاّ أمره وحده.ألم تطلعي على نشرته المسودة بمداد الحقد[1].

يتضمن المنطوق السابق وفقا لتعريف "بلومفليد" ثلاث جمل؛ لأنّه لا يتضمن أي عنصر نحوي مما نسميه في العربية الروابط . يربط بين جمله الثلاث، على الرغم من وجود ارتباط معنوي بينها .

أمّا الجملة عند "هوكيت"(Hokett) فهي:«عبارة عن شكل لغوي لا يؤلف مركبا مع أي شكل لغوي آخرأو هي بعبارة أخرى مُكون constitute ولست مكوّناconstituent»[2].

وبناء على هذا الحديث فإن الجملة الواقعة خبرا لا يحصل بها الفائدة لأنّها غير مقصودة إسنادها بالذات فهي ليست خبرا بل جزء من الخبر.

في حين يعرفها "جون ليونز"(J.loyons) بأنّها:« أكبر وحدة يمكن أن تخضع للتحليل النحوي»[3].

وهذه النظرة حسب الدكتور "بلقاسم دفه" صائبة، لأنّ الجملة في نظامها اللغوي هي مجموعة العلاقات النحوية الرابطة بين أجزاء الكلام ربطا وظيفيا. وترتبط جميع عناصرها بمسند واحد أو بمسندات عديدة.مترابطة. والإسناد ينعقد بين المسند و المسند إليه. فإن كان كلاهما اسما أو بمنزلة الاسم، فالجملة اسمية ، وإن كان المسند فعلا، أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية[4].

---

[1] محمد حسن عبد العزيز، الربط بين الجمل في اللغة العربية المعاصرة، ص76.

[2] Hokett, A course in modern linguistics , P,199.

نقلا عن : حسام البهنساوي، القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي ،ص94.

[3] J,loyons ,I introduction to theoretical linguistics C.U.P,1986, P35.

نقلا عن : بلقاسم دفه ،الجملة الإنشائية في ديوان محمد العيد آل خليفة ،دراسة نحوية دلالية، مخبر أبحاث في اللغة الأدب الجزائري،(د.ط) ، 1431هـ/2010م،ص42

[4] المرجع نفسه،الموضع نفسه.

ونلاحظ من ثمّ أنّ الجملة عند البنيويين. من الناحية النحوية « تعدُّ أكبر وحدة يمكن أن يجري عليها التحليل اللغوي وهي قابلة لأن تحلل إلى مكونات، بيد أنّها ليست مكونا لأي شكل لغوي آخر »[1].

ثانيا: الجملة عند البنيوية الوظيفية :

تقوم الجملة عند أصحاب هذا الاتجاه على وجوب التمييز بين وظيفتين إخباريتين لهما أهمية دلالية وهاتان الوظيفتان تتمثلان في المسند والمسند إليه [2]. يقول مارتنيه :« إنّ أصغر قول لابد أن يشتمل على عنصرين يشير أحدهما إلى مضمون أو حدث ويشدُّ الانتباه إليه ونسميه المسند (Prèdicat). ويشير الآخر إلى مشارك إيجابي أو سلبي ونسميه المسند إليه (sujet) ويكون تقويم دوره أيضا على هذا الأساس»[3].

وانطلاقا من التصور لوظيفية اللغة والجملة تعرف البنيوية لوظيفة الجملة بأنّها:« قول تتبع فيه جميع العناصر مسندًا واحدًا أو عدّة مسانيد معطوفة على بعضها بعضًا»[4].

ويلاحظ على هذا التعريف استبعاده لعنصر (التنغيم) نظرا لكونه طابعًا لغويا ضعيفًا[5].

---

[1] حسام البهنساوي، القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي ،ص 94 ـ 95.

[2] موسى بن مصطفى العبيدان،دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين،ص39-40.

[3] أندريه مارتنيه، مبادئ اللسانيات العامة ، ترجمة أحمد الحمو، المطبعة الجديدة ، (د.ط)، دمشق ، 1985 م ، ص124.

[4] موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ، ص40.

[5] المرجع نفسه ، الموضع نفسه .

ثالثا : الجملة عند التوليديين التحويليين :

يرى "تشومسكي"*(N.chomsky)أنّ اللغة:« كناية عن مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل كل جملة منها طولها محدود ومكوّنة من مجموعة متناهية من العناصر»[1].

فالذي يُلاحظ أنّ التوليديين ينطلقون من تعريفهم للجملة انطلاقا من تصورهم لمفهوم قواعد اللغة، فهي عندهم جهاز أو وسيلة لتوليد جميع الجمل الصحيحة. وهذه القواعد تشمل:

1 . النظام النحوي الذي يزودنا بالمعلومات عن البنية العميقة للجملة.

2 . القواعد التحويلية التي تزودنا بالمعلومات عن البنية السطحية للجملة .

3 . النظام الصوتي الذي يزودنا بالكيفية التي تنطلق بها الجملة.

4 . نظام المعاني الذي يدلنا على معنى الجملة[(2)].

وانطلاقا من هذا فإنّ قواعد اللغة عند التوليديين تعني العلاقة بين الأصوات والمعاني وهنا جاء تعريفهم للجملة بأنّها:« قرن يحصل على نحو خاص بين تمثيل صوتي بين ضرب معين من البنى المجردة ، تسمى البنى العميقة»[2].

---

* ولد أفرام نوعم تومسكي avram noam Chomsky فيلاديفيا في 7 ديسمبر 1928 م ، بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة من مهاجرين يهوديين من شرق أوربا، درس علم اللغة والفلسفة في جامعة بنسلفانيا ، وقد تعلم شيئا من مبادئ علم اللغة التاريخي من أبيه الذي كان أستاذا للعبرية ، تحصل على درجة الماجستير من الجامعة ذاتها سنة 1951 م، ببحث قدمه عن اللغة العبرية الحديثة ، وشهادة الدكتوراه من الجامعة نفسها ببحث عنوانه : the logical structure of linguistics theory (البنية المنطقية للنظرية اللغوية) وقد كان تلميذا لعالم اللسانيات هاريس، وقد عين تشومسكي في معهد ماستشوست التقني M.I.T منذ عام 1951 م . وقد قام بنشر كتب وبحوث كثيرة وهو سياسي بارز معاد لسياسة أمريكا العنصرية العدوانية ضد الشعوب. للمزيد من التفاصيل ينظر: النحو العربي والدرس الحديث ، ص 110. وينظر: في نحو اللغة وتراكيبها، ص 52.

[1] حسام البهنساوي ، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، (د.ط)، القاهرة، 1414 هـ/ 1994 م ، ص30.

[(2)] موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ، ص41.

[2] المرجع نفسه ، الموضع نفسه.

وعرفها تشومسكي بأنّها: « ما تحتوي على سلسلة من الأدلة النظمية، يجري توليد كل واحد منها من قبل الأساس في المكون النحوي»[1].

ويقول أيضا:« إنّ المقصود باصطلاح جملة هو مجموعة سلاسل المكونات الأساسية، وليس السلاسل المتكونة من وحدات صوتية»[2].

والجملة عند أتباع هذا المنهج تعد قمة الدراسات اللغوية، فلا يمكن أن تبتدئ الدراسات اللغوية إلاّ بها، فهم ينطلقون في التحليل بدءًا من الجملة التي تشتمل على عدد من العناصر المكونة الأساسية (immediat constirent) وعلى الباحث اللغوي أن يحلل الجملة إلى مكوناتها الأساسية[3].

وتعدُّ قضية التوليد والتحويل من أبرز أفكار تشومسكي حول الجملة، وقد جعل لها قواعد تتيح توليد عدد لا متناهٍ من الجمل، ولهذه القواعد ثلاثة مكونات: فونولوجي، ودلالي وتركيبي[4].

"فتشومسكي"اهتم بالجملة وحدها وبالطابع الإبداعي للغة، وهو يلتقي مع البنيويين بصورة أو بأخرى ، وهذا ما جعل جان بياجيه (Piaget Jean). يطلق على نظرية تشومسكي اسم البنيوية التحويلية (transformation striduralisnè)[5]. وذلك لأن الصيحة التي جمعت مدارس لغوية مختلفة من سوسوسير إلى تشومسكي تؤمن جميعا بأنّ اللغة عبارة عن نظام من العلاقات تبدأ وتنتهي إلى أصغر وحدة صوتية هي اللغة[6].

وهكذا وبعد استقراء التراث النحوي العربي فيما يختص بالجملة يتبين أنّهم لم يحددوا بالضبط مفهوم الجملة، فقد التبس عليهم الأمر، واختلط هذا المصطلح بمفاهيم أخرى،

---

[1] نعوم تشومسكي، مظاهر النظرية النحوية ، ترجمة : مرتضى جواد باقر ، (د.ط)، بغداد ، 1983 م ، ص 40.

[2] المرجع نفسه، ص39 .

[3] خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها ، عالم المعرفة، ط1، جدة 1404هـ/1984 م ، ص58 .

[4] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2 ، بيروت، لبنان، 1406 هـ/1986 م، ص173.

[5] بلقاسم دفه ، في النحو العربي ، رؤية علمية في: المنهج ، الفهم، التعليم، التحليل، ص23.

[6] خليل حلمي ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص7- 17.

وكذلك الأمر نفسه بالنسبة لأقسامها. وربما يعود ذلك إلى أنّ تعريفاتهم انطلقت من مجموعة فرضيات مختلفة وضعها النحاة لتفسير مفهوم الجملة وتصنيفها، وكذلك من الاجتهادات الشخصية التي كونت فيما بعد ما يسمى بحلقات الدرس وبالتالي التنافس بين نحاة المدارس وخاصة البصرية والكوفية والخلافات التي نشأت بينهما. والحال نفسه بالنسبة للغربيين فهم لم يتوصلوا إلى تعريف شامل شافٍ لمفهوم الجملة بدءًا من الدرس اللغوي القديم وانتهاءً باللسانيات الحديثة.

وقد يكون مرَدُّ ذلك كله إلى كثرة المدارس والمناهج التي تناولت الجملة ، فلكل مدرسة منطلقاتها في دراسة الجملة.

والمسألة كما يبدو ليست متعلقة بمفهوم الجملة سواء عند العرب أو عند الغربيين، وإنّما تتعلق بالنموذج أو المنهج المتبع في دراستها.

الفصل الثاني :

بنية الجملة العربية عند الدارسين المحدثين

المبحث الأوَّل :

بنية الجملة العربية عند الدارسين الوصفيين

المبحث الثاني :

بنية الجملة العربية عند الدارسين التوليديين التحويليين

يتسم العصر الحديث بتلاقح الأفكار، وتبادل الخبرات في الميادين كافة، ومنها الدراسات اللسانية التي تسعى إلى التطور وإيجاد أحدث النظريات في البحث اللغوي، لتكون اللغة مسايرة لحركة التطور السريع، ومعبِّرة عن الأعراض المختلفة، وقد شهد الدرس اللغوي محاولات جادة للتطور في ضوء التغير الشامل الذي تشهده الحياة، ونتيجة بتبادل الآراء والخبرات، ولا شك في أنّ الدرس اللغوي العربي قد أعطى للغربيين كثيرا من الأسس التي بنو عليها نظرياتهم الحديثة لما بلغه من التطور والنضج خلال قرون طويلة من البحث والدراسة، كما استقى كثيرا من المجددين العرب آرائهم من المناهج الغربية الحديثة، لذا تغدو مناقشة الآراء التي تطمح إلى إيجاد حلول لمشكلات لغوية مساهمة بناءة في عملية التطور الفكري في الدراسات اللغوية .

المبحث الأول : بنية الجملة العربية عند الدارسين الوصفيين :

بدأت الإرهاصات الأولى لظهور الوصفية في بداية القرن العشرين بعده عرفت أفكار سوسير انتشارا واسعا في أوروبا، وقد تركزت عناية الوصفيين على نقد وتجاوز نقائص اللسانيات التاريخية، وتحويل مسار الدراسات اللغوية نحو دراسة اللغة على أساس"شكلي" أو "صوري" ينظر إلى الصورة اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة ما من اللغات؛ ثم يصنِّفها على أسس معينة ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا[1].

وسيرا على نهج الوصفيين الغربيين وجد الوصفيون العرب في ما صح من نقد الأوربيين لتراثهم النحوي ينطبق أيضا على التراث النحوي العربي، كما صح عند الكثيرين منهم أنّ هذا التراث تضمن العيوب نفسها التي تضمنها التفكير النحوي الأوربي القديم، ولم يتخذ هذا المنطلق في عمل الوصفيين العرب التفكير شكل الافتراض، بل كان حاضرا لديهم حضور البديهة فكان منطلق كل دراساتهم[2].

1 . بنية الجملة العربية عند تمّام حسّان :

يعد "تمّام حسّان" من الرواد الذين خبروا التراث وحاولوا تجديده من خلال قراءة النحو من منظور علم اللغة الحديث لتلمذته على يد علماء اللغة الغربيين فتأثر بهم وبنظرياتهم لا سيما نظرية السياق عند فيرث.

و"تمام حسان" من أوائل الذين دعو ا إلى إعادة وصف اللغة العربية أيضا، وقد أعطى أهمية كبرى للمعنى والإعراب في بحوثه مستخدما ترتيبا جديدا للموضوعات النحوية فضلا عن إعادة تقسيمه للكلام العربي .

---

[1] ينظر : محمود السعران ،علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر (د.ط)،بيروت ، (د.ت)،ص 207.

[2] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ،دار الكتاب الجديد المتحدة ط1،بنغازي ليبيا، 2009 م،226.

وقد تمحورت جهود "تمام حسان" في دراسة الجملة العربية وما يرتبط بمكوناتها فكان مدار سعيه قائما على تأسيس نظرية جديدة يقع على عاتقها تخليص النحو العربي من نظرية العامل الشكلية المصطنعة من طرف النحاة حسب رأيه[1].

يذهب "تمام حسان" إلى اعتبار أنّ الجملة هي وحدة الكلام، ورأى أنّ الأصل فيها هو الإفادة، فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة، وتتحقق الجملة بالقرائن حين يؤمن اللبس ، ويسجل أنّ مصطلح "الجملة " قد التبس عليه إذ يطلقه على التركيب الإسنادي الذي لا يقع في حيِّز تركيب أكبر منه ويسميه "الجملة الأصلية "ويطلقه على التركيب الإسنادي غير المتمتع بالاستقلال الذي اصطلح عل تسميته بـ"الجملة الفرعية " ذلك أن هذه التراكيب الإسنادية الثمانية التي عدَّها جملة فرعية [2] ما هي إلا وحدات إسنادية لافتقارها إلى الاستقلال الدلالي (محط الفائدة)، لأنّها أشكال لغوية متضمنة في أشكال أخرى أكبر منها ، أي أنّ الإسناد فيها لم يكن مقصودا لذاته[3].

وقد اعتمد في نقده للمفاهيم الإجرائية للنحو العربي، ومنها نظرية الإعراب والعوامل ، على النظرية السياقية للمعنى المنسوبة إلى أستاذه "فيرث" ، ولعل هذا ما يجعله يرفض فكرة العامل رفضا قاطعا، يقول :«الحقيقة أنّ لا عامل إنّ وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأنّ العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح وكان من الجائز جدًا أن يكون الفاعل

1 رابح بومعزة ، الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم ،دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، دمشق، سوريا ،2008 م ، ص9.

2 تشتمل الجملة الفرعية بدورها على جملة الخبر، وجملة النعت، وجملة الحال، وجملة مقول القول، والجملة المضافة إلى الظرف، وجملة صلة الجملة المعطوفة على واحدة مما ذكر، وجملة جواب الشرط

3 رابح بومعزة الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي ،ص32.

منصوبا، والمفعول مرفوعا، لو أنّ المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت فيه»[1].

فالعلامات الإعرابية قيم خلافية تتميز بين أبواب النحو، ولا يمكن لها أن تستقل بوظيفة تعيين النوع النحوي الواحد، لأنّها من جهة تكون واحدة وتعبر عن معانٍ نحوية كثيرة من قبيل مطلق الضمة التي تعبِّر عن الفاعل، والمبتدأ والخبر، ونائب الفاعل، والمضارع ، واسم كان، وخبر إنّ، والتابع المرفوع وغيرها من المعاني، وكذلك مطلق الكسرة ومطلق الفتحة؛ فهذه العلامات كلها ليست وقفا على نوع واحد ولو استقلت بالدلالة على النوع النحوي الواحد لأدنى ذلك إلى اللبس الكثير[2].

ومن جهة ثانية، فإن العلامة الإعرابية لا تعين على تحديد إعراب الأسماء المبنية ، والجمل ذوات المحل من الإعراب، وإنّ قصورها عن أداء هذا التحديد وافتقارها إلى قرائن أخرى لتحقيق كل ذلك، وقد جعل اللغة تستغني عنها إذا ما اتضح المعنى بدونها أوفي حالة أمن اللبس.

ويشير تمام حسان إلى موقف النحاة من هذه المسألة، ويرى أنهم أساءوا فهمها حين أخذوا ينعتون الشواهد والأمثلة، التي تصدر فيها العلامة الإعرابية بأنها شواهد شاذة، أو أنّها لغة قوم أو أنها الضرورة الشعرية[3].

هذا وقد جعل النحاة العامل تفسيرا للعلاقات النحوية ولاختلاف العلامات الإعرابية ولفكرتي التقدير والمحل الإعرابيين. ونظام القرائن الذي طرحه تمام حسان جاء بوصفه بديلا عن نظرية العامل، وتفسيرا جديدا للعلاقات النحوية في الجملة العربية، ويتكون هذا النظام من نوعين أساسين من القرائن اللفظية[4].

---

[1] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ،عالم الكتب،ط4،القاهرة ،1421هـ/2001م،ص57.

[2] تمام حسان، اللغة العربية ، معناها ومبناها ،دار الثقافة ،(د.ط)،الدار البيضاء ،المغرب،(د.ت)،ص185.

[3] فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ،دراسة في النشاط اللساني العربي ،إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،القاهرة ، مصر، 2004م،ص142.

[4] المرجع نفسه،ص 143.

أولا : القرائن المعنوية :

يتوقف تحديد المعنى النحوي على مجموعتين من القرائن التي تُؤخذ من عناصر المقال، فوسيلة الوصول إلى المعنى النحوي . دون احتساب المقام . هي التعرف إلى القرائن المتاحة في التركيب المدروس سواء ما كان معنويا أو لفظيا، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ ما يتحصّل للدارس من معنى نحوي ما هو إلا نتيجة لتضافر القرائن جميعا.ولا يعني هذا أنّ جميع القرائن التي سنذكرها ينبغي أن ترد في كل تركيب إسنادي إنّما يرد منها ما يتوقف عليه المعنى ويستغني عمّا لا فائدة منه[1].

1. قرينة الإسناد: ويقصد بها العلاقة القائمة بين المسند والمسند إليه وهما الركنان الأساسيان في تأليف الجملة العربية وأدرج ضمنها قرينة إسناد الحاصلة بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية، وما سماه الجملة الوصفية[2].

وقد أولى تمام حسان هذه القرينة اهتماما بالغا باعتبارها قرينة معنوية تميز المسند إليه من المسند يقول: «أمّا ما أهتم له اهتماما كبيرا فهو التأكيد على علاقة الإسناد باعتبارها قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة في ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعها هي ظاهرة تضافر القرائن»[3] .

ومن أمثلة هذه القرينة عندنا أنّ النحاة فرقوا بين نوعين من الأفعال المتعدية إلى مفعولين. إذ جعلوا الطائفة منها تتعدى إلى مفعولين أصلها مبتدأ وخبرا. وما ذاك إلا لمراعاة معنى الإسناد الأصلي مع تغيُّر التركيب. مثال ذلك قولنا : "ظننتُ الملعبَ كبيرًا"، فالمفعولان هنا كانا جملة اسمية ولذلك بقيت بقية من معنى الإسناد فيها، وهما بذلك قابلان للرجوع إلى الحالة الأولى من التركيب أي العودة إلى نمط الجملة الاسمية ، نحو

---

[1] أحمد محمد قدور،مبادئ اللسانيات ،دار الفكر،ط3،دمشق،1429هـ/2008م،ص282.

[2] ذهب تمام حسان إلى أنّ الجملة الوصفيّة قد تكون أصلية نحو : أقائم المؤمنون للصلاة ؟ وتكون فرعية نحو : رأيت إماما قائما تابعوه للصلاة .

[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 193.

قولنا: "الملعبُ كبيرٌ " أما قولنا: "أعطيتُ اليتيمَ لعبةً " فلا نلمح فيه علاقة إسناد بين المفعولين، لأنّهما ما كانا أصلا جملة اسمية، ولا يصح أن يكونا كذلك، فلا يقال : "اليتيمُ لعبةٌ"، إذ لا يجوز إسناد " اللعبة" إلى "اليتيم"[1].

من هنا يظهر أنّ الإسناد على علاقة مهمة في الجملة العربية وهو محور كل العلاقات ، فالعلاقة بين طرفي الإسناد علاقة وثيقة لا تحتاج إلى وساطة فيكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين المسند والمسند إليه دون التصريح بهذه العلاقة كتابة أو نطقا[2].

2 . قرنية التخصيص: وهو علاقة سياقية كبرى، بها تتحد مجموعة من الأبواب النحوية التي تقوم على هذا المعنى في إطار القرينة الكبرى (التخصيص) [3]، وأمثلة هذه القرنية متعددة منها التعدية والغائية والظرفية والإخراج [4] ، ففي التعدية يلاحظ أنّ المفعول به قيد في الإسناد حال دون فهم الإسناد على إطلاقه، نحو قولنا: "ضرب محمدٌ عليًا " فإيقاع الضرب على علي تخصيص لعلاقة الإسناد.

وفي الغائية يقدم المفعول لأجله مثلا على التخصيص، إذ يقيِّد الإسناد بسبب، نحو :أتيت رغبةً في لقائِك، أو كي ألقاكَ أو لألقاك...إلخ، فقد أسندت الإتيان إلى نفسك مقيدا بسبب خاص وهو قيد الغائية، ولذلك عدّ المفعول لأجله واحدا من قيود الإسناد [5]، أما التفسير فهو أيضا قرينة معنوية دالة على التمييز، ولا تكون هذه إلا عند الحاجة إلى إيضاح المبهم في الإسناد نحو: "طاب محمد نفسا"، أو في التعدية نحو: "زرعت الأرض

---

[1] ينظر: تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ،ص194.

[2] إيمان بن حشاني،جهود اللسانيين العرب في إعادة وصف اللغة العربية وظيفيا، تمام حسان من خلال مصنفه "اللغة العربية معناها ومبناها" أنموذجا، رسالة ماجستير مخطوطة ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 1433هـ \ 2012 م، ص 154.

[3] وبرّر اختياره لهذه التسمية بما لاحظه من أن كلّ ما تفرع عنها من القرائن قيود لا علاقة الإسناد.

[4] وهناك قرائن أخرى هي :

. قرينة المعية : وهي تخصص المفعول معه والمضارع بعد واو المعية .

. قرينة الظرفية : وهي التي تخصص المفعول فيه.

. قرينة التحديد و التوكيد : وهي التي تخصص المفعول المطلق .

. قرينة الملابسة :و هي التي تخصص الحال .

. قرينة المخالفة : وهي التي تخصص معنى الاختصاص وبعض المعاني الأخرى .

[5] أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات ، ص 383.

قمحا"، أو في الاسم المفرد الدّال على مقدار مبهم نحو: "اشتريت لترين حليبا"[1].أما علاقة الإخراج فهي قرينة دالة على المستثنى لأنّه أخرج منه نحو قولنا: "فاز المتسابقون إلا واحدا"، فإسناد الفوز هنا إلى المتسابقين استثنى منه واحد، للدلالة على إخراجه منهم، ففي الإخراج تقييد للإسناد وتخصيص له[2].

3 . قرينة النسبة : وهي قرينة كبرى كالتخصيص غير أن النسبة غير التخصيص لأنّ التخصيص تقييد على حين أنّ النسبة إلحاق، وتدخل تحتها قرائن فرعية والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد، وما وقع في نطاقها أيضا، وقد شمل "تمام حسان" بقرينة النسبة المجرورات، يقول :«المعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة، وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب، وفي فهم النص بصورة عامة هي تسمية معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة»[3]. وقد جعل القرائن الداخلة تحت مفهوم النسبة ثلاثين قرينة معنوية.

وقد استخدم النحاة القدامى حروف الجر على أنّها أدوات تعليق ومن عبارتهم المشهورة قولهم "والجار والمجرور متعلق"، فكلمة متعلق تفيد أنّ النحاة كانوا حريصين أشد الحرص على شرح ما تفيده معاني الجر من تعليق على أنّه ينبغي أن يعرف أنّ التعلق بين الجار والمجرور وما تعلق به إنّما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن، فإذا قلنا: "جلس زيد على الكرسي" فإنّ الكرسي متعلق بالجلوس أي بالحدث بواسطة حرف الجر ولم يتعلق بالماضي أي الزمن. ونحو:"أصحو في وقت طلوع الشمس " فوقت طلوع الشمس متعلق بالصحو، على أنّ هناك نسبة للحدث إلى ظرف يحتويه، وهذه النسبة إلحاق لا تقييد. ويظهر الفرق بين هذين المعنيين أي الإلحاق والتقييد حين نقارن بين المثال السابق "صحوت إذا تطلع الشمس " وهو من أمثلة التخصيص عن طريق الظرفية من جهة، ومثالنا اللاحق "أصحو في وقت طلوع الشمس " الذي جعلناه في أمثلة النسبة من جهة

---

[1] ينظر : تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 199.

[2] ينظر :أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات ، ص383.

[3] تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها،ص 196.

ومن جهة أخرى ، فالمعنى في الأول هو تقييد للإسناد زمنا فالصحو كان وقت طلوع الشمس نصًّا لا غير، على حين أنّ المعنى في الثاني هو نسبة الصحو إلى وقت طلوع الشمس، لا غيره[1] .

والخلاصة هي أنّ الصحو في المثال الأول متوقف على زمن طلوع الشمس، فهو مقيد به، أمّا في المثال الثاني فالصحو منسوب إليه غير متوقف عليه. لذلك يجوز أن يكون المثال على نحو آخر كقولنا "أصحو في وقت الظهر".

4 . قرينة التبعية: وهي أيضا قرينة معنوية عامة، وضمنها نجد أربع قرائن هي النعت المعطف والتوكيد والإبدال، هذه القرائن تتضافر معها قرائن لفظية أخرى أشهرها قرينة المطابقة [2].

والمطابقة ميدانها الصيغ الصرفية والضمائر، ولا مطابقة في الأدوات ولا في الظروف، فتكون المطابقة في الحركات الإعرابية والشخص والعدد والنوع والتعيين، وقد تزال المطابقة في الحركة الإعرابية والشخص والعدد والنوع والتعيين، وقد تزال المطابقة في بعض التراكيب ويبقى المعنى قائما اعتمادا على قرائن أخرى.

5 . قرينة المخالفة : هي قرينة معنوية يقصد منها أنّ جزءا من أجزاء التركيب يخالف أحكام الإسناد الجاري، ومن قبيل اعتبار المخالفة قرينة معنوية أن تمام حسان لا يحس بالارتياح في تفسير النحاة لباب الاختصاص إذ يجعلون الاسم المنصوب على الاختصار مفعولا به لفعل محذوف تقديره "أخص" أو "أعني"، إلا أن تمام حسان يبتعد عن هذا التقدير الذي ينقل مبدأ وجوب الاستتار من الضمائر إلى الأفعال، وهو يرى أنّ القيمة الخلافية المراعاة في النصب هذا الاسم المنصوب هنا [3]. ولتوضيح ذلك ننظر في الجملة الآتية: "نحنُ العربَ نُكرِمِ الضيفَ". فالعرب هنا جزء يخالف مقتضى الإسناد الذي يتطلب

---

[1] أحمد محمد قدور ،مبادئ اللسانيات ،ص284.

[2] تمّام حسّان،اللغة العربية معناها ومبناها ،ص196.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص200 .

خبرا، ولذلك لا يمكن أن تعرب كلمة العرب خبرا، لأنّ المراد معنى يخالف ما ذكر وهو "أخصُّ" وأعنى" على حين أنّ المتكلم إذا قال: "نحنُ العربُ نُكرِمِ الضيفَ" لا يعني شيئا ممّا سبق من التخصيص، إنما يريد مجرد الإخبار، فيجري الإسناد مطلقا دون تقييد أو مخالفة .

ثانيا : القرائن اللفظية:

يحصر "تمام حسان" القرائن اللفظية في :

1 . العلامة الإعرابية : من اهتمام النحاة المبالغ بها اعتبروها أوفر القرائن اللفظية حظا في خدمة الباب النحوي ، فقد جعلوا الإعراب في نظرية كاملة سمَّوها نظرية العامل.
وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي، واختلفوا في هذا الإعراب هل كان في الكلام العرب أم لم يكن.وقد لاحظ أنّ العلامة الإعرابية لم تكن أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن اللفظية[1].

ويضيف قائلا:« بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف لأنّ العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب»[2].

وينتهي "تمّام حسّان" من ذلك بقوله : «إنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن"، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية وبهذا يتضح أن "العامل النحوي" وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على عِلاَتِّها »[3].

[1] تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها ،ص205.

[2] المرجع نفسه، الموضع نفسه .

[3] المرجع نفسه ،ص207.

2 . الرتبة: قرينة أخرى من القرائن اللفظية في تحديد الباب النحوي ولعله لا تخلوا لغة من اللغات من مسألة الرتبة، ويؤكد ذلك قول فندريس : «إنّ طريقة ترتيب الكلمات تمس النحو عن قرب أيضا وتختلف اللغات اختلافا ملحوظا من جهة حريتها في ترتيب الكلمات، من هذه الوجهة يفرق غالبا بين نوعين من اللغات: اللغة ذات الترتيب الحر واللغات ذات الترتيب الثابت وهو تفريق لا تبرره الوقائع، فالحقيقة أنّه لا توجد لغة واحدة تسير في ترتيب الكلمات على حرية مطلقة كما لا توجد لغة واحدة ترتيب الكلمات فيها جامد لا يتحرك»[1].

فالرُّتبة عبارة عن وصف لمواقع الكلمات في التراكيب، والرتبة نوعان هما: رتبة محفوظة، ورتبة غير محفوظة، والرتبة المحفوظة تخصُّ النحو لأنّ أي اختلال يمسُّها يجعل التركيب مختلا غير مقبول في حين أنّ الرتبة غير المحفوظة تخصُّ البلاغة ،إذا اهتم بها علم المعاني الذي يبين أغراض التقديم والتأخير ضمن دراسة الأسلوب لا التراكيب[2]. ومن أمثلة الرتب المحفوظة تقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، والمؤكَّد على المؤكِّد والفعل على الفاعل والمضاف على المضاف إليه، وأدوات الشرط والجزم والنفي و الاستفهام، وهي التي وصفت بأنّ لها الصدارة دوما، ومن أمثلة الرُّتب غير المحفوظة تقدُّم المبتدأ على الخبر والفاعل على المفعول، والفعل على المفعول، والفعل على الحال[3].

وبعد أن عرض للرتبة في بعض أبواب النحو وبين الاختلاف القائم بين البلاغيين والنحاة ينتهي إلى القول :

1. إنّ الرُّتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل كموقع كل منهما من الآخر على معناه.

[1] فندريس، اللغة ، ص 187 .

[2] ينظر: تمّام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ،ص207.

[3] أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات ،ص286.

2 . إنّ الرُّتبة أكثر ورودا مع المبنيات منها مع المعربات، وإنّ ورودها مع أدوات والظروف من بين المبنيات أكثر اطرادا منه مع غيرها.

3 . إنّ الرُّتبة بكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللبس وقد يؤدي ذلك إلى أنّ تنعكس الرتبة بين الجزأين المرتبين بها ويكون ذلك أيضا إذا كانت الرتبة وعكسها مناط معين يتوقف أحدهما على الرتبة والآخر على عكسها نحو:

ما أمر جاء بك	وأمر ما جاء بك
هذا الفارس	والفارس هذا
رضى أخي (مطلوب مثلا)	أخي رضى (يحبني مثلا) [1].

فالرُّتبة إذا إحدى القرائن اللفظية التي تساهم في توضيح المعنى النحوي.

3 . مبنى الصيغة: هي المبنى الصرفي للأسماء والفعال والصفات، وهي قرينة لفظية يقدمها علم الصرف للنحو، ومن أمثلة هذه القرينة في بيان المعنى النحوي كثيرة : فالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل ونحو ذلك يُطلب فيها أن تكون أسماء لا أفعال. وذلك لا يتوقع أن يجيء الفاعل غير اسم. كأن يأتي فعلا ، نحو : "جاء(أتى)" وإن حدث مثل ذلك لجأنا إلى التأويل عن طريق إعراب الحكاية، نحو :"جاء(تأبط شرا) " أي جاء المسمَّى بجملة "تأبط شرا".ولمعاني الصيغ الصرفية أثر واضح في بيان المعنى كذلك ، ففي جملة يتصدرها فعل يدل على معنى المشاركة لابد من أن يأتي فاعلان معنى (أحدهما فاعل نحوي و الآخر اسم معطوف عليه)، نحو :"تشاركَ عليٌّ ومحمدٌ "وفي جملة فعلها متعدٍّ لابدَّ من ذكر المفعول به إكمالا للمعنى، نحو : "أوصل زيد أخاه إلى المحطة"، و"قدم محمد هدية إلى أمه "،لأنّ هذه الأفعال لازمة أصلا، وإن جاء بعد الفاعل ههنا اسم منصوب أُعرب تمييزا،لأنّ معنى المفعولية مفقود، نحو :"كَرُم سعدٌ نفسًا"[2].

---

[1] تمّام حسّان ،اللغة العربية معناها ومبناها،ص209.

[2] أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات،ص287.

4 . المطابقة: وقرينة المطابقة أساس من أسس صحة التركيب وفهمه من الجانب النحوي ذلك لأنّ لها دخلا كبيرا في فهم كثير من الأبواب النحوية والمطابقة مسرحها هو الصيغ الصرفية والضمائر، وتكون بـ:

1. العلامة الأعرابية .
2. الشخص (تكلم والخطاب والغيبة).
3 . العدد (الإفراد والتثنية والجمع) .
4 . النوع (التذكير والتأنيث).
5 . التعيين (التعريف والتنكير)[1].

وتنطبق هذه المطابقة بأنواعها السابقة كثيرا فيما يتصل بالأبواب النحوية التي تدخل في نطاق التوابع فنحن نعلم أنّ النعت الحقيقي مثلا يطابق منعوته في النوع والعدد والعلامة والتعيين وتأتي بقية التوابع مطابقة لمتبوعها بقدر ما من هذه الصور. كذلك فإنّ الضمير العائد يطابق ما عاد إليه من ناحية العدد والنوع، ومعنى ذلك أنّ هناك كثير من الأبواب النحوية لا يأتي الربط بينها إلا عن طريق المطابقة .

فالمطابقة توثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها وبدونها تتفكك العُرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلا بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال[2].

ويظهر المثال التالي حقيقة المطابقة وكونها قرينة لفظية على المعنى المراد من التركيب فإذا قلنا : "الرجال الصابرون يقدّرون"، كان التركيب تامَّ المطابقة صحيحها، أمّا إذا أنقصنا شيئا مما يلي صار التركيب مختلا[3] :

أ . فإذا أزلنا المطابقة في الإعراب يغدو التركيب على هذا النحو: "الرجالُ الصابرون يقدَّرون".

---

[1] تمّام حسّان ،اللغة العربية معناها ومبناها،ص212.

[2] المرجع نفسه ، ص213.

[3] ينظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات ، ص 290.

ب . وإذا أنزلنا المطابقة في الشخص (التكلم والخطاب والغيبة) يغدو التركيب على هذا النحو : "الرجالُ الصابرون تُقدَّرون" (أي أنتم بدلا من هم).

ج . وإذا أزلنا المطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) يغدو التركيب على هذا النحو: "الرجالُ الصابران يُقدَّر " (الصابران، مثنى والرجال جمع، ويقدر مسند إلى مفرد ومرجع الضمير جمع)، فالإزالة ههنا شملت موضعين من التركيب .

د . وإذا أزلنا المطابقة في النوع (التذكير والتأنيث) يغدو التركيب على هذا النحو : "الرجالُ الصابرات يقدّرون".

هـ . وإذا أزلنا المطابقة في التعيين (التعريف والتنكير) يغدو التركيب على هذا النحو: "الرجالُ صابرون يقدَّرون".

و. وإذا أزلنا المطابقة في جميع ما تقدم يغدو التركيب على هذا النحو: "الرجالُ صَابِرْتِيْنْ أقدّر"[1].

ويمكن أن نقول : إنّ زوال المطابقة من جهة واحدة أو من جهات عدة يقضي على العلاقة الموجودة بين الكلمات والأبواب، ويقضي على الفائدة من التعبير. وفي المقابل فإنّ وجود هذه المطابقة يساعد على إدراك العلاقات المختلفة التي تربط بين المتطابقين، ومن هنا نصل إلى فهم طبيعة المطابقة وكونها قرينة لفظية يتحدد بها المعنى النحوي.

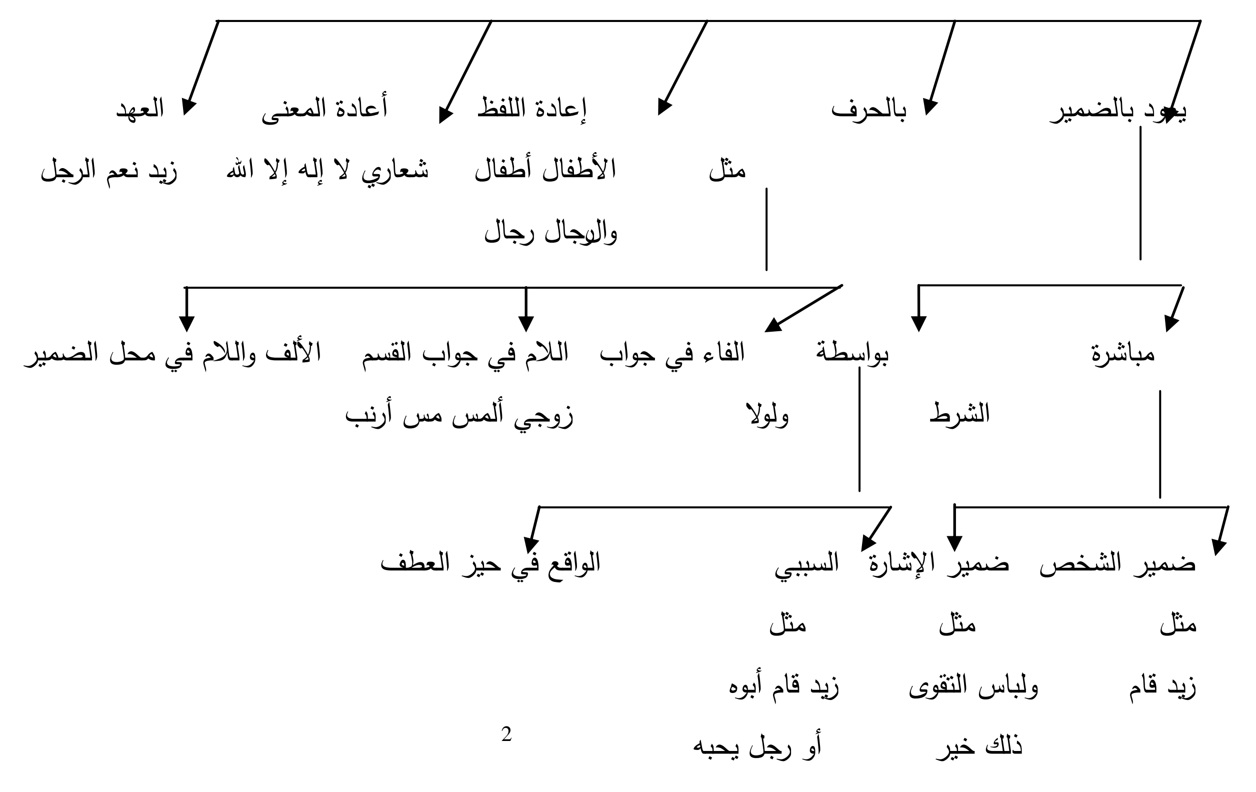
5. الرّبط: وهو أيضا قرينة لفظية تدل على اتصال أحد المترابطين بالآخر وللربط دور هام جدا في إبراز المطابقة بين أجزاء الكلام، وتوضيح معنى الإسناد، ويتم الربط بين الموصول وصلته وبين المبتدأ وخبره وبين الحال وصاحبه وبين المنعوت ونعته وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه ونحو ذلك. كما يتم الربط بالضمير العائد الذي يشمل ضمائر الأشخاص (أنا وأنت وفروعها) نحو قوله جلّ من قائل : ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ

[1] أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات ، ص288.

وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ ﴾[1]، كما يكون الربط بالحرف كالفاء الرابطة لجواب الشرط و اللام واقعة في جواب القسم، وألف ولام التعريف النائبة عن الضمير.

ويمكن أن نوضح ذلك بالمخطط التالي :

الربط



فالربط إذا قرينة من القرائن التي تحفظ التركيب من الناحية النحوية وعليه فإن قرينة واحدة لا تكفي وحدها بتحديد الباب النحوي ومن دلائل ذلك تداخل القرينة نفسها فعود الضمير يجب أن يخضع لعنصر المطابقة أي يطابق ما يرجع إليه، فلقد رأينا أن عود الضمير على ما يقابله دليل على أنّ ما قبله محدد الرتبة لتقدمه لفظا ورتبة[3] .

---

[1] سورة يوسف ، الآية: 7.

[2] ينظر: تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها ،ص 213 ، 214 .

[3] ينظر: المرجع نفسه ،ص215.

6 . التضام: ويقصد به أن يستلزم أحد العنصرين النحويين عنصرا آخرا ويتم التضام على وجهين :

أولهما: يتم بالطرق الممكنة في وصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديما وتأخيرا وفصلا ووصلا وهو ما يسميه بالتوارد[1].

وثانيهما: يتم بأن يستلزم أحد العنصرين في التحليل النحوي العنصر الآخر فيما يسمى التلازم[2]، أو في تنافيه معه فلا يلتقي به فيما يسمى التنافي[3]، وبهذا يمكن تخريج استعمال عدد كبير من الأدوات والتعابير أو الجمل الفرعية[4].

وقرينة التضام ذات أثر في انسجام العناصر النحوية لأنّها تحدد وظائفها وما تشير إليه من معانٍ في السياق النحوي، ومن أمثلة ذلك أنّ اسم الموصول وصلته يمثلان عنصرين لا يقوى أحدهما على الاستغناء عن الأخر أو الحلول محلَّه، فإذا قلنا : "جاء الذي أحبُّه" انصرف معنى الصلة إلى الذي مباشرة دونما تطرق احتمال كونها خبرا أو صفة أو حالاً...لأنّها جزء متمم للموصول، لا يغني عنه، كما أنّ الموصول مفتقر لهذا الجزء؛ أي الصلة افتقارا واضحا[5].

وأهم ما نلحظه أنّ هذه القرينة قد أدت بـ "تمام حسان" إلى قبول التقدير يقول: «ولا شك أنّ التضام مبرر قبول التقدير سواء عند الاستتار أو عند الحذف» [6]، بينما كان التخلص من التقدير أحد مراميه الرئيسية شأنه في ذلك شأن العامة من الدارسين المحدثين.

[1] يقصد بالتوارد دخول الكلمة في التركيب محكومة بقيود معينة يحكمها الاستعمال ، ومعنى هذا أنّ الكلمة الأولى تنتقي ما يلائمها ويطابقها من الكلمات.

[2] يقصد بالتلازم العلاقة الثابتة على نسق معين بين المركبات كالعلاقة بين الصلة والموصول والنعت والمنعوت، وهكذا.

[3] ويقصد بالتنافي أن ترفض كلمة ما التضام مع كلمة أخرى حيث يرتبط هذا التنافي بفكرة أساسية تسمى السبك ، أي حسن توالي عناصر الجملة نحو قولنا: "أنّ حرف الجر لا يدخل على الفعل" .

[4] ينظر: تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 216 وما بعدها.

[5] أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات،ص291.

[6] تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص224.

7. الأداة : هذه القرينة اللفظية المستخدمة في التعليق تعتبر من القرائن المهمة في الاستعمال اللغوي العربي، والأدوات في مجموعها من المبنيات لا تظهر عليها العلامة الإعرابية ويخرج من هذا الإطار بعض الأدوات كالنواسخ الفعلية "كان وأخواتها وظن وكاد" وذلك لانتفاء العلامة من هذه الأدوات وأصبحت كلها ذات رتبة أغنتها عن الحاجة للعلامات الإعرابية[1] .

وهذه الأدوات على نوعين: أحدهما الأدوات الداخلة على الجمل والثاني الأدوات الداخلة على المفردات، فأمّا الأدوات الداخلة على الجمل فترتبها على وجه العموم الصدارة وهي كثيرة كالنواسخ وأدوات النفي والتأكيد والاستفهام والنهي والترجي والغرض والتخصيص والقسم والشرط والتعجب والنداء، فكل واحدة من هذه الأدوات تبين المعنى المراد من الجملة التي دخلت عليها، فقولك: "مات زيد"، فهذه جملة مثبتة لعدم وجود أي أداة، أمّا إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فتكون: أمات زيد؟ وبذلك تتحول الجملة من خبرية إلى إنشائية استفهامية، وتم ذلك بواسطة الأداة ، وأمّا الأدوات الداخلة على المفردات فرتبتها دائما رتبة التقدم وهي كثيرة أيضا كحروف الجر والعطف والاستثناء والمعية التنفيس والتحقيق والتعجب والتقليل والابتداء والنواصب والجوازم التي تجزم فعلا واحدا، وهي تحمل في مجموعها قيما خلافية تتضافر مع غيرها من القرائن اللفظية لتحقيق المعنى[2].

ومن الأمثلة التي يسوقها "تمام حسان" للتعليق بقرينة الأداة ما يمكن أن يستفاد مثلا من واو المعية من التفريق بين المفعول به الذي تدل عليه أساسا قرينة التعدية وبين المفعول معه وهو يدل عليه أساسا قرينتان إحداهما المعية والأخرى الواو. ويظهر هذا الفرق في الجملتين الآتيتين:

. فهمت الشرح في مقابل فهمت والشرح .

[1] تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص224.

[2] المرجع نفسه ،ص225.

وكذلك . غنيتُ زيدًا أغنيةً في مقابل غنيت وزيدًا أغنيةً .

فلا الفتحة وحدها أغنت فتيلا في التمييز المعنيين ولا هي والرتبة معا لاتحادهما في البابين، وإنّما يكون التفريق بينهما بأمرين:

أ . القيمة الخلافية الناتجة من مقابلة التعدية بالمعية.

ب . القيمة الخلافية الناتجة من مقابلة وجود الواو وعدمه[1].

وعليه فقرينة الأداة تعين على تحديد وإدراك الباب النحوي ولا يغيب عنا مدى ما تؤديه الأداة من تحديد المعاني النحوية العامة كالشرط والاستفهام مثلا .

8 . **النغمة:** تعتبر من قرائن التعليق اللفظية، والتنغيم هي الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق وهي تقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة ووظيفة أخرى هي توضيح المعنى الدلالي«فالتنغيم مثلا عامل مهم في تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة، من إثباتيه واستفهامية وتعجبية ... إلخ، إذ تصاغ كل واحدة منها وفقا للون موسيقي معين بالرغم مما تحتويه الجملة من أدوات صرفية من شأنها أن تساعد على تحديد نوعها كأدوات الاستفهام، وصيغتي التعجب، وفي كثير من الأحيان يكون التنغيم وحده هو الفيصل في الحكم على نوع الجملة، كما يحدث ذلك مثلا حين تخلوا الجمل الاستفهامية من أدوات الاستفهام، أو حين تكون الجملة مشتملة بالفعل على أداة الاستفهام، ولكنها بحسب تعبيرهم خرجت عن أصلها»[2].

ولتوضيح ذلك نضرب الأمثلة التالية :

يقول يحي الغزالي :

سألت في النوم أبي آدما فقلت والقلب به وامقُ

أنبك بالله أبو حازم صلى عليك الملك الخالق[3]

[1] تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص225.

[2] كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة ، دار المعارف ، ط9، مصر، 1986 م، ص 24 ، 25 .

[3] أحمد هيكل، الأدب الأندلسي ، دار المعارف ، ط3، 1967م ، ص

فجملة (أنبك بالله) استفهامية وأداة استفهامها غير موجودة وقامت قرينة النغمة بدور تحديد الاستفهام.

ويقول الشاعر:

قالوا: تحبها؟ قلت بهرًا عدد الرمل والحصى والتراب

ومنه أيضا قول الشاعر:

ألقى عصاه وأرخى من عمامته وقال: ضيف، فقلت: الشيب؟ قال: أجل

ومنه قول الأخطل :

كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ فليس الظلام في الرباب خيالاً[1]

وتكون النغمة دالة على كثير من المعاني النحوية، ولا سيما حين يكون الأمر متصلا بالجمل التأثيرية(Exclamatory) المختصرة نحو: (يا سلام!) ،أو(الله !)،أو (لا!...)، أو ما يتصل باللغة الانفعالية عامة (affective language)، فالنغمة التي تنطبق بها هذه الجمل وما يماثلها هي التي تحدد إذا كان الكلام دالا عن التعجب أو السخرية أو غير ذلك، كما تبين في مثل هذه الجمل وغيرها ما إذا كان الكلام خبرا أو إنشاءً[2].

هذا وتتحقق النغمة بوسائل صوتية متعددة، كالنبر والوقف والمد والوصل والفصل ونحوها[3].

من هنا يظهر أنّ المعنى النحوي ما هو في حقيقة الأمر إلا محصِّلة لتضافر القرائن المعنوية واللفظية .

وإذا كان "تمام حسان" واثق من زعمه بأنّ دراسة النحو العربي في إطار القرائن التي ذكرها يغني عن القول بالعامل وما أدى إليه من تكلف في التقدير وتعسف في تأويل، فلماذا لم يقم بإعادة صياغة للنحو العربي على هذا الأساس، الذي يطرد العامل من

---

[1] خليل أحمد عمايرة، في التحليل اللغوي ، منهج وصفي تحليلي، تقديم: الدكتور سلمان حسن العاني، مكتبة المنار، الزرقاء ، الأردن ، 1407هـ/1987 م، ص 150.

[2] ينظر : أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 294 .

[3] المرجع نفسه، الموضع نفسه.

النحو العربي حتى الآن؟ بل إنّنا نجده ينادي في دراساته النظرية بإلغاء العامل، وعندما يتصدّر للتأليف في النحو العربي ينزع إلى مراعاة نظرية العامل وقوانينها [1] .

أقسام الكلام عند تمّام حسّان :

لاحظ "تمام حسان" وجود خلل في تقسيم القدامى للكلم، لذلك ارتأى اقترح تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المعنى والمبنى وهو تقسيم يندرج ضمن مشروع طموح لوصف ظواهر اللغة العربية ومستوياتها[2].

وعلى الرُّغم من أنّه يعترف للنحاة القدامى بحسن اختيارهم المبدأ من حيث تقسيمهم الثلاثي للكلم، إلاّ أنّ ما يُؤخذ عليهم . حسبه . هو أنّهم يبنون تمييزهم على أحد الاعتبارين، المبنى أو المعنى، وكان الأجدر بهم . على حسب تمام حسان . أن يفرقوا بين أقسام الكلم على أساس الاعتبارين مجتمعين، وهذا ما سعى إليه، حيث رأى أنّ التفريق على أساس من المبنى فقط. أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم[3]، ووافقه في ذلك "محمد حماسة عبد اللطيف"[4].

وينطلق "تمام حسان" إلى تقسيمه الجديد من مفهوم (المورفيم) في الدراسات اللسانية الحديثة، ويعرفه بأنّه:« اصطلاح تركيبي بنائي، ووحدة صرفية في النظام من المورفيمات المتكاملة الوظيفية »[5]. ومفهوم المورفيم (Morphème)هنا يستند إلى أساس وظيفي، أي وظيفته في نظام المورفيمات على المستوى الصرفي والنحوي على حد سواء[6].

وعلى هذا الأساس الوظيفي كان تقسيم "تمام حسان " الكلام إلى اسم، وفعل وصفته، وضمير، وخالفة، وظرف، وأداة[7].

---

[1] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص 190. 191 .

[2] ينظر: رابح بومعزة ،الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم،ص9.

[3] ينظر :المرجع نفسه ،ص10.

[4] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص 69 .

[5] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلوا المصرية،(د.ط)،القاهرة ،1990م،ص172.

[6] فاطمة الهاشمي بكوش،نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ،ص146.

[7] المرجع نفسه ، الموضع نفسه.

1 . الاسم : وهو عنده خمسة أقسام:

الأول: الاسم المعيَّن: وهو الذي يسمِّي طائفة من المسميَّات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام، والأغراض المختلفة، ومنه ما أطلق عليه النحاة اسم الجثة وهو المعنى[1].

الثاني: اسم الحدث : ويصدق على المصدر، واسم المصدر، واسم المرَّة، واسم الهيئة، وهي جميعا ذات طابع واحد في دلالتها إمّا على الحدث أو عدده أو نوعه ، فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان "اسم المعنى" .

الثالث: اسم الجنس: ويدخل تحته اسم الجنس كعرب وترك ونبق الجمعي واسم الجمع كإبل ونساء.

الرابع: ما يسميه "الميمات": اعتمادا على بداية صيغها بميم زائدة وهي اسم الزمان والمكان، والآلة ، واستثنى منها المصدر الميمي .

الخامس: المصدر المبهم : ويقصد به طائفة من الأسماء التي تدل على مُعيَّن وتدل عادة على الجهات، والأوقات، والموازيين والمكاييل، والمقاييس والأعداد ونحوها، وتحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من أساليب التضام، فمعناها معجمي لا وظيفي، لكن مسماها غير معيَّن مثل: فوق، وتحت، وقبل، وأمام ، ووراء، ووقت ...الخ[2].

وبذلك نحى الدكتور "تمام حسان" من الأسماء : الصفات، والضمائر وأسماء، الأفعال وأسماء الأصوات، والإشارات، والموصولات والظروف، وجعل للاسم سمات خاصة أو قيما خلافية تميزه عن سائر الأقسام، وذلك من حيث إعرابه. وصيغته وقابليته للدخول في

---

[1] ينظر: تمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ،ص90.

[2] ينظر: المرجع نفسه ،90،91.

الجداول، ومن حيث الرسم الإملائي، والدلالة (على مسمًّى، وعلى حدث)، ومن حيث التعليق (الإسناد، والتخصيص، والنسبة والتبعية)[1].

2 . الصفة : أدخل "تمام حسان" في تقسيمه الجديد للكلام قسما مستقلا عن الاسم يختلف عنه معنى ومبنى، فقال بوجود الجملة الوصفيّة على غرار الفعليّة و الاسميّة[2]. لأنّ الصفة كما يقول:«لا تدل على مسمى بها وإنّما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث(أي معنى المصدر) وهي بهذا خارجة عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا:الاسم ما دلَّ على مسمى» [3]. وضمنها أدرج: صفة الفاعل، وصيغة المبالغة والصفة المشبهة، وصفة التفضيل وكل صفة منها تختلف عن غيرها مبنى ومعنى[4].

3 . الفعل : أشار في البداية إلى تعريف النحاة للفعل بأنّه ما دل على حدث وزمن، أمّا هو فقد عرفه من حيث الدلالة بأمرين :

أولهما : دلالته على الحدث لاشتراكه مع المصدر في مادة واحدة . **ثانيهما:** دلالته على الزمن دلالته صرفية من شكل صيغته، وميّز بين هذه الدلالة الصرفية للزمن، والدلالة النحوية، التي يكسبها الفعل من استعماله في سياق، وأبرز من ناحية المبنى اقتصار الفعل على وظيفة المسند وعرض الخصائص اللفظية المعهودة للفعل[5] .

ويقترح "تمام حسان" ترتيبا جديدا للأزمنة، يحدد من خلاله وجوه الاختلاف بين زمن وآخر[6]. والاختلاف هو ما سماه الجهة (aspect)، التي تفصح عنها معاني البعد والقرب

---

[1] فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ،ص146.

[2] ينظر : تمام حسان،اللغة العربية معناها ومبناها ،ص103.

[3] المرجع نفسه ،ص99.

[4] المرجع نفسه ، الموضع نفسه.

[5] المرجع نفسه ،ص104.

[6] ينظر : المرجع نفسه ،ص243.

و الانقطاع، و الاتصال، والتجدد والانتهاء، و الاستمرار والمقاربة، والشروع، والعادة، والبساطة (ويقصد بها الخلو من الجهة)[1].

وانطلاقا من اقتراحه هذا فإنّه يقسم الفعل الماضي إلى أنواع أو جهات في الماضي البعيد والماضي القريب المنقطع، والماضي المتجدد،والماضي المنتهي بالحاضر والماضي المتصل بالحاضر، والماضي المستمر، والماضي البسيط، والماضي المقارب، والماضي الشروعي[2].

بعد ذلك ينتقل إلى تقسيم الفعل المضارع إلى: الحال العادي، والحال التجددي، والحال الاستمراري، وينقسم الاستقبال إلى بسيط وقريب، وبعيد، واستمراري[3].

ثم وضع هذه الأزمنة في سياقات نحوية مختلفة في إطار الجملة الخبرية (إثبات، نفي، توكيد)، والجملة الإسنادية (طلب، شرط، إفصاح)، وبذلك تتضح حقيقة مهمة وهي أنّ الزمن وظيفة في السياق لا ترتبط بصيغة معينة دائما، بل إنّ القرائن والضمائم هي التي تحدد الأزمنة المختلفة [4]. ويميز الفعل بعد ذلك عن سائر الأقسام بجملة من المحددات هي الصيغ التي يأتي عليها وقبوله الجزم لفظا ومحلا، واستقلاله بقبول الدخول في جدول إسنادي، وتفرده بقبول إلصاق ضمائر الرفع المتصلة، وتضامه مع كلمات وعناصر لا تتضام مع غير الأفعال، ثم أخيرا اقتصاره على أداء وظيفة المسند في السياق، وقصوره عن أداء وظيفة الإسناد[5].

4 . الضمير: لا يدل الضمير على مسمى كالاسم ولا يدل على موصوف بالحدث كالصفة ولا على حدث وزمن كالفعل لأنّ دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية[6].

---

[1] تمام حسان،اللغة العربية معناها ومبناها ،ص245.

[2] المرجع نفسه، الموضع نفسه.

[3] المرجع نفسه، الموضع نفسه.

[4] المرجع نفسه ،ص247.

[5] المرجع نفسه،ص107.

[6] المرجع نفسه ،ص108.

وقد أدرج "تمام حسان" ضمن هذا القسم ثلاث أقسام فرعية هي: ضمائر الشخص وضمائر الإشارة وضمائر الموصول[1] .

وهذه الضمائر جميعها دلت على معانٍ صرفية عامة مما يقول النحاة عنه إنّه "حقه أن يُؤدَّى بالحرف".

كما أشار إلى أنّ دلالة الضمير بأقسامه الفرعية دلالة وظيفية لا معجمية على خلاف دلالة الأسماء وأشار على مستوى التعليق إلى دورها في تماسك أطراف الجملة المركبة دون أن يتعرض لدورها في تأدية المسند إليه[2].

5 . الخوالف : وهي من أقسام الكلام عند "تمام حسان"، فلا هي من الأسماء، ولا هي من الأفعال، ولا هي من الضمائر، وإنّما هي عبارة عن كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية يستعملها المتكلم للكشف عن موقف ما، ومن ثم كانت الجمل التي تتبني على هذه الخوالف جملا إنشائية في معناها لأنّها في سياق انفعالي(Affective language)، ويجعلها تمام حسان ضمن خالفة التعجب (صيغتا التعجب)، وخالفتي الذم والمدح (أفعال المدح والذم كما يسميها النحاة القدامى) و الإخالة، وخالفة الصوت (أسماء الأصوات)[3].

6 . الظرف : يعرف تمام حسان الظروف« بأنّها:« مبان تقع في نطاق المنسيات غير المتصرفة فتتصل بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات» [4]. ويمثل لها بظروف الزمان: إذْ، إذَا، إذًا، لمَّا، أيّان، متى، وظروف المكان :أين، حيث،أنَّى[5].

وتتميز الظروف عن غيرها من الأقسام في أنّها من المبنيات، وأنّها غير مشتقة، إذ لا صيغة جدولية لها مع غيرها، وقد تتضام مع بعض الحروف، من قبيل: منذ متى، وإلى

[1] تمام حسان،اللغة العربية معناها ومبناها ،ص110.
[2] ينظر : المرجع نفسه، ص 108 ، 109 ، 110.
[3] ينظر: المرجع نفسه ،ص 113-116.
[4] المرجع نفسه،ص 119.
[5] ينظر: المرجع نفسه ، الموضع نفسه.

أين، وسوى ذلك، وهي لا تدل على مسمى، أو على معنى معجمي، بل معناها وظيفي محض، وهي وإن دلت على الزمن فإنّها تدل عليه بالمطابقة أي أنّها كناية عن زمن اقتران حدثين، وهي بذلك تختلف عن الفعل الذي يتضمن فكرة الزمن نفسها، وهي تفيد التعليق لأنّها تعبيرات عن معنى الجهة، فيقال الظرف متعلق بالفعل لأنّه يفيد تعليق إسناد الفعل لجهة معينة من جهات فهمه[1].

7 ـ الأداة: يعرف بأنّها:« مبنى تقسيمي يؤدي المعنى التعليق و العلاقة التي تعبر عنها الأداة إنّما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة»[2].

ويقسم الأداة إلى قسمين كبيرين:

القسم الأول: سمَّاه الأداة الأصلية، وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر و النسخ والعطف .

القسم الثاني: وسمَّاه الأداة المحوَّلة، وقد تكون:

1 ـ ظرفية : كاستعمال أين وأنّى في الاستفهام و الشرط .

2 ـ اسمية : كاستعمال كم وكيف في استفهام والتكثير والشرط.

3 ـ فعلية : كتحويل الأفعال التامة إلى أفعال ناقصة نحو: كان وأخواتها وإن وأخواتها.

4 ـ ضميرية : كتحويل من وما وأي إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية والظرف والتعجب[3].

وتشترك هذه الأدوات جميعا في أنّها لا تدل على معان معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي، والتأكيد، وهلمَّ جرًا، حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي المعنى كاملا[4].

---

[1] فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس للساني العربي الحديث،ص 149

[2] تمام حسان،اللغة العربية معناها ومبناها.ص 123.

[3] المرجع نفسه ،الموضع نفسه .

[4] المرجع نفسه ،ص 125 .

هذا هو التقسيم الجديد الذي يقترحه تمام حسان، وهو تقسيم يحاول من خلاله تجاوز هفوات وأخطاء القدامى . على حدِّ قوله . وبذلك يطمئن إلى قسمته السباعية التي تتجاوز مواطن الضعف في القسمة الثلاثية عند النحاة.

ثانيا : بنية الجملة العربية عند عبد الرحمن أيوب:

كان الدكتور"عبد الرحمن أيوب" من الرُّواد الذين تلقوا علم اللغة الحديث في أوربا، ثم أدخلوا مناهجه في الدّراسات اللُّغوية العربية وحاولوا تطبيقاتها عليها.

وقد تجلت محاولة "أيوب" في كتابه " دراسات نقدية في النحو العربي" الذي ظهر سنة 1957م؛ فقد بنى نقده في هذا الكتاب على الانتساب الصريح لمدرسة بعينها من مدارس ما يسمى بالمنهج الوصفي وهي المدرسة التوزيعيّة، التي تزعمها هاريس، فقد دعا إلى استبعاد التعليل الفلسفي والمنطقي، واعتماد الشكل والوظيفة أساسًا في تصنيف الوحدات اللّغوية واستبعاد المعنى في التحليل اللُّغوي .

إنّ القارئ المتأنّي لكتاب أيُّوب يستطيع أنّ يجمع المبادئ والأصول التي على أساسها أقام نقده لنمط معين من التفكير النحوي عند العرب، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1 . الوصفية مقابل استبعاد التعليل الفلسفي والمنطقي.

2 . استبعاد المعنى، أو الدلالة، في التحليل اللُّغوي.

3 . اعتماد الشكل والوظيفة أساسًا في تصنيف الوحدات اللغوية.

وانطلاقا من هذه المبادئ يعرض المؤَلّف لنمط التفكير النحوي الذي ينتقده من خلال محورين اثنين هما الكلمة والكلام

1 . الكلمة: رفض "أيّوب" التقسيم الثلاثي للكلمة ورأى أنّ هذا التقسيم جاء نتيجة لتأثر النحاة بنظرية أفلاطون في الموجودات والتي قسمها إلى ثلاثة أنواع هي:

1 . الذوات: وهي أمور مادية أو معنوية، كالكرسي، والحجرة أو الصبر والحكمة.

2 . الأحداث : وهي أفعال تقع في زمن خاص مثل: الضرب أو الكلام الذي يقع في زمن ما، والذي تشير إليه كلمة "ضرب" أو "تكلم".

3 . علاقات : تربط بينهما، ويتميز هذا النوع الثالث بكونه مجرد اعتبار ذهني[1].

وتأسيسًا على هذه النظرية الفلسفية في الموجودات قسم أفلاطون الألفاظ في (لغته الإغريقية) على أساس دلالتها على هذه ا موجودات؛ فقال بأنّ الكلمة قسمان: اسم وهو ما يدلُ على ذات، وفعل وهو ما يدلُّ على حدث، وهناك نوع ثالث يدلُّ على العلاقة بين الذات والحدث سمَّاه أفلاطون بالعلاقة[2].

ويرى "أيّوب" أنّ النحاة العرب قسموا الكلمة إلى أقسام ثلاثة لنفس الاعتبار الذي قام عليه تقسيم أفلاطون وأنّ تعريفاتهم تنطبق على أجزاء الموجودات التي ذكرتها فلسفة أفلاطون لأنّهم قالوا:

1 . الاسم : وهو الكلمة التي تدلُّ على معنى في نفسها دون علاقة بالزمن.

2 . الفعل: وهو الكلمة التي تدلُّ على معنى في نفسها مع علاقتها بالزمن.

3 . الحرف : وهو الكلمة التي تدلُّ على معنى في غيرها دون علاقة بالزمن[3].

وهذه التعريفات قائمة على أساس الدلالة المجرَّدة ولهذا فهي لا تتصف بالكمال لأنّها وحدها لا تكفي لحصر جميع الأفراد التي يجب أن تخل في نطاقها ولا لنفي جميع ما عداها من الدخول فيه[4].

ولما أحسّ النحاة بقصور تقسيم . كما يقول . أكملوا تعريفهم لأقسام الكلام بما سمَّوه "العلامات" لأنّها . حسب رأيه . أكثر قيمة من التعريفات التي اعتمدت على المعيار الدلالي[5]، وينتهي من مناقشة النحاة إلى النتائج التالية :

---

[1] عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، (د.ط)،الكويت، (د.ت)، ص9،10.

[2] المرجع نفسه، ص10.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص8.

[4] المرجع نفسه، ص20.

[5] ينظر : المرجع نفسه ، ص21.

1 . التعريفات الدلالية التي ذكرها النحاة لا تصلح، وذلك لانتقاص شروط التعريف العلمي فيها.

2 . إنّ العلامات التي ذكرها النحاة هي وحدها التي تدخل الفعل أو الاسم أو الحرف في نطاق الأسماء والأفعال والحروف، وتخرج سواها عن النطاق الخاص به.

3 . لما كانت العلامات هي التي تميز بين أقسام الكلام، فإنّها هي التي يمكن أن يطلق عليها أنّها جامعة ومانعة، وبالتالي يجب أن تكون العلامات هي أركان التعريف.

وينتهي بعد ذلك إلى القول بأنّ هذا الأمر يفضي إلى رأي المدرسة الشكلية في الدراسات اللغوية التي تتحكم في تصنيف أقسام الكلام، لاعتبار الدلالة، بل باعتبار الشكل، كعدد الحروف فيها، وترتيبها، أو غير ذلك من الأمور المادية[1].

إنّ مذهب "أيُّوب" يرفض المعيار الدلالي في تقسيم الكلام، كما رفض علل البناء والإعراب التي تقوم على مبدأ القوة والضَّعف، واعتمد في ذلك على منهجه الشكلي، والذي بني على أساس وظائف العناصر اللُّغوية.

2 . الكلام :

يركز "أيُّوب" على أنّ علم النحو هو مجموع نماذج الجمل في لغة ما من اللُّغات أمّا الأمثلة التطبيقية لهذه النماذج فليست علمًا بل مجرد أحداث واقعية سمّاها علماء اللغة المحدثون بالكلام[2].

كما "أيُّوب"في كيفيّة تعريف القدامى للجملة، ورأى أنّهم قصدوا بهذا الأحداث الواقعية لا النماذج التركيبيّة، وهو ما يوسِّع نطاق البحث توسيعًا يتنافى ومقتضيات وضع النظريات العلميّة، و بنى استنتاجه هذا انطلاقا من تعريفهم للكلام بأنّه:«ما دلّ على أكثر من معنى مفرد و أفاد فائدة تامة»[3].

---

[1] عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص21.

[2] المرجع نفسه، ص125.

[3] المرجع نفسه، الموضع نفسه.

حيث يلاحظ على هذا التعريف أنّه يصلح لأنْ يطلق على جملة واحدة كما يصلح أيضًا لأن يُطلق على عدد لا حصر له من الجمل. ومعنى هذا عنده أنّ الكلام أعمُّ من الجملة، وهو بهذا الاعتبار تعريف قريب من تعريفات علماء اللُّغة للكلام[1].

ثم توقف عند دلالة الجملة، هل يقصد بها " الحدث اللُّغوي" و"النموذج التركيبي" الذي تأتي على مثاله الأحداث اللُّغوية، ورأى أنّ من المهم أن نفرق بين هذين الأمرين تفريقًا كاملاً حتى نتخبط بين المثال والواقع، إذْ أنّ علم النحو هو علم النماذج التركيبية، وجميع التأويلات النحوية بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللُّغوية من ناحية، والنماذج التركيبية من ناحية أخرى[2].

وقد عاب على النحاة أنّهم نظروا إلى الجملة على أنّها أمر كُلِّي مركب من كلمات [3]، مع أنّ الجملة الواحدة نحو قولنا: " هل قال؟" تتألف من عدد من النماذج التركيبية المتداخلة التي تجعل الجملة تفيد فائدة يحسنُ السكوت عليها، فأهملوا بذلك بعض الخصائص المهمة التي تسهم في بيان فوارق معنوية بين جمل متشابهة من حيث عدد عناصرها وعلاقتها التركيبية، ومثّل لهذه العناصر بالتنغيم والنبر[4].

ويخالف "عطا محمد موسى" "أيُّوب" عند ما عاب على النحاة القدامى أنّهم لم يفرقوا بين نماذج الجمل التجريدية نحو: اسم مسند إليه + اسم مسند، والجمل الواقعية المعبِّرة عن أحداث لغوية نحو:"محمد قائم"، حيث يرى أنّ ذلك كان يجري بشكل عفوي، وحجته في ذلك هو حديث سيبويه عن المسند والمسند إليه؛ لأنّ هذان المصطلحات. حسب رأيه

[1] عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي،125.

[2] ينظر: المرجع نفسه، الموضوع نفسه، ص126.

[3] المرجع نفسه، ص 126.

[4] يرى أيُّوب أنّ جملة: هل قال؟ مكونة من ثلاثة نماذج تركيبيّة : أحدها التركيب الكلمات هو: أداة استفهام + فعل ماضٍ، وثانيهما للنغم (tonepattem) يتكون من (نغم متوسط + نغم مرتفع هابط) وثالثهما: نموذج للنبر يتكون من (نبر خفيف+ نبر شديد)إلخ. وهذه، على حد بصوره، هي الجملة التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، ص126.

. مصطلحان يدلان على نموذج تجريدي يمكن من خلاله أن نقسِ عليه عددًا لا حصر له من الجمل[1].

أمّا عن علاقة مفهوم الجملة بالقضية المنطقية فيرى "أيّوب" أنّ النحاة قد عرَّفوا الجملة في ضوء القضية المنطقية من حيث أنّها تتركب من ثلاثة أركان هي: المسند والمسند إليه والإسناد (الرابطة)، ولكنه ينسب هذا التعريف إلى البلاغيين، أمّا النحاة فلم يقولوا بأنّ الرابطة جزء من الجملة، لأنّ الجملة الاسمية العربية فيها رابطة لفظية، ولكنّهم يقولون بالربط في حالة كون خبر المبتدأ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، حيث أنّهما متعلقان بمحذوف تقديره "كائن" وهذا المحذوف نظير الرابطة[2].

فقد أخذ على النحاة العرب موقفهم من علاقة الإسناد في الجملة العربية، فذهب إلى أن هؤلاء النحاة اعتدوا كلا من الفعل والخبر مسندًا، وكلاًّ من الفاعل والمبتدأ مسندًا إليه، وهو يرى أنّ هذا التقسيم لا يستقيم على نحوٍ مطرد لاستناده إلى التقسيم الأرسطي الذي يعوِّل على أن تكون الجملة خبرية فحسب.

بعد ذلك يقدم مثالا يراه كافيًا على عدم استقامته: أقام محمد؟ فيذهب إلى أنّ هذه العبارة على مسند إليها إذا ما أعربنا كلمة (قائم) مبتدأ، وكلمة (محمد) خبرًا[3].

ويلاحظ "أيُّوب" أنّه ليس ضروريا أن يتساوى عدد أجزاء الرمز (ويقصد به المسند والمسند إليه)، مع عدد المرموز إليه (ويقصد به الجملة المثال)، وعليه فليس شرطًا أن تتكوَّن الجملة من مسندٍ ومسندٍ إليه [4]. ويرى أنّ النحويين قد ذكروا الكثير من حالات حذف المبتدأ أو الخبر، ومن أجل ذلك فهو يرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسنادية ذات الرُّكن الواحد، وهو يعتبر أنّ الأمثلة التي حذف فيها المبتدأ والخبر نماذج لهذا النوع من الجمل، وبعد ذلك يعرض عددًا من الأمثلة على حذف المبتدأ والخبر

---

[1] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002 م،ص213.

[2] ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص128 .

[3] المرجع نفسه ، ص151.

[4] المرجع نفسه، ص159.

مبينًا فساد تأويلات النحاة لها، ومن أمثلة ذلك حذف الخبر بعد "لولا" نحو قولهم: «لولا محمد لهلكت»[1]

وفي تقسيم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية، يرى "أيُّوب" أنّ هذا التقسيم جاء نتيجة لتأثر النحاة بالمنطق الأرسطي، يقول:« وهذان اللفظان منقولان عن اصطلاحين من اصطلاحات أرسطو المنطقية هما باللاتينية (praedicatum) و(subrectum)، وقد استعمل أرسطو نفس هذين الاصطلاحين فيما بعد، في حديثه عن اللغة، وهذا أمر له دلالته»[2].

والواقع أنّ أرسطو حين عرَّف الجملة لم يستخدم هذين المصطلحين، وإنّما عرّفها على أنّها قسم من أقسام الكلام، له معنى ولبعض أجزائها معنى مستقل باعتباره لفظًا، وإن كان لا يعبّر عن حكم[3].

يلاحظ على هذا التعريف أنّه يميّز الجملة من الكلمة، لأنّ جزء من الكلمة لا يدل على معناها، على أنّ أهم ما في التناول الأرسطي للجملة هو أنّه لم يهتم إلاّ بالجملة الخبرية، ذلك لأنّ المنطق يقوم على فكرة القياس، وهو يتكون من ثلاث قضايا (propositions)، مقدمتين ونتيجة، كلٌّ منهما تثبت أو تنفي شيئًا، وكل جملة تتكون من موضوع ومحمول، وقد يكون المسند إليه والمسند ترجمة لغوية متأثرة بالموضوع والمحمول عند أرسطو[4].

ويظهر من توجه "أيُّوب" هذا أنّه يعيب على النحاة التزامهم بطرفين للجملة تأثرًا بالقضية، الدلالية المنطقية، لأنّ ذلك سيؤدي إلى تقدير الركن المحذوف عند وقوع الحذف وهو لا يقره المنهج الشكلي الذي التزم في نقده التراث النحوي العربي.

---

[1] عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص128.

[2] المرجع نفسه، الموضع نفسه.

[3] عبد الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص102.

[4] المرجع نفسه، ص102،103.

على أنّ رفض التقدير الذي نادى به "أيُّوب" ودعاة الوصفيَّة عمومًا لا يُسلِّم به المحدثون عامة، ومن هؤلاء " داود عبده" الذي يخالفُ أيُّوب في تقديره أنّ النحاة ينزعون منزعًا فلسفيًا حين يقدرون ضميرًا مستترًا في مثل قولنا: اضرب، وهو يرى أنّ التركيب اللُّغوي للعبارة هو الذي يستلزم وجود الفاعل في بعض الجمل وإلاّ لكان للمرء أن يقدر أنّ هناك فاعلاً لكلمة " مُوجِعٌ" من قولنا : " الضرب موجعٌ " انطلاقا من الفكرة الفلسفية القائلة بأنّ لكل حدث محدثًا[1].

على أنّ "داود عبده" يعود ويرفض بعض أنماط التقدير التي كانت الغاية منها تبرير الحركات الإعرابية التي شذَّت عن قواعد النحاة، كما في تعليل قراءة كلمة " رب " من قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[2] بالرفع والنصب[3] .

هذا وتظل محاولة "أيّوب" محاولة هامة، يمكن أنْ تضاف إلى جهود دعاة الوصفية في دراسة اللغة من حيث الأصول العامة ومستويات التحليل البنيوي.

[1] داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، (د.ط)، بيروت، 1973،ص27 .

[2] سورة الفاتحة، الآية :2.

[3] المرجع نفسه ، ص26.

المبحث الثاني : بنية الجملة العربية عند الدارسين التوليديين التحويليين :

منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين وعلماء اللغة عاكفون على وضع نظام من القواعد الواضحة التي تحدد العلاقات التي تربط بين مكونات الجمل السليمة نحويا، ومن أبرز تلك المحاولات ما قام به عالم اللغة الأمريكي "ناعوم تشومسكي " (Noam chomsky) صاحب نظرية القواعد التحويلية التي طرحها أوّل مرة في كتابه "التراكيب النحوية"(syntactic structure) الذي نشر عام 1957 ثم في كتاب جوانب النظرية النحوية (Aspects of the theory of syntax) الذي نشر عام 1965، ولا يزال "تشومسكي" مستمرا في السهر على نظريته التي تعرف أحدث تجليّاتها بنظرية العامل والرابط (Gouerment and Bing theory)[1] .

والقواعد التحويلية التوليدية للغة ما قادرة على إنتاج جميع الجمل السليمة نحويا من تلك اللغة، ولا تنتج جملا تنقصها السلامة النحوية، وذلك باستخدام مجموعة محدودة من القواعد[2].

ومن سمات القواعد التوليدية أنّ كل قاعدة يمكن أن تستخدم أكثر من مرة لوصف مكونات الجملة الواحدة إذا لزم الأمر، وبمعنى آخر لهذه القواعد سمة هامة وهي التتالي (recusiuenss): مثل قولنا :

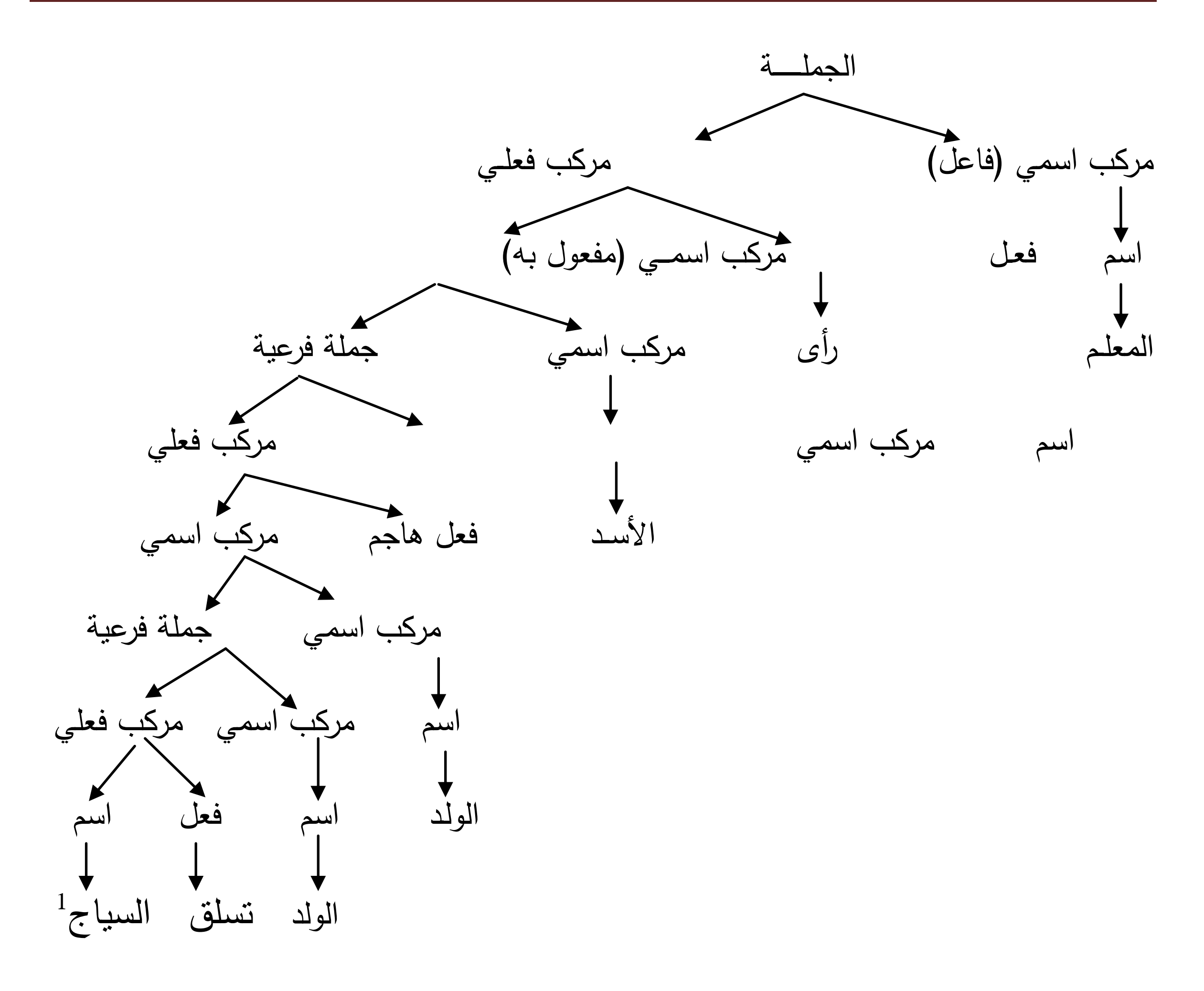
رأى المعلم الأسد الذي هاجم الولد الذي تسلق السياج [3].

---

[1] شحدة فارع وجهاد حمدان وموسى عمايرة ومحمد العناني ، مقدمة في اللغويات المعاصرة ، دار وائل للنشر ،ط1،عمان ،2000م،ص165.

[2] المرجع نفسه ،الموضع نفسه.

[3] المرجع نفسه ،الموضع نفسه.



يبيّن هذا المخطط أنّ القاعدة التي استخدمت لإنتاج الجملة الفرعية الذي هاجم الولد (مركب أسمي ←مركب فعلي + جملة فرعية) قد أُعيد استخدامها لإنتاج الجملة الفرعية الذي تسلق السياج مثلا، ولا يوجد من حيث المبدأ أي قيد على عدد المرات التي استخدم فيها قاعدة ما، كلما ازداد عدد مرات استخدام القاعدة ازداد طول الجملة، وهذا المخطط يمثل البناء العميق للجملة .[2]

أمّا القواعد التحويلية فتبرر أهميتها في النقاط التالية :

1 . تنظر القواعد التحويلية إلى الجملة على أنّها مشتقة من تركيب آخر عبر عملية تحويل خاصة.

---

[1] شحدة فارع وجهاد حمدان وموسى عمايرة ومحمد العناني ،مقدمة في اللغويات المعاصرة ،ص166.

[2] المرجع نفسه،ص167.

2 . بإمكان القواعد التحويلية أن تقدم تفسيرا مقنعا لقدرة المرء على أن ينتج عددا لا نهائيا من الجمل الجديدة ويفهمها .

3 . تعدُّ القواعد التحويلية قواعد ذهنية حيث إنّها تهتم بالحقيقة الذهنية الكامنة خلف الأداء اللغوي الفعلي.

4 . تعتمد القواعد التحويلية على وجهة النظر القائلة بأنّ النظرية اللغوية يجب أن تختص بشكل رئيسي بمتكلم ومستمع نموذجين .

5 . يتميز القواعد التحويلية باعتمادها على أسس لغوية خالصة، وذلك باعتمادها على المقدرة اللغوية الكاملة في أذهان المتكلمين .

6 . تتميز القواعد التحويلية بقدرتها الفائقة على تحليل جميع أنماط الجملة البسيطة والمعقدة والتي تعجز القواعد الأخرى على تحليلها .

7 . تتميز القواعد التحويلية بقدرتها على التفريق بين الجمل المتشابهة في التركيب السطحي، المختلفة في تركيبها العميق .

8 . كما تتميز القواعد التحويلية بقدرتها على التفريق بين الجمل المختلفة في تركيبها السطحي، في حين نجدها متساوية المعنى أو مترادفة في التركيب العميق .

9 . تقدم القواعد التحويلية تفسيرا واضحا للجمل التي يصيبها حذف بحيث يتمكن متكلم اللغة من فهم تلك الجمل واستيعابها .

10 . تتميز القواعد التحويلية بالقدرة على إعطاء التفسير الكامل للجمل التي تحتمل أكثر من معنى.

11 . تقدم القواعد التحويلية تفسيرا واضحا للجمل النحوية الصحيحة ، والجمل غير الصحيحة.[1]

---

[1] حسام البهنساوي، القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي ،ص98.

وسيرا على نهج الغربيين فقد اقتفى بعض الباحثين العرب هذا المنهج، وتأثروا بالمنهج التوليدي التحويلي نظرا لما قدمه من رؤى وفرضيات، وقد جاء هذا التأثر متفاوتا من باحث لآخر، حيث حاول بعض الباحثين العرب تطبيق النظرية التوليدية على بعض أبواب اللغة العربية :

1 . بنية الجملة العربية عند مازن الوعر :

لقد حاول الوعر الإفادة من جهود اللغويين العرب القدامى، ومن أنظار النظرية التوليدية التحويلية ممثلة في فرضية العالم الأمريكي "ولتركوك" (1970 . 1978م) وذلك رغبة منه تفسير الظاهرة اللغوية تفسيرا تركيبيا دلاليا وخاصة أنّه أخذ على النحاة العرب إغفالهم لبعض وجوه الدلالة [1].

ويرى الوعر أنّه بالإمكان إيجاد وصف شامل للتراكيب العربية بدمج النظرية التي وضعها "ولتركوك" مع القواعد التوليدية التحويلية التي وضعها "تشومسيكي" وتطبيق ذلك في ضوء القواعد النحوية العربية [2].

[1] حليمة أحمد محمد عمايرة،الاتجاهات النحوية لدى القدماء ،دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة ، دار وائل للنشر والتوزيع ،ط1،عمان ، 2000 م،ص61.

[2] مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية،ص91.

ولهذا فهو يرى أنّ التراكيب الأساسية في العربية يمكن أن تمثلها المعادلة التالية :

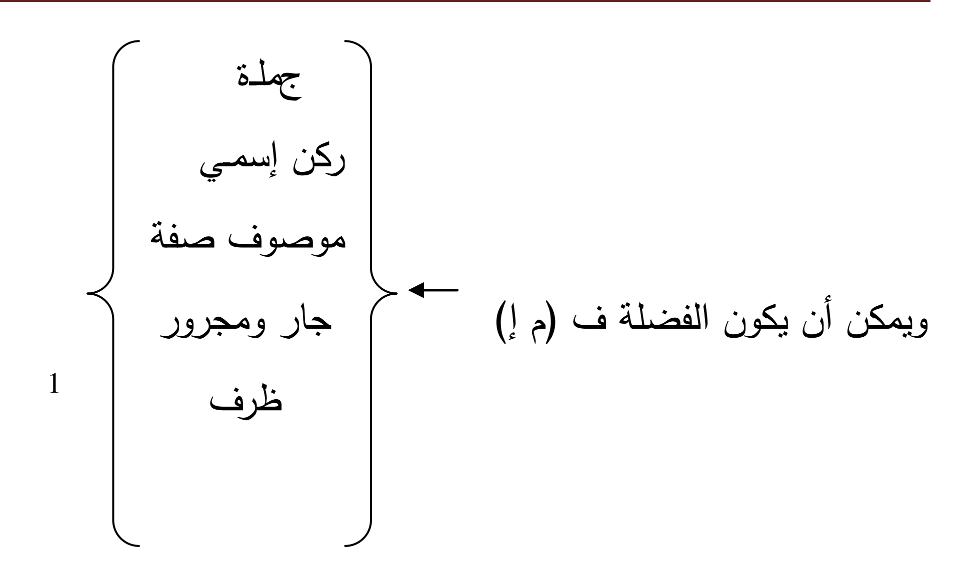
ك (التراكيب) ← (أداة) أد . إسناد (إ س)[1]

والإسناد (إ س) ← مسند (م) . مسند إليه (م إ) . (ف)

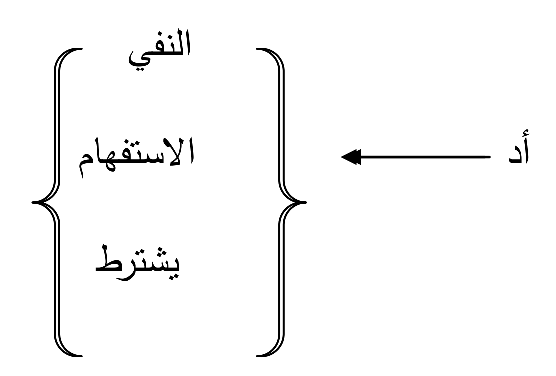
ويمكن أن يكون المسند (م) ← { جملة، فعل، اسم فاعل، ركن اسمي، صفة، جار ومجرور، ظرف، .... }

ويمكن أن يكون المسند (م إ) ← { جملة، اسم فاعل، ركن اسمي، .... }

[1] مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،ص98.



أمّا الأداة، فهي إضافة أضافها مازن الوعر على البنية العميقة، وذلك لأنّها تسهم في تحويل التركيب الأساسي إلى تراكيب مشتقة جديدة وقد تكون:



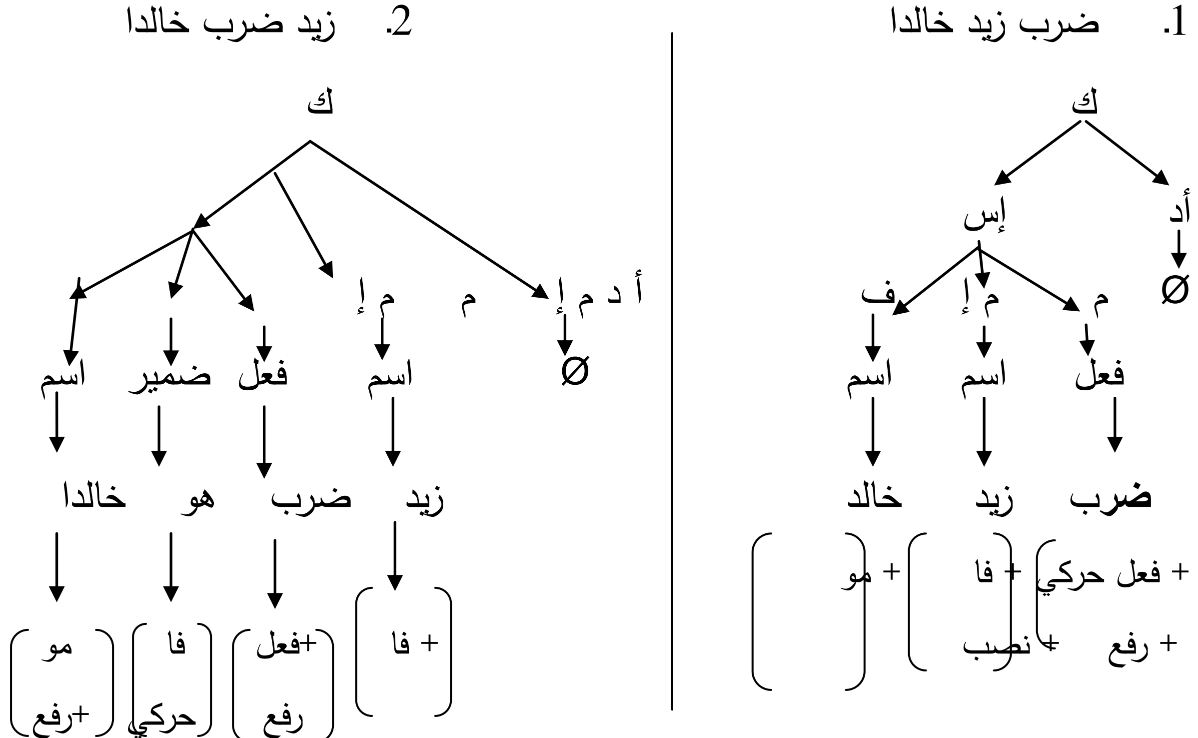
ويرى الوعر أنّ العلامات الإعرابية تسهم في وصف التركيب العميق لبنية الجملة العربية ، إيمانا منه بأن الظاهرة الإعرابية في العربية أحد العوامل الدلالية ويقرر أنّه يستخدم . في هذا الوصف . الأدوار الدلالية المقترحة في المنهج الدلالي التصنيفي، وهي: الفاعل (فا)، والمجرب(مج) والمستفيد (مس)، والمكان (مك)، والموضوع (مو) والزمان (زم)[2]، والشكلان التاليان يوضحان التمثيل العلائقي النحوي والدلالي اللذين تمت الإشارة إليها سابقا :

---

[1] مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،ص98-99.

[2] عطا محمد مرسي ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، ص278.



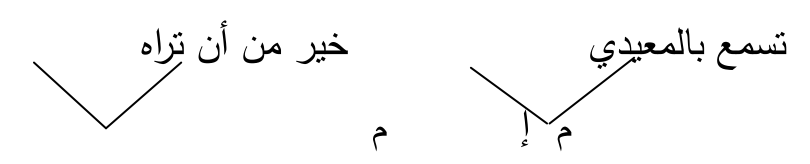


وقد انطلق الوعر من معطيات النحو العربي القديم في تقسيم تركيب الجملة إلى تركيب اسمي وتركيب فعلي وتركيب شرطي ظرفي وقد مثل لذلك بما يلي :

1. التركيب الاسمي :

يتكون من (مبتدأ + خبر) نحو : زيد شاعر (إم - م)[1].

وترى "حليمة أحمد محمد عمايرة " أنّ "الوعر" كان موضوعيا في ارتكازه على معطيات النحو العربي القديم ويبدو ذلك من خلال تحليله تركيبيا نحو: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه "[2]، على أنّه تركيب اسمي مكوَّن من :



[1] مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،ص27.

[2] حليمة أحمد محمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء ، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة ،ص64.

وكأنّه بذلك يُقدرُ بدلا من (تَسمعُ بالمعيدي)(سماعُكَ)(بالمعيدي)

والأمر نفسه نجده عند "عطا محمد موسى"، الذي يرى أنّ هذا التوجه سديد[1].

2. التركيب الفعلي :

يتكون من (فعل + فاعل) نحو : جاء زيد (م.إ.م) ونحو : ضاربٌ هو عمرًا (م.م.إ)[2].

ويرى "عطا محمد موسى" أنّ الأصح أن يكون التحليل بهذه الكيفية:

ضارب هو عمرًا

م + م إ + توسعة

ويحتج لمذهبه هذا بأنّ الكوفيين يعتدون اسم الفاعل فعلا دائما يعمل عمل الفعل، وعليه فإنّ (ضاربًا) هي المسند وفيها ضمير هو المسند إليه، أمّا (عمرو) فعنصر توسعة[3].

3 . التركيب الظرفي :

يتكون من (مبتدأ وخبر شبه جملة) نحو: زيد في الدار (م إ .م)[4].

ويطلق على هذا النمط من البنى البنيات الرابطية، لأنّها تتضمن في بنيتها العميقة الرابط (كان) أو ما هو من نوعه[5].

وقد أعاد التركيب الظرفي إلى التركيب الاسمي، بعد أن حاول تحليله تحليلا يفسر فكرة النحاة القدامى، بتعلق الظرف أو الجار والمجرور، ويقول ابن يعيش: «اعلم أنّ الخبر إذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: "زيد في الدار" و"عمرو عندك" ليس الظرف بالخبر على الحقيقة لأنّ الدار ليست من زيد في شيء، وإنّما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير"زيد استقر عندك" أو(حدث أو وقع) فهذه هي الأخبار، في الحقيقة، بلا خلاف

---

[1] حليمة أحمد محمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء ، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة ، ص64.

[2] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ،ص279.

[3] المرجع نفسه، الموضع نفسه.

[4] مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،ص30.

[5] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ،ص280.

بين البصريين، وإنّما حذفتها فأقمت الظرف مكانها إيجازا لما في الظرف من دلالة عليها»[1].

وعلى هذا فقد عدّ البنية العميقة للجملة : زيد في الدار هي :زيد يكون في الدار

م إ م م إ م

أو : زيد كان هو في الدار

م إ م

4 . التركيب الشرطي :

يتكون من(تركيبين اثنين يعملان كترتيب واحد) وذلك نحو: إذا أنت أكرمت الكريم ملكته

ج 1 ج 2

وهو هنا يشير إلى أنّ النحاة القدامى ينظرون إلى التراكيب التي تتصدرها (إذا) و(إنْ) أي التي يمكن أن يقدر بعدها أفعال، على أنّها تراكيب فعلية[2].

كما أنّه يرى أنّ العربية تتألف من تركيبين أساسين هما :

التركيب الاسمي، وفيه يقدم المسند إليه(م إ) على المسند(م)، والتركيب الفعلي وفيه يتقدم المسند إليه(م إ)، وهو يرى أنّ التفريق بين النمطين ينطلق من معايير برغماتية . وظيفته دقيقة لتحديد المعنى[3].

أمّا التركيب الاسمي فيتألف من نوعين اثنين من التراكيب المصوغة في المستوى المركبي التوليدي .

- م إ (اسم، مبتدأ) + م (خبر ، فعل)+ ف(X)[4]
- م إ (مبتدأ) + م (خبر).

---

[1] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ،ص280.

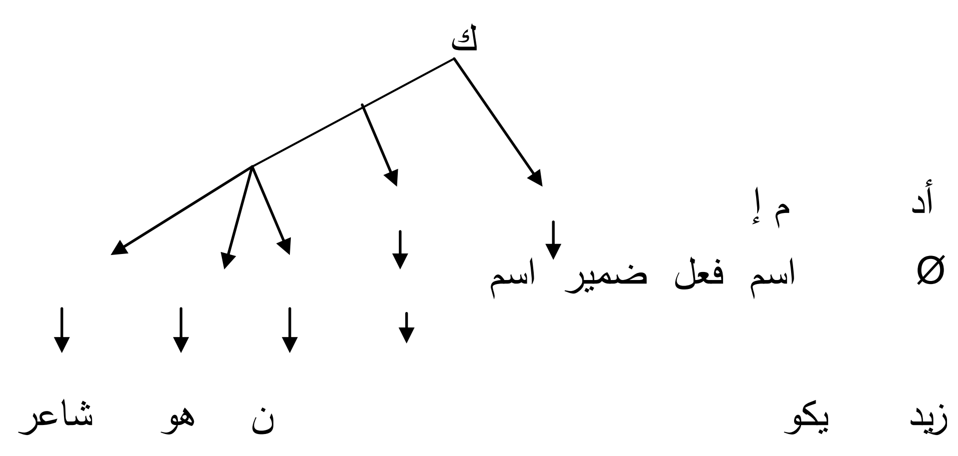
[2] مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،ص32.

[3] المرجع نفسه، الموضع نفسه.

[4] يدل الرمز(X)على .وفق ما ورد في كتاب الوعر على الصفة والجار والمجرور والظرف.

وهو يرى أنّ هذين التركيبين قابلان لأن يخضعا التحويلات لغوية تختلف عن تلك التي تتعرض لها التراكيب الفعلية .

بعد ذلك ينتقل الوعر إلى عرض تركيب هو التركيب الكوني نحو: "زيدٌ طالبٌ" و"زيد في المكتبة" و"زيد هنا"، ويرى أنّ هذا التركيب يتكون من اسم، مسند إليه (م إ) + م(X)، وأنّ الشرط الوحيد لصوغ هذا التركيب أن يحذف فعله الكوني من البنية السطحية في الزمن الحاضر، وأن يُستبقى حين يكون ماضيا أو مستقبلا [1]، كما في الشكل التالي :



ويقرر الوعر بعد ذلك أنّه سيصف البنية العميقة (المقدرة) للتركيب العربي مستخدما في ذلك الأدوار الدلالية التي اقترحها العالم الأمريكي "ولتركوك " في منهجه الدلالي التصنيفي[2]، والذي يعتمد فيه على المصطلحات التالية :

1 . فاعل = فا.

2 . مجرب = مج.

3 . مستفيد = مس.

4 . مكان = مك .

5 . موضوع = مو [3].

---

[1] ينظر: مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،ص141.

[2] المنهج االدلالي التصنيفي الذي وضعه عالم الدلاليات الأمريكي ولتركوك ، عبارة عن نظام من الأدوار الوظيفية الدلالية التي تمنح من خلال اعتبار الفعل محورا للعمليات الدلالية ،ويمكن للمرء أن يعرف أنواع الفعل من خلال الصفات الدلالية المميزة له، ويمكن أن تكون "كونية " أو "إجرائية " أو حركية" وكل فعل له ميزة دلالية واحدة من هذه الصفات الثلاث،وتتقاطع هذه المميزات أفقيا مع مميزات ثلاث أخرى هي (+شعوري)و(استفادة)و(+ مكاني)وهي مميزات دلالية جوازية.

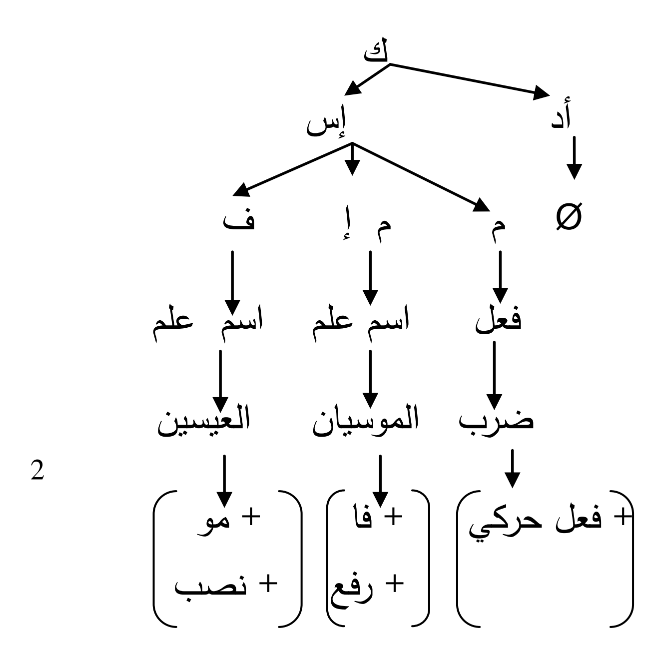
[3] مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،ص 94.

بالإضافة إلى وصفه البنية العميقة للتركيب العربي، مستخدما في ذلك الحركات الإعرابية الثلاث :

1. الرفع.
2 . النصب.
3 . الجر [1].

فإذا طبق هذا المنهج اللساني الحديث (الدلالي التصنيفي) على التراكيب الأساسية في اللغة العربية، فإننا سنفهم حينئذ البنية العميقة والسطحية لهذه التراكيب كما هي مبنية في الشكلين التاليين :

1. ضرب الموسيان العيسيين

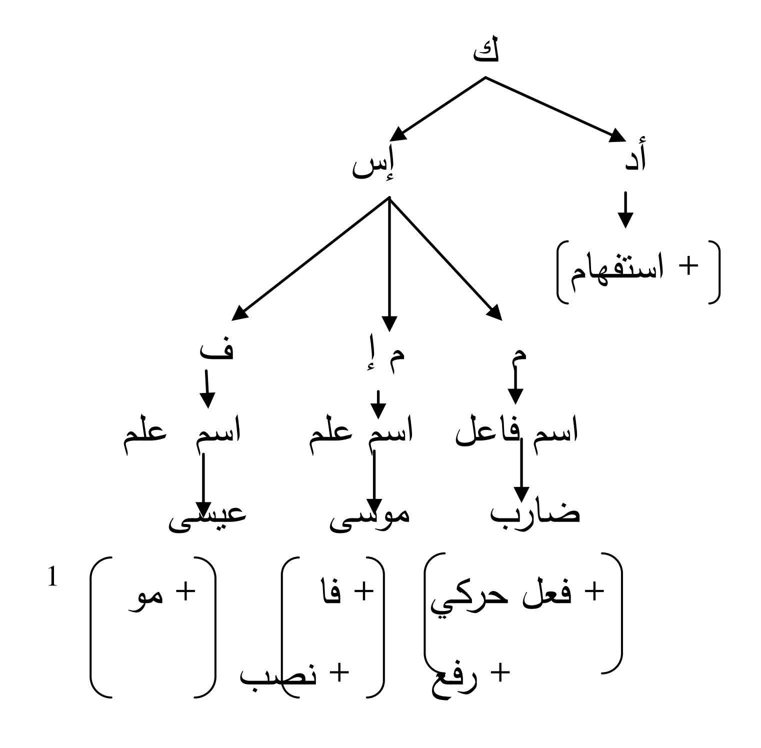


[2]

[1] مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،ص95.

[2] المرجع نفسه،ص 94.

2 . أضارب موسى عيسى ؟



وقد رأى "الوعر" أنّ التركيب (فعل + فاعل ...) يمكن أن يحوَّل إلى تركيب أساس آخر باستخدام مكوِّن تحويلي في الأداة، وأنّ من أنواع هذا المكون أدوات الاستفهام وأدوات النفي و أدوات الشرط ... وعلى صعيد آخر أخرج الأداة من التركيب الإسنادي للجملة، ورأى أنّ التركيب الكلي للجملة محكوم بالأداة والإسناد معًا [2].

بعد ذلك يبيِّن "الوعر" أنّ الحركة التحويلية في التركيب الفعلي سواء أكانت إلى يمين الفعل أم يساره، تجري ضمن نطاق الإسناد، ولا تدخل الأداة ضمن هذا الإطار، كما في قولنا: أضربَ زيدٌ خالدًا؟ وقولنا: أضرب خالد؟ والذي يسوغ هذه الحركة احتفاظ العناصر المنتقلة بأدوارها الدلالية[3].

ويشترط "تشوميسكي" لإجراء الحركات التحويلية ألاّ تسبب غموضا في المعنى مثل قولنا: "ضرب عيسى موسى"، فمثل هذا التراكيب لا يمكن تحريك عناصرها تحريكا مطلقا

---

[1] مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،ص95.

[2] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحو في العالم العربي في القرن العشرين،ص282.

[3] ينظر : مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،ص107، 108 .

لافتقارها إلى مميز نحوي أو دلالي كالعلامة الإعرابية و القرائن الأخرى كالجنس والعدد و الصفة .

كما أشار في معرض حديثه عن قيود الحركة التحويلية إلى ما يسمى بالركن المركزي في الجملة، ويذهب إلى أنّ هذا الركن يسبق في العادة العناصر التابعة له، فحين نقول: "مررت بزيدٍ راكبًا "، و نقصد أنّ الراكب هو زيد، فلا يجوز أن نقدِّم راكبا على زيد. وإذا كان المقصد أنّ الراكب هو المتكلم، فإنّه يجوز أن نقول: مررت راكبا بزيد. وتكون كلمة(راكب) تابعة للضمير في مررت[1] .

وفي معرض حديثة عن تأثير التحويلات في المركب الفعلي. فقد أشار "الوعر" إلى فكرة جوهرية أخرى غاية في الدقة، تتصل بفكرته المركزية الأصل، وهي فكرة التلازم بين أجزاء المركز الواحد، فذهب إلى أنّ العنصر التحويلي يجب أن يؤثر في التركيب كله، و إلاّ فإنّ الجملة ستكون جملة غير أصولية، وقد ذكر أنّ من المركبات التي تتسم أجزاؤها بالتلازم هي: الجار والمجرور، والتابع والمتبوع، المضاف و المضاف إليه، والصلة والموصول ، والفعل والفاعل[2] .

أمّا بالنسبة للتراكيب الكونية فالذي يتحرك فيها هو الخبر، نحو قولنا: "شاعرٌ زيدٌ "، المحمول عن: "زيدٌ شاعرٌ "، والبنية العميقة للتركيب الكوني: شاعرٌ زيدٌ هي: (يكون)(هو) شاعر زيد.

ويعالج ضمن هذا التصور أيضا التراكيب الاستفهامية بقسميها التصديقي والتصوري. ويتناول بادئ الأمر، الاستفهام التصديقي، فيذكر أنّه يتم بواسطة (الهمزة) و(هل) وأنّ أهم ما يميز أداتي الاستفهام التصديقي (الهمزة) و(هل) هو أنّهما تحدثان في ثلاثة أنماط من التراكيب هي، التركيب الفعلي، والتركيب الاسمي، وفي التركيب الكوني[3].

---

[1] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين،ص283

[2] مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،ص123

[3] المرجع نفسه، ص 167.

1. أقام زيد ؟ = أد + إسناد.

= + استفهام +م+ م إ .

2. هل زيد قام ؟ = أد + إسناد.

= +استفهام + اسم علم + إسناد.

= +استفهام + زيد +م+م إ.

3. هل زيد شاعر؟ = أد+إسناد.

= أد+ م إ + م.

= + استفهام+ اسم علم + إسناد.

= + استفهام+رفع + سيكون + هو+X [1].

كما يشير "الوعر" بعد ذلك إلى أنّ هناك سمة نحوية أخرى تشترك فيها هاتان الأداتان وهي أنّهما يمكن أن تحذفا من التراكيب ويبقى مع ذلك التركيب استفهاميا نحو: "ثم قالوا تحبها؟".

فالتركيب الحقيقي ينبغي أن يكون أتحبها ؟[2]

من هنا يظهر أنّ أدوات الاستفهام تقوم بعمليتين دلاليتين:

الأولى: تحويل المعنى العام في التركيب الأساسي المثبت إلى المعنى الاستفهامي في التركيب المشتق.

أما العملية الثانية : فهي التحديد الدلالي اللغوي الذي يستفهم عنه، سواء كان فعلا أم اسما، وعليه فإنّ أدوات الاستفهام في اللغة العربية تعتبر أدوات تحويل ولها وظيفة دلالية بحتة [3].

---

[1] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين،ص284.

[2] مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،ص168.

[3] المرجع نفسه ،ص164.

وبعد ذلك ينتقل الوعر إلى الاستفهام التصويري الذي يحدث بأدوات الاستفهام الأخرى (متى، أين، كيف، ماذا ...إلخ) [1]. ويقترح وضعين مختلفين يتولّد منهما الاستفهام التصويري في اللغة العربيين وهما :

الوضع الأول هو: وضع . م إ . ويحدث في التركيب الاسمي؛ نحو: من جاء؟ والكوني من نحو: من في حمص؟ والركن الاستفهامي . هنا . يقع تحت المستوى (م إ) وبهذا لا تكون حركة تحويلية لصياغة التركيب الاستفهامي[2].

والوضع الثاني هو: وضع . ف . ويقع في مراضع مختلفة تحت حكم المستوى اللِّساني (إ س)، ثم ينتقل إلى المستوى اللِّساني (+ استفهام) وتتضح هذه العملية من خلال: البنى السطحية والبنى العميقة نحو قولنا : "من ضرب زيدٌ ؟" "أين أمي ؟"[3].

ويرصد "الوعر" بعد ذلك حركة الاستفهام التصوري التحويلية في التراكيب الأساسية الثلاثة [4]. والضوابط النحوية والدلالية من أنظار النحاة القدامى .

ويذكر "الوعر" بعد ذلك أنّ الركن اللغوي الذي يلي الأداة الاستفهامية هو المخول بتوليد المعنى المحدد، في حين تتوالى الأركان اللغوية الأخرى توليد المعنى التحويلي العام للتركيب بتأثير من الأداة [5].

فالذي يلاحظ أنّ أنظار "مازن الوعر" تكاد تكون مطابقة لأنظار النحاة القدامى وذلك يتفق مع توجهه باستثمار معطيات الدرس النحوي العربي القديم في بناء النظرية النحوية العربية الحديثة .

---

[1] مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،ص 180،181،182.

[2] المرجع نفسه ،ص182

[3] المرجع نفسه،ص 181،182

[4] المركب الاسمي والمركب الفعلي ،والمركب الكوني .

[5] مازن الوعر،نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،ص 180.

2 . بنية الجملة العربية عند ميشال زكريا:

يعد "ميشال زكريا" من الدارسين العرب المحدثين الذين ألقوا على عاتقهم مهمة إعادة وصف النحو العربي بأنظار غربية وقد انطلق في عمله هذا من منهجية الألسنة التحويلية[1].

وحري بالبيان أنّ "زكريا" قد أصدر عددا من المؤلَّفات [2]، تناول فيها هذا المنهج على المستويين النظري والتطبيقي. وتتميز هذه المؤلَّفات في مجملها بعرضه المفصل للقواعد التوليدية والتحويلية، والتمثيل لها من معطيات اللغة العربية، ومن أبرز ما قدمه فيما يتعلق بدراسة الجملة فقد أشار إلى الأهمية التي تتخذها إعادة كتابتها . الجملة . بالقواعد التوليدية التحويلية من حيث إنّ الجملة بنية عميقة تشتغل عليها قواعد توليدية وتحويلية لاشتقاق بنيتها السطحية، وعليه فالجملة من هذه الزاوية هي الوحدة الأساسية التي تقوم عليها هذه القواعد[3].

كما أنّه أشار إلى مفهوم الجملة عند اللغويين العرب وقد لخص نظرتهم إليها في التعريف الآتي: «الجملة هي اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها»[4].

وبعد أن تعرض لمفهوم الجملة عند النحاة العرب انتقل إلى أقسامها مبينًا العلاقة الوثيقة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، منتهيا بعد ذلك إلى القول بأنّهما في حقيقة الأمر قسما واحدًا وهو الجملة الفعلية[5].

---

[1] زكريا ميشال :الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ،الجملة البسيطة ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 1406هـ /1986 م ،ص7.

[2] من أهم تلك المؤلفات:

. الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة).

. الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية).

. بحوث ألسنية عربية .

. الألسنية (علم اللغة الحديث)مبادئها وأعلامها .

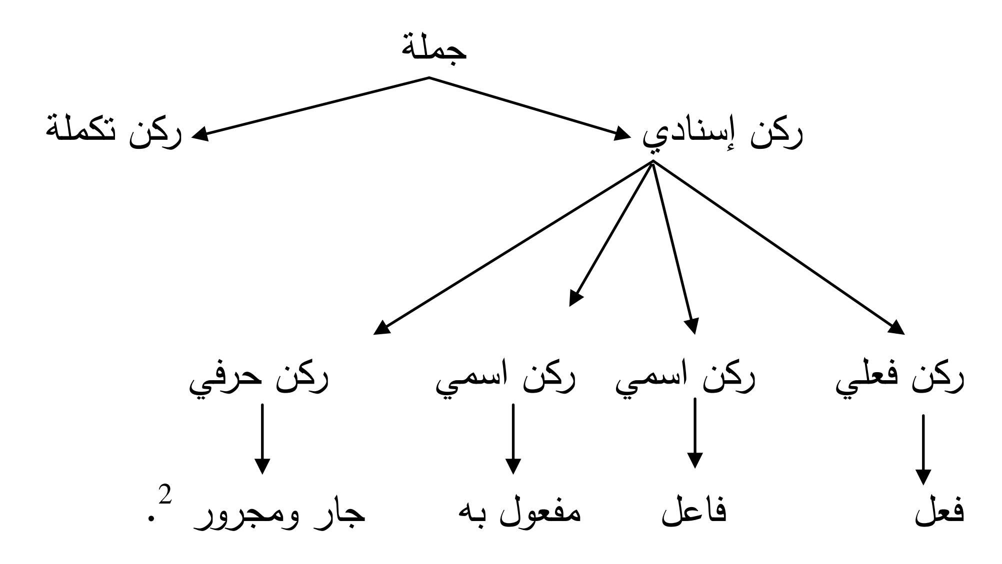
[3] ينظر: زكريا ميشال ، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة ، ص23.

[4] المرجع نفسه،الموضع نفسه.

[5] المرجع نفسه ، ص 25.

وكان من بين المسائل التي عرج في الحديث عنها ومعالجتها ما يسمى بقضية الرتبة في الجملة العربية، حيث تعرض لها بعنوان كبير "ترتيب العناصر اللغوية في البنية العميقة"، وفي هذا الإطار عرض لمقولة مفادها أنّ ترتيب عناصر الجملة في اللغة العربية ليس ترتيبا حرًّا، وهو يرى أنّ النمط: ف (فعل) + فا(فاعل) + مف (مفعول) هو الترتيب الأساسي في النسبة العميقة، وقد برهن على صحة هذا النمط بأدلة كثيرة[1].

أمّا مؤلّفات الجملة عنده فتقوم على ركنين: ركن الإسناد وركن التكملة ، ويظهر ذلك في المخطط التالي :



فركن الإسناد يتألف من : الفعل والفاعل والمفعول به والجار والمجرور المرتبطين بصورة وثيقة بالفعل.

كما يمكن إجراء تحويل وذلك بنقل الاسم المجرور لحرف الجر (الركن الحرفي) إلى موْقِع الابتداء تاركا وراءه ضميرًا يعود عليه .

أمّا ركن التكملة فإنّه يتألف من عناصر لا ترتبط بصورة مباشرة بالفعل، وإنّما تعود إلى الجملة ككل وفي هذا الركن لا يمكن تحويل جزء منه إلى موقع الابتداء تاركا وراءه ضميره، بل يجب تحويله كاملا إلى ذلك الموقع، نحو قولنا : "صام الطفل في رمضان"،

---

[1] لا يمكن ذكر جميع الأدلة التي استدل بها على الترتيب المذكور، لذلك سنكتفي بالإحالة عليها في المرجع المذكور أعلاه نفسه ص23- 44.

[2] ينظر : زكريا ميشال،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ، الجملة البسيطة، ص44.

يجري تحويل الركن الحرفي، في رمضان كاملا لتصبح العبارة: "في رمضان صام الطفل"[1].

ويستنتج "زكريا" في النهاية: أنّ تحويل ركن التكملة وتحويل الركن الاسمي إلى موقع الابتداء، يعدان بمثابة الرائد الذي يساعدنا على إلحاق الركن الكلامي (الركن الاسمي أو الركن الحرفي) بموضعه المناسب[2].

ويصف "زكريا" البنية العميقة للجملة العربية معتمدا في ذلك على سمات الركن الفعلي التي تبين: زمنه وتعديته ولزومه، وما ينتج عنه من ثبات أو حركة أو أيّة تسمية أخرى مناسبة[3].

ويأخذ "عطا محمد موسى " على "زكريا" وبعض الدارسين الآخرين ممن تبنو وجهة النظر التحويلية التوليدية في شرحهم لسمات الفعل، والإصرار على أنّ هذه السمات تعدُّ من الأمور التي يمكن من خلالها الحكم على صحة العبارة من عدمها، وهو يرى أنّه كان ينبغي التركيز في مجال سمات الفعل على السمات ذات العلاقة الوثيقة بالتركيب لا السمات التي تُدرَك بالحس[4] .

ويختم "زكريا" حديثه عن الجملة بتناول موضوع "النعت" ورأى أنّه يعمل عمل الفعل في الجملة[5]. وقد وضح ذلك بالجمل التالية:

1 . الرجل كريم.

2 . الرجل جالس .

3 . الرجل مضروب .

4 . الرجل قتال[6] .

---

[1] ينظر: زكريا ميشال،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ، الجملة البسيطة، ص44.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص64.

[3] المرجع نفسه ، ص 65 – 77.

[4] ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 253.

[5] زكريا ميشال،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ، الجملة البسيطة ، ص97.

[6] المرجع نفسه ، الموضع نفسه .

تبيِّن هذه الجمل التي قدمها "زكريا" أنّ المورفيمات "كريم" و"مضروب" و"جالس" و"قتال" وهي عبارة عن صفات، يشبه عملها عمل الفعل، ودليله على ذلك أنّه يمكن استبدال النعت(الصفة) في الجمل السابقة والحصول على جملة أصولية كما يظهر في الجمل التالية:

1 . الرجلُ كَرُمَ.

2 . الرجل جلس .

3 . الرجل ضُرب .

4 . الرجل قُتل[1] .

وممّا يؤخذ على "زكريا" في هذا الباب . حسب الدكتور عطا محمد موسى . أنّ جميع الأحكام التي ساقها في مجال الموازنة بين الفعل والنعت، جاءت محكومة بفرضية خاطئة مفادها أنّ النعت هو الوصف، وهو في الحقيقة غير ذلك فالنعت لا يكون نعتا إلاّ إذا نَعَتَ اسمًا قبله، في حين أنّ الوصف لا يطلق عند النحاة إلاّ على المشتقات المعروفة كاسم الفاعل واسم المفعول به والصفة المشتبهة، ومن هنا جاءت أحكامه مجانبة للصواب[2].

وقد استند "زكريا" في برهنته على أنّ النعت يعمل عمل الفعل إلى عبارات كثيرة نحو:

1 ـ جاء الرجل القاتِلُ زيدًا.

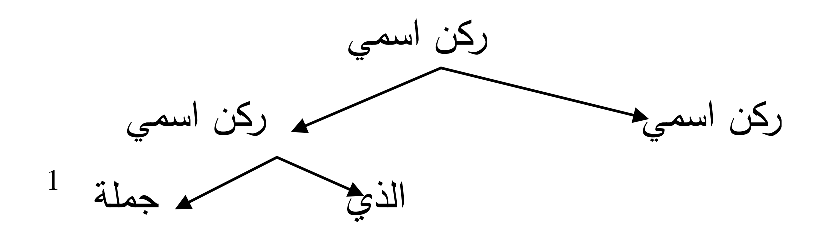
2 ـ جاء الرجل الذي هو قاتلُ زيدًا .

---

[1] زكريا ميشال،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ، الجملة البسيطة ، ص 97 ،98.

[2] ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، ص254 ، 255 .

ويمثل المشجر التالي نسبة هذه الجملة :



يفهم مما سبق أنّ زكريا أراد من خلال المثال السابق وغيره من الأمثلة أن يبيّن أنّ اشتقاق النعت من الفعل في هذه الأمثلة ممكن لكنه في موضع آخر يرى أنّه لا يمكن اشتقاق النعت من الفعل نحو قولنا:

1 . الرجل أسد.

2 . الرجل لبناني[2] .

فمن خلال هذين المثالين لا يمكن اشتقاق النعت من الفعل، فالنعت في هذين المثالين غير
مشتق من فعل إذ لا يقابله فعل معروف [3]، وهو ذلك يمهد لكي يقترح أن يجري اشتقاق الفعل من النعت لكي يسهل على حدِّ تصوره تفسير المعطيات اللغوية ، كما يقترح الاستناد في ذلك إلى الفرضية المعجمية، لأنّها تملك المعطيات اللغوية، اللازمة لتفسير ذلك، وهو بهذا التصور يدعوا إلى توسيع المكون الأساسي ليشمل النعت [4]، كما أنّه يرفض الفرضية التحويلية في اشتقاقه، أي في اشتقاق النعت .

ويستمر نقد "عطا محمد موسى " لـ "زكريا" إذ يرى أنّ هذا التوجه الذي قدمه "زكريا" يضعفه أمران:

---

[1] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، ص 105 .

[2] زكريا ميشال، الألسنية التوليدية التحولية وقواعد اللغة العربية ، الجملة البسيطة ، ص 112 .

[3] المرجع نفسه، ص 113.

[4] المرجع نفسه ، ص 121 .

أولهما: أنّ النعت من المستوى الثاني للتركيب في الجملة العربية، ولا مسوغ لإدخاله ضمن المكون الأساسي .

أمّا الأمر الثاني : فهو أنّه لا يوجد من النحاة القدامى من أشار إلى أنّ النعت هو أصل الاشتقاق، إذ إنّ أصل المشتقات هو الفعل والمصدر، وليس النعت [1]، وهو يرى أنّ ما قدمه زكريا أضاف للنحو العربي صعوبات جمّة، من خلال تناوله لموضوع الجملة البسيطة والتطبيق على باب النعت إذ أنّه أطال الحديث في هذا الباب، في حين أنّ تناوله في كتب النحو اتسم باليسر والإيجاز [2] .

كما يرى الباحث أنّ "زكريا" قد انطلق في كثير من أحكامه من شواهد مصطنعة، وأنّه أهمل المعنى في تحليله .

كما أنّ تناوله عنصرا واحدًا من عناصر التحويل اقتصر فيه على نقل العنصر من موقع إلى آخر، وأهمل عناصر التحويل الذي اقتصر فيه على نقل العنصر من موقع إلى آخر، وأهمل عناصر تحويل كثيرة كالزيادة والحذف والتنعيم[3].

صفوة القول فيما تناوله "ميشال زكريا " أنّه استفاد من معطيات النظرية التوليدية في تحليل معطيات اللغة العربية وخاصة الجملة، ويبرز ذلك بشكل جلي في تركيزه على عناصر التحويل .

ولعلّ الذي يدقق النظر فيما سبق يلاحظ أنّ هناك تشابها بين الأنظار الحديثة وما تضمنّه النحو العربي من أحكام وضوابط، لكن يلاحظ وجود اختلاف واضح في الأصول التي اعتمد عليها الدّارسون في التفسير والتحليل، فالوصفيّون العرب، مثلا قدّموا تقويما لتراث النحوي قائمًا على معايير حديثة، واستطاعوا أن يقدموا قراءات مستوعبة للنحو العربي، قد تساهم في دفع عجلة النحو العربي إلى آفاق أرحب،كما أسهم التوليديون في دفع عجلة البحث النحوي العربي نحو التحديث.

---

[1] ينظر: عطا محمد موسى،مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 256.

[2] المرجع نفسه، الموضع نفسه.

[3] المرجع نفسه ، ص 257.

الفصل الثالث :

نظرة الدارسين المحدثين إلى الجملة العربية من حيث المفاهيم والتقسيمات

المبحث الأوَّل :

نظرة الدارسين المحدثين إلى الجملة العربية من حيث المفاهيم

المبحث الثاني :

نظرة الدارسين المحدثين إلى الجملة العربية من حيث التقسيمات

لقد أصبح من المتعارف عليه في الدراسات اللسانية الحديثة، أنّ دراسة اللغة لكي تكون مجدية ونافعة، لابدّ أن تقوم على الحدِّ الأدنى من التعبير المفيد، الذي تنطلق منه اللغة في عملية التواصل والتبليغ وعن طريقه يستطيع المرسل أن يتواصل مع الآخرين، وذلك التعبير هو ما اصطلح على تسمية "الجملة"، وبذلك فقد صارت الجملة من أمهات قضايا علم اللغة الحديث، إذ لا تخلو نظرية حديثة منها، وصار من المبادئ الملتزم بها في الدراسات اللسانية، أن تُتخذ الجملة أساس كل دراسة لغوية، وأن تكون بداية كل وصف لغوي ونهايته [1]، وبهذا فقد اختلف الدارسون المحدثون في تحديد مفهومها وأقسامها.

[1] ينظر: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1993 ، ص31.

المبحث الأول: نظرة الدارسين المحدثين إلى الجملة العربية من حيث المفاهيم

يختلف مفهوم الجملة عند الدارسين المحدثين من باحث لآخر، بسبب اختلاف مرجعياتهم الفكرية وانتماءاتهم إلى المدارس والمذاهب اللغوية المختلفة عن طريق الأخذ من العرب القدامى، أو نتيجة للتأثر بالنظريات الغربية الحديثة ، وتبعا لذلك فالقواعد والأحكام اللغوية القديمة لم تبق كما هي؛ بل تغيرت مع تطور الدراسات اللغوية الحديثة، فتعددت بذلك مفاهيم الجملة لتعدد وجهات النظر المختلفة[1].

كما استخدم الدارسون المحدثون مصطلحي "الجملة" والكلام معا فهناك من استخدمها معا دون التفريق بينهما وهناك من حاول التفريق بينهما، شأنهم في ذلك شأن القدامى وهناك من توجه إلى دراسة الجملة كوصف بنائها وتحديد أركانها، دون التوقف عند مفهوم أحدهما أو التفريق بينهما مما يدل على غلبة هذا المصطلح على مصطلح "الكلام" وعلى الاهتمام الذي أولاه الدارسون المحدثون لدراسة الجملة.

أولا: القائلون بالترادف:

يذهب الأستاذ "عباس حسن" إلى القول بتطابق مصطلحي "الكلام" و"الجملة" في دلالة كل واحدٍ منهما على المركب الإسنادي [2] المفيد، يقول: «الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر، له معنى مفيد مستقل، مثل: أقبل الضيف، فاز طالب نبيه، لن يهمل عاقل واجبًا، فلا بدَّ في الكلام من أمرين معا؛ هما: التركيب والإفادة المستقلة، فلو قلنا : "أقبل" فقط. أو "فاز" فقط، لم يكن كلامًا، لأنّه غير مركب، ولو قلنا: أقبل

---

[1] ينظر: دفه بلقاسم ، في النحو العربي رؤية علمية في: المنهج ، الفهم، التعليم، التحليل، ص16.

[2] إنّ التركيب الإسنادي أو المركب الإسنادي إنّما يؤسس معنىً أوليا أساسيًا في الكلام، وقد يكون مفيدا فلا يحتاج إلى متمات الإسناد، وقد يكون مفتقرا من حيث تمام المعنى وتحقيق عنصر الإفادة فيحتاج في تكملة المعنى أو امتداده أو توسيعه إلى عناصر المستوى الثاني غير الأساس، مع التأكيد على أنّه من حيث هذا القيد، أي قيد الإفادة . تصبح كل العناصر ضرورية في الخطاب، وقد يكون لها أحيانا قيمة دلالية تفوق القيمة الدلالية للبنية الإسنادية نفسها، لا سيما إذا كانت هناك نيابة نحوية للجملة التي محل المفرد من نحو قوله تعالى: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ سورة النساء، الآية 43 فمن غير جملة الحال لا يكون هناك معنى مقبول، لمزيد من التفصيل ينظر: هادي نهر، دراسات في اللسانيات، ثمار التجربة، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، الأردن، 1423 هـ، 2011 م، ص 140 وما بعدها.

صباحا... أو: فاز في يوم الخميس ... أو: لن يهمل واجبه...، لم يكن هذا كلامًا أيضا؛ لأنّه على الرّغم من تركيبه غير مفيد فائدة يكتفي بها المتكلم والسامع»[1].

والأمر نفسه نجده عند "إميل بديع يعقوب" الذي يعرف الجملة أو الكلام بقوله: «الجملة أو الكلام، هي ما تركَّب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل، نحو: "الصدق منجاة"، و"يفوز المجتهد" ولابدّ في الجملة من أمرين معا هما: التركيب والإفادة المستقلة»[2].

كما عرّف "أمين علي السيد" الجملة أو الكلام بقوله: «هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها من المتكلم بحيث لا ينتظر السامع شيئا آخر منه لكون اللفظ الصادر عن المتكلم قد أفاد حكمًا وهذه الفائدة لا تتم إلاّ بالتركيب الإسنادي، فلابدّ من توفر عنصرين ليتحقق الكلام هما: التركيب والإفادة»[3].

فالكلام أو الجملة بهذا المعنى يشترط فيه الإفادة لتأدية المعنى كاملاً، والتركيب الإسنادي، فإذا كان هذا المركب الإسنادي يتكون من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر يمثل عنصرًا لغوي أطول لا يسمى جملة[4].

وهذه التعريفات تلتقي مع تعريف رائد البنيوية التوزيعية "بلومفيلد"(Blomfield)الذي يعرف الجملة بأنّها:«شكل لغوي مستقل ليس متضمنا في شكل لغوي أكبر، وفقا لمقتضيات التركيب النحوي»[5].

ويرتضي "محمد حسن عبد العزيز" هذا التعريف الذي قدمه بلومفيلد للجملة يقول:

[1] عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف ، ط3 ، مصر، (د.ت)، ج1، ص15، 16.

[2] إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1427 هـ/2006 م،ج5، ص106.

[3] أمين علي السيد، في علم النحو، دار المعارف،ط7، القاهرة، 1994م،ج1، 21،22.

[4] ينظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، مكوناتها،أنواعها، تحليلها، ص30.

[5] Bloomfield, language,p,170.

نقلا عن : محمد حسن عبد العزيز، الربط بين الجمل في اللغة العربية المعاصرة،ص75.

«انتهينا في الصفحات السابقة إلى اختيار تعريف بلومفيلد للجملة لكي يكون معتمدنا في هذه الدراسة وهو الجملة: شكل لغوي مستقل ليس متضمنا في شكل لغوي أكبر وفقا لمقتضيات التركيب النحوي »[1].

وهذا الفهم أيضا للجملة تجده عند الباحث التونسي "عبد السلام المسدي" الذي قال: « فالجملة المستقلة إذن هي اكبر وحدة نحوية في الكلام وتتميّز بشيئين أولهما أنّ أجزاءها تترابط عضويا بحيث إنّ أيًا منها لا يؤدي وظيفته إلاّ بنوعية علاقاته بالأجزاء الأخرى، وثانيهما أنّها لا تندرج في بناء نحويٍّ أوسع منها، وهكذا لا تكون الجملة مستقلّة بذاتها إلاّ إذا استقلت بنيويا ووظائفيا عن غيرها، واستقلّ غيرها في بنيته ووظيفته عنها، وهذا الاستقلال المزدوج مقياسه أننا إذا عزلنا الجملة عن سياقها استقامت عضويّا ولم يختل في نفس الوقت بناء ما قبلها وما بعدها» [2]، فهي عنده تتميز بالاستقلالية والترابط بين أجزائها.

وبالرغم من أنّ عباس حسن لم يستخدم في تعريفه "الكلام" أو"الجملة" مصطلح "الإسناد"، فإنّ ذلك لا يعني غياب مفهومه عنده لأنّه محور التركيب فيهما يقول :«وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق، بل يكفي أن تكون إحداهما ظاهرة وهي "تفضل" والأخرى مستترة وهي "أنت"»[3].

كما يحدُّ الجملة مرة أخرى بقوله: «الجملة كلمتان أساسيتان لابدّ منهما للحصول على معنى مفيد؛ كالفعل مع فاعله، أو مع نائبه، والمبتدأ مع خبره»[4].

ويكاد يكون هذا التعريف هو نفسه الذي استخلصه الدكتور"إبراهيم إبراهيم بركات" الذي يقول:«الجملة العربية عند النحاة العرب هي القولُ المركبُ من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ليفيد معنى، وذلك لا يتأتى إلاّ في اسمين نحو: محمد رسولٌ، أو في فعل

---

[1] محمد حسن عبد العزيز، الربط بين الجمل في اللغة العربية المعاصرة ، ص80.

[2] عبد السلام المسدي ، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية، للنشر المؤسسة الوطنية للكتاب، (د.ط)،تونس،الجزائر، 1986م،ص153.

[3] عباس حسن ، النحو الوافي، ج1، ص16.

[4] المرجع نفسه، ج1 ، ص466.

واسم نحو: انطلق شريفٌ، وكُوفئ رفيقٌ، أو في اسم وفعل نحو: حاتم أخلص في عمله، وغادة التزمت بكل ما هو واجبٌ» [1]. ويضيف قائلا:«لابد لكل جملة من ركنين، أولهما يكون محطَّ إخبار، يتحول عند السكوت عليه إلى مثير تساؤل، وتكون الإجابة عليه متمثلة في الركن الثاني»[2].

وقد نظر النحاة العرب القدامى إلى أنّ الكلام . بمعنى الجملة . لا يتأتى إلاّ من اسمين، أو من اسم وفعل، ولا يتأتى من فعلين ولا من حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة، ذلك أنّ الإفادة إنّما تحصل بالإسناد، وهو لا بد له من طرفين: مسند ومسندٌ إليه وهما عماد الجملة العربية[3].

والأمر يكاد يكون نفسه عند "عبده الراجحي" الذي اشترط في الجملة حصول الفائدة والاستقلال وعدم الاحتياج إلى غيرها، يقول :«والجملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل»[4].

وهذه التعريفات تلتقي كلها في اعتبار أنّ الكلام لفظ مفيد فائدة يحسن السكوت عليه، وقد فسر النحاة الفائدة بأنّها النسبة بين شيئين إيجابا أو سلبا ولو كانت معلومة، لدى المخاطب، وأنّ المراد بالسكوت هو سكوت المتكلم عن الأصح، وأنّ المراد من الحسن عدُّ السامع إيَّاه حسنا، بحيث لا يحتاج في المعنى من اللفظ إلى شيء آخر لكون اللفظ الصادر عن المتكلم مشتملا عن شيئين هما: المحكوم عليه والمحكوم له فحسب[5].

أمّا "إبراهيم أنيس" فإنّه يطالعنا بتعريف للجملة مفاده أنّ: «الجملة في أقصر صورها هي أقل قدرٍ من الكلام، يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من

---

[1] إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، ط1، القاهرة، 1428هـ/2007م، ج1، ص13.

[2] المرجع نفسه، ج1، الموضع نفسه.

[3] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص36.

[4] عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية ، ط2، الإسكندرية ، 1420هـ /2000 م، ص83.

[5] شكر محمود عبد الله، دلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم ، دار دجلة ، ط1، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان ، 2009م ، ص41،42.

كلمة واحدة أو أكثر؛ فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلا: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب "زيد" فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صوره»[1].

يلاحظُ على هذا التعريف الذي أورده "أنيس" أنّه يجمع بين معياري الشكل والمضمون، فهو يجيز أن تكون الجملة من كلمة واحدة أي أنّه لا يشترط فكرة الإسناد بوصفها شرطًا أساسا في بناء الجملة العربية وإنّما جعل حصول المعنى الكامل المستقل بالفهم شرطا أساسا لها، كما أنّه يسوي بين الجملة والكلام.

بعد ذلك ينتقل "أنيس" للحديث عن مدى صحة استقلالية الجملة بالفائدة عمّا قبلها كما يشترطه معظم اللغويون، يقول:«أليس الحوار بين المتكلم والسامع مرتبط الأجزاء يفسر بعضه بعضًا، ويعين بعضه على فهم البعض الآخر؟ ألسنا نستمد الفهم من تجاربنا السابقة حينًا، ومن سياق الكلام حينًا آخر؟ فأين هذا الكلام المستقل بالفهم الذي لا نستعين فيه بكلام سبقه ولا تجارب ماضية، ولا بإشارات الأيدي و تعابير الوجوه في كثير من الأحيان؟»[2].

بعدها يعود للحديث عن الكلام وما يرتكب منه في كل لغة وعن الجملة في أقصر صورها و ما تطول به وتتعقد، يقول:« فحين نحلل الكلام في كل لغة نرى أنّه يمكن أن ينقسم إلى كتل يفيد كلٌ منها معنى قد يكتفي به السامع ويطمئن إليه، وتشتمل كل كتلة منها في غالب الأحيان على ما يسمى بالمسند والمسند إليه وحدهما، وتلك هي الجملة القصيرة التي اكتفى فيها بركنيها الأساسيين... ولكن الجملة تتضمن في الأعم أمورا أخرى تطول بها وتتعقد»[3].

فالشرط الرئيس عنده في الكلام حتى لا يكون لغوا هو حصول الفائدة وتمامها، ويتحقق هذا الشرط في كثير من العبارات التي يعدها اللغويون جملا، والمهم عنده هو التماس

---

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط6، القاهرة، 1987م، ص277،278.

[2] المرجع نفسه ، ص277.

[3] المرجع نفسه ، الموضع نفسه.

معالم الجملة من استعمالات الناس ومما تواضعوا على استقلاله بالمعنى في كل كلام، كما أنّ المهم عنده في تحديد أركان الجملة هو عادات المتكلمين بكل لغة فقد تحقق الفائدة التي هي الشرط في الكلام حتى لا يكون لغوا في عبارات لا يعيدها اللغويون جملا.

كما يرى أنّ الجملة عبارة عن اصطلاح لغوي ينبغي في نظرتنا إليه عن المنطق العقلي العام، لأنّ العادات اللغوية في كل بيئة هي ما يحدد شكل الجمل في لغة هذه البيئة، وكان يقصد بذلك موقف الفصائل اللغوية في تحديدها لأركان الجملة، فالفصيلة السامية، مثلا تكتفي فيها الجملة بالمسند والمسند إليه، في حين أنّ الفصيلة الهندية الأوربية تشترط في الجملة كي تكون تامة مفيدة أن تشتمل على مسندٍ ومسندٍ إليه[1].

وقد سار في ركاب "إبراهيم أنيس" عدد من الباحثين، فلم يلتفتوا إلى فكرة الإسناد، ولم يجدوا حرجًا في إقامة الجملة العربية على ركن واحد، فحسبها أن تفيد معنى يحسن السكوت عليه وتجب به الفائدة للمخاطب، ومن هؤلاء الباحثين الذين لم يشترطوا الإسناد مقوما من مقومات الجملة "محمد حماسة عبد اللطيف" يقول:«إنّنا لا ننكر الإسناد؛ فهو قرينة معنوية من قرائن الجملة، ولكن هذا لا يعني أنّ كل جملة مفيدة مشتملة على الإسناد، إذ إنّنا ينبغي أن نعترف بوجود جملة غير إسنادية، كما ينبغي أن نعترف، بناءً على الواقع اللغوي، بوجود جملة ذات طرف واحد مؤدية لمعناها اعتمادا على قرائن الأحوال، أو بوجود الموقف اللغوي الذي يكون فيه الكلام أو السياق وهو كبرى القرائن»[2]. وبناءً عليه فإنّه يعرف الجملة بأنّها:«كل كلام تمَّ به معنى يحسن السكوت عليه هو جملة ولو كان من كلمة واحدة»[3].

---

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ، ص276..

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص33.

[3] المرجع نفسه، ص57.

وهو يتكئ على هذا المفهوم ويدعوا أن نعتد الجملة الموجزة سواء أكانت تمثل مسندًا أو مسندًا إليه جملة تامة إذا أفادت معنًى معينًا، وهو بذلك يوافق ابن جني في تعريفه للجملة إذْ يعتد ألفاظ من نحو: صه، و مه، وحس، ولبِّ، وأفٍ، جملا تامة لعدم حاجتها تركيبا إلى بقية، وعدم حاجتها من حيث المعنى على إضافة.

وتابعهما في ذلك الباحث العراقي "نعمة رحيم العزاوي"، فليس شرطا أن تتكون الجملة العربية عنده من ركنين اثنين؛ بل شرطها أن تفيد معنى كاملا مستقلا بالفهم، ومن ثمّ فهو يعدُّ ويجعل عبارات نحو:"سبحان الله" و "صباحا" في جواب من يسألك "متى تسافر؟" و"زيد" في جواب من يسألك "من سافر؟" جملا تامة، لم نتبين في أي منهما موضوعا ومحمولا، أو مسندا ومسند إليه[1].

فحصول الفائدة وتمامها هو ما سعى إليه "العزاوي"، والإفادة عنده مقترنة باستقلال الجملة وعدم احتياجها إلى ما يتم معناها ولا عبرة بعد ذلك في أن تتكون الجملة العربية من ركن واحد أو ركنين.

كما يعدُّ "العزاوي" من الباحثين الذين ذهبوا إلى القول بالترادف بين الجملة والكلام، ويفهم ذلك من قوله:«ونحن نعتقد أنّ هذا الفهم للكلام والجملة هو فهم سليم، يوافق رأي اللغويين المحدثين، ذلك لأنّ ابن جني ومن شايعه جعلوا الإفادة شرط الكلام والجملة»[2].

والأمر نفسه نجده عند "شعبان صلاح" الذي يذهب إلى جعل حصول المعنى المستقل بالفهم شرطا أساسًا للجملة، يقول: «هي ما استقلَّ من التعبيرات اللغوية بتمام الإفادة، بصرف النظر عن عدد المؤلِّفات لها، فقد تكون الجملة محتوية على ركني الإسناد، وقد تحتوي على ركن واحد، وقد لا تحتوي على أيًّ منهما»[3] .

---

[1] نعمة رحيم العزاوي، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار الحرية للطباعة، بغداد، مجلة المورد، ع3، 4 ، مج10،1402هـ/1981 م، ص111.

[2] المرجع نفسه، ص110.

[3] شعبان صلاح ، الجملة الوصفية في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، القاهرة، 2004م، ص26.

أمّا "مهدي المخزومي" فقد قدَّم لنا عدّة تعريفات نظرية للجملة حاول من خلالها أن يؤكد المفهوم العلمي الصحيح لدراسة النحو وفقا لأسس الدرس اللغوي الحديث، ولذا جاء اهتمامه بها مقدِّما إيّاها على بقية المباحث التي أستأثر بها كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه" واضعا ذلك كله منهجا يقوم أساسا على دراسة الظروف القولية لها، من نفي وتوكيد واستفهام...إلخ، وما يطرأ على بعض أجزائها من تقديم وتأخير ومن حذف وذكر وغير ذلك.

فالنحو انطلاقا من هذا كله عند المخزومي يقوم على دراسة الجملة العربية دراسة أسلوبية محضة لفهم الصلة بين أجزائها المترابطة.

وقد عرّف "المخزومي" الجملة العربية بقوله: «الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أيّة لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أنّ صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع»[1].

وتأسيسًا على هذا التعريف فالجملة بالنسبة إليه هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد، الموضوع لغاية الفهم والإفهام، وهذه الصورة تعكس بطبيعة الحال صورة ذهنية؛ كانت أجزاؤها قد تألفت في ذهن المتكلم، وعن طريقها تم نقل ما دار في ذهن المتكلم إلى السامع وفق شروط وقواعد محددة ولا يكون الكلام تاما، ولا جملة مفيدة إلاّ إذا تحققت شروط محددة، تعود إلى المنطق ومتطلبات اللغة.

كما يبدو أنّه يفرق بين مفهوم الجملة ومفهوم الجملة التامة لأنّه يحدد الجملة التامة بأنّها: «الجملة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها» [2]، ويرى أنّها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي :

1 . المسند إليه ، أو المتحدث عنه، أو المبني عليه.

---

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م،ص31.

[2] المرجع نفسه ، الموضع نفسه.

2 . المسند الذي يبني عليه المسند إليه، ويتحدث به عنه.

3 . الإسناد أو ارتباط المسند بالمسند إليه.

فالذي يلاحظ أنّه قد أضاف على عنصري الإسناد المأثورين في التراث النحوي عنصرا ثالثا وهو تلك العلاقة الذهنية التي تربط بينهما.

فقولنا: "هبَّ النسيمُ" مثلا: جملة تامة تعبِّر عمّا في الذهن من صورة تامة قوامها: المسند إليه وهو "النسيم" ، والمسند هو "هبَّ"، ثم إسناد الهبوب إلى النسيم، والإسناد عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه، كما عملت هنا على ربط الهبوب بالنسيم[1].

وليس في العربية غالبا لفظ يدل على الإسناد، كما في غيرها من اللغات، يعلق "علي أبو المكارم" على ذلك قائلا: «وجليٌّ أنّ هذا العنصر الثالث . الإسناد . الذي أضافه الدكتور المخزومي لا وجود له من الناحية الواقعية في بناء الجملة العربية، وإن التمس له بعض الجذور التاريخية، الأمر الذي يقف بنا عمليًّا في إطار المأثورات التراثية»[2].

ففي اللغة الإنجليزية مثلا يكون فعل الكينونة (is) هو الرابطة بين الجملة المسند والمسند إليه أو هو اللفظ الدال على الإسناد أو النسبة، مثل (is) في الإنجليزية نجد(est) في الفرنسية،وعلى هذا فترجمة عبارة (earth is round) بعبارة (الأرض تكون كروية) هي :«ترجمة خطأ لاقتنائها على طرق التركيب العرفية باللغة العربية الفصحى، وهي لغة تفهم علاقة الإسناد دون حاجة إلى مساعد»[3].

غير أنّ النحاة العرب:«يقولون بوجود الرابطة في حالة واحدة، هي حالة كون خبر المبتدأ ظرفا أو جارًا ومجرورًا، حيث يرون أنّه متعلق بمحذوف تقديره "كائن"»[4].

---

[1] ينظر : مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه،ص31.

[2] علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص37.

[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص193.

[4] عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص32.

ويرى "المخزومي" أنّ:«الجملة العربية فيما يبدو كانت تتضمن في استعمالاتها القديمة شيئا من هذا، معبرًا عنه بفعل الكينونة، ولكنه انقرض في الاستعمال الشائع، وبقي له آثار احتفظت بها بعض الشواهد التي يستشهد بها النحاة على زيادة (كان) كقول الشاعرة:

أنت تكون ماجد نبيل   إذا تهب شمألِ بليل

فالكلمة (تكون) عند النحاة زائدة هنا، لأنّها لم تجرِ جريان كان في الاستعمال من رفع الاسم ونصب الخبر، وهي فيما أزعم فعل الكينونة الذي يدل على الإسناد كقول الشاعر:

وما كل من يُبدي لك البشاشة كائنًا   أخاك إذا لم تلْقِه لك منجدا

فـ (كائنا) هنا فيما أزعم استعملت لتؤدي الغرض الذي أشرت إليه، وليس لوجودها فائدة أخرى، وإن جرت مجرى (كان) في نصبها الخبر (أخاك) ولو قيل: وما كل من يبدي بشاشة أخوك أو أخٌ لك لما فقد الكلام شيئا من معناه أو دلالته»[1].

بعد ذلك يشير "المخزومي" إلى أنّ العربية حين استغنت في طورٍ من أطوار تاريخها على الربط بين طرفي الجملة استعاضت منه باستعمال الضمير"هو" الذي يسميه البصريون "فصلاً" ويسميه الكوفيون"عمادا"، وذلك في الجمل الاسمية غالبًا، وفي الجمل الاسمية التي يكون المسند إليه، والمسند فيها معرفة كقولهم: محمدٌ الشاعرُ، وخالدٌ الفقيه، وهاتان الجملتان تامتان مستوفيتان كل المتطلبات التي يقتضيها الإسناد، ولكن الأمر فيهما قد يكتفيه اللُّبْسُ فيظنُ أنّ "الشاعر" و"الفقيه" نعتان لا مسندان، فإذا جيء بهذا الضمير زال اللُبسُ، وكان الكلام نصًا في الإسناد[2].

لكنه لا يطمئن إلى هذه التعريفات جميعا فيضع تعريفا جديدا للجملة يكاد يكون استنساخا لما ارتضاه "إبراهيم أنيس" من قبل وهو أنّ :«الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، وليس لازما أن تحتوي العناصر

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ص32.

[2] ينظر: المرجع نفسه، الموضع نفسه .

المطلوبة كلُّها، فقد تخلو الجملة من المسند إليه لفظًا، أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره»[1].

كما يعرفها أيضا بقوله:«هي وحدة الكلام الصغرى، والمركب الذي يجمل في ثناياه فكرة تامة والذي يعبِّر به المتكلم عمّا ينشأ في نفسه من أفكار، و به تنقل هذه الأفكار إلى السامع والمخاطب»[2].

ويرى " بلقاسم دفه" أنّ تعريف الجملة بأنّها "وحدة الكلام" تعريف ينطوي على قصور في الدراسة النحوية للتركيب العربي، وحجته في ذلك أنّ الجملة عبارة عن وحدات كلامية منسقة ومرتبة، ومتعلقة بقوانين وأحكام لغوية[3].

ويعرفها تعريفا آخر بقوله :«الجملة إنّها تقوم على أساس من إسناد يؤدي على إحداث فكرة تامة»[4].

فقد تبين من تعريفات "المخزومي" للجملة أنّه يشترط الإسناد مقومًا من مقوماتها، فالتركيب الذي لا إسناد فيه كالنداء ليس جملة إسنادية، ولا جملة غير إسنادية، ولا يشبهه الجملة، وإنّما هو (أسلوب خاص) يؤدِّي وظيفته بمركب لفظي[5].

ويتساءل "محمد حماسة عبد اللطيف" عن ذلك قائلا :« ولست أدري هل يسمي كل تركيب غير إسنادي مفيد مركبًا لفظيًا؟ وهل أسماء الأصوات عنده مركَّب لفظي كما يفهم من تشبيه أسلوب النداء بها؟ لقد وصف أسلوب القسم بأنّه أيضًا "أسلوب خاص"، فهل يفهم من هذا أنّه هو الآخر "مركّب لفظي" ؟»[6].

---

1 مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ،ص33.

2 المرجع نفسه ، ص37.

3 بلقاسم دفه، بنية الجملة الطلبية ودلالتها في السور المدنية ، ج1، ص15.

4 مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص53.

5 ينظر: المرجع نفسه، 31.

6 محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص54.

لكن رغم اشتراط "المخزومي" الإسناد في الجملة، فقد خذله ذلك في إحداث فكرة تامَّة في أسلوب الشرط، فهو يرى أنّ أسلوب الشرط يتكون من عبارتين، تكوّنان جملة واحدة لا جملتين، وإن اشتمل كلٌّ منهما على مسندٍ إليه ومسندٍ، وذلك لأنّ العبارتين ترتبطان بواسطة أداة الشرط ارتباطًا وثيقًا، لا يتصور معه استقلال إحدى العبارتين عن الأخرى، ويمكن ربط هذه الرؤية برأي عبد القاهر الجرجاني الذي عبَّر عن ذلك بقوله :« الشرط . كما لا يخفى . في مجموع الجملتين، لا في كل واحدٍ منهما على انفراد، ولا في واحدةٍ دون الأخرى »[1].

وعليه هذا فهو يرى أنّ تقسيم جملة الشرط إلى جملتين تقسيم قائم على النظر العقلي والتحليل المنطقي الذي كان طاغيًا في أذهان النحاة [2]، وقد سمي كل واحدةٍ من جملتي الشرط والجواب (عبارة)؛ أي عبارة الشرط وعبارة الجواب، ومن الاثنين تتكون الجملة الشرطية[3].

ويثير "كريم حسين ناصح الخالدي" مسألة غاية في الأهمية، وهي أنّنا لسنا بحاجة إلى القول بوجود الجملة الشرطية، ليتَّحد معنى الكلام والجملة، ذلك أن جزئي الشرط في حال ارتباطهما بأداة الشرط لا يكون لأي منهما معنًى مفيد، ولكن إذا نظرنا إليهما كجملتين مستقلين فإنّها تفيدان معنًى مستقلا، يقول:« ومردُّ الوهوم فيها ذهب إليه الزمخشري[4]، وابن وابن هشام أنّهما يعدان جملة الشرط أو جملة الجواب أو جملة الصلة جملا غير مفيدة، وفي ذلك نظر؛ لأنّ هذه الجمل ليست كما يقولان؛ بل هي مفيدة، فقولنا: "إن يأتِ زيدٌ فسوف أكرمه" تفيد معنًى تامًا بشرطه وجوابه ولو فصلت جملة الشرط لأفادت معنى تامًا كذلك ومثلها جملة الجواب، أمّا النقص الذي يبدو . في الظاهر . وجود الأداة (إنْ)، فيعود

---

1 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص239.

2 ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه،ص 57.

3 المرجع نفسه، ص284،289، 290.

4 يذهب الدكتور الخالدي إلى وضع الزمخشري مع إبن هشام وبعض النحاة القائلين بتبعية الجملة الشرطية للجملة الفعلية، والحقيقة أنّ ابن يعيش شارح المفصل هو من يؤيد ابن هشام ومن سار في زمرته في اعتبار الجملة الشرطية تابعة للجملة الفعلية وليس الزمخشري.

إلى دلالة الأداة نفسها، ذلك أنّها تفيد معنى تحقق الشيء لتحقق غيره، أي تعلق تحقق الجواب بتحقق الشرط، وهذه الدلالة على الترابط بين الشرط والجواب، واقتضاء الشرط الجواب، هي التي توحي بالنقص في المعنى لكون جملة الشرط بأركانها الثلاثة (الأداة وجملة الشرط وجملة الجزاء) تختلف عن أنواع الجمل الأخرى، فهي جملة قائمة برأسها، لها نظم خاص، وأحوال، ودلالات لا تجدها في أي نوع من أنواع الجمل الأخرى» [1]

من هذه التعريفات نخرج في الحقيقة بعدة صور للجملة عند المخزومي هي :

1 . الجملة.

2 . الجملة التامة .

3 . الجملة في أقصر صورها.

وهي أيضا:

1 . الصورة الصغرى للكلام.

2 . الوحدة الكلامية الصغرى[2].

والذي يدقق النظر فيما قدمه "المخزومي"، لا يجده أقام تعريفاته للجملة على أساس بيِّن ولا على معايير ثابتة ودقيقة، فقد اختلطت هذه المعايير وتداخلت؛ فبعضها يتصل بطول الجملة وقصرها وبعضها يتصل بدلالة الجملة على المعنى التام الذي يحسن السكوت عليه أو الصورة الذهنية، وأحيانا أخرى تتصل بالتركيب وعناصره ووحداته مثل المسند والمسند إليه والإسناد، ولا تكاد تلتقي هذه المعايير إلاّ في كونها أنّها ليست معايير لغوية[3].

هذا ويشكو الباحث من قلة اهتمام النحاة القدامى بدراسة الجملة العربية يقول:«ومع أنّ الجملة هي الوحدة الكلامية الصغرى، وأنّ لها أهمية كبيرة في التعبير والإفصاح والتفاهم،

---

[1] كريم حسين ناصح الخالدي، نظرات في الجملة العربية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1426 هـ/2005م، ص17.

[2] خليل حلمي ، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر العربي الحديث، ص75.74.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص75.

كان حظها من عناية النحاة قليلا جدّا، بل لم يعرضوا لها إلاّ حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر؛ ولم يعنوا بالبحث فيها إلاّ في ثنايا الفصول والأبواب...»[1].

كما يشكو من قلة تعرض الدارسين القدامى للأساليب الجمليَّة المختلفة ودعاهم إلى توسيع مجال بحثهم فيها، يقول:«وإذا قصر النحاة اهتمامهم على الكلمات بوصفها معمولات، وعلى آثار العوامل فيها، كانوا يتخبطون في تناول هذه الدراسة بالبحث، فلم يعرفوا موضوع دراستهم معرفة تدفعهم إلى توسيع دائرة البحث، بحيث تضم إليها دراسة الجملة وأحوالها المختلفة، ودراسة الأساليب التي لا غنى عنها في دراسة أيّة لغة، كأسلوب الاستفهام وأسلوب النفي، وأسلوب التوكيد، وغيرها مما يتوقف معرفته على معرفة الجملة»[2].

ومن الباحثين المحدثين الذين عنوا بدراسة الجملة العربية "ريمون طحان"، الذي عرَّف الكلام والجملة بقوله: «الكلام هو ما تركّب من مجموعة متنافسة من المفردات لها معنى مفيد، والجملة هي الصورة اللفظية الصغرى أو الوحدة الكتابية الدنيا للقول أو الكلام الموضوع للفهم والإفهام وهي تبين صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهن المتكلم الذي سعى إلى نقلها حسب قواعد معينة وأساليب شائعة إلى ذهن السامع»[3].

فالجملة حين تكون أصغر بنية نحوية تعدُّ كلامًا تاما ومفيدًا يمكن السكوت عليه لاشتماله على المسند والمسند إليه في أبسط صورة لهما، مجردين عن جميع ما يتعلق بهما من كلمات، وبهما وحدهما يقع الفهم والإفهام[4] .

---

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص32، 33.

[2] المرجع نفسه ، ص34.

[3] ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، ط2، بيروت، لبنان، 1981م ، ج2، ص44.

[4] ينظر: رابح بومعزة، الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي، ص26.

ويضيف "طحان" موضحا للجملة قائلا: «إنّ الجملة من ناحية الدلالة هي أقلُّ كمية من الكلام»[1]، ويرى أنّها من ناحية البنية عبارة عن تركيب يتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

1 . المسند : وهو الذي يُبنى على المسند إليه ويتحدث به عنه.

2 . المسند إليه : أو المتحدث عنه، أو المبني عليه.

3 . الإسناد : هو العلاقة الضمنية التي تربط المسند بالمسند إليه.

وقد تنضاف إلى هذه العناصر الثلاثة عناصر أخرى [2]، وذلك حين لا تكتفي العملية الإسنادية بذاتها؛ ومعنى هذا أنّ الجملة قد لا تكون مستوفاة التركيب والمعنى التام المفيد بركنيها المتمثلين في المسند والمسند إليه اللّذين تربطهما علاقة الإسناد، فتحتاج حينئذٍ هذه الجملة إلى عناصر أخرى تتم معناها، وبخاصة المفعول به[3].

كما تمسك بفكرة الإسناد في تعريف الجملة فضلا عن "مهدي المخزومي" و"ريمون طحان" عدد من الباحثين المحدثين، منهم على سبيل المثال "عبد الهادي الفضلي"، الذي قال:«الجملة قول مركّب تركيبًا إسناديًّا من كلمتين فأكثر»[4].

وقد ذهب الباحث "حسين منصور الشيخ" إلى القول بأنّ الفضلي لم يشترط الإسناد مقومًا من مقومات الجملة العربية [5]، وهذا رأي يدحضه التعريف السابق، وقد أقام هذا الباحث حجته في ذلك انطلاقا من قول الفضلي: «أمّا نظرية الإسناد فهي الأخرى استعار النحاة فكرتها من المنطق اليوناني، ففي المنطق المذكور تقسم الجملة . التي يصطلح عليها منطقيًّا ب(القضية) . إلى جملة حملية وشرطية، وذهبوا (أعني المناطقة) إلى أنّه لابدّ للقضية . إن كانت حملية . من أن تتألف من موضوع (ويقابله المسند إليه في النحو)

---

[1] ريمون طحان، الألسنية العربية، ج2، ص54.

[2] هي ما يسمى بعملية التعدية وهي تلك التي تحصل في حالة عدم اكتفاء الجملة بعملية الإسناد وحاجتها لعنصر المفعول.

[3] ينظر: ريمون طحان، الألسنية العربية، ج2، ص54.

[4] عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط9، جدة، المملكة العربية السعودية، 1400هـ/1980م،ص17

[5] حسين منصور الشيخ، الجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية ، ص44.

ومحمول (ويقابله المسند في النحو) وتالٍ (ويقابله الجزاء في النحو). وعلى ضوئه قال النحاة . تأثرًا . بهذا (فكرة وقسمة الجملة المنطقية) : لا بدّ في الجملة غير الشرطية من مسندٍ ومسندٍ إليه، وفي الجملة الشرطية من شرطٍ وجزاء»[1].

ويرى نفس الباحث أنّ "الفضلي" يجيز أن تتألف الجملة العربية من كلمة واحدة، وذلك بشرط إفادتها معنىً مستقلاً [2]، وحجته في ذلك قول الفضلي: «الكلمة ذات المعنى الاسمي، تعبر عن معنى إذا استعملت منفردة، لكنه لا يرقى إلى مستوى معنى الجملة، لأنّ المعنى في الجملة ينبع من طبيعة الجملة بما هي جملة، فقد أقول: محمد، وأريد به الاسم الخاص، فهو كلمة، وقد أقول: محمد وأريد به المنادى، فهو الجملة، ذلك أنّ طريقة أداء النداء، حوَّلت كلمة محمد من كلمة مفردة تعطي معنى خاصًّا، إلى جملة تُعطي معنى أفيد من الجملة باعتباره جملة نداء»[3].

والحقيقة أنّ "الفضلي" لا يجيز أن تتألف الجملة من كلمة واحدة، لأنّ الجملة عنده تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

1 . المسند إليه : ويراد به الكلمة المنسوب إليها أو المحكوم عليها.

2 . المسند : ويقصد به الكلمة المنسوبة أو المحكوم بها.

3 . الإسناد: وهو النسبة أو الحكم[4].

فقولنا: "الجوُ باردٌ" جملة تامة قوامها: المسند إليه وهو "الجو" والمسند وهو "باردٌ" ، ثم إسناد البرودة إلى الجو.

---

[1] عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب، تهامة للنشر، ط1، جدة، 1405هـ/1984م، ص134.

[2] حسين منصور الشيخ، الجملة العربية ، دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، ص46.

[3] عبد الهادي الفضلي، دروس في أصول فقه الإمامية، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ط2، بيروت، 1428هـ/2006م،ص148،149.

[4] ينظر: عبد الهادي الفضلي ، مختصر النحو ، ص 18.

بعد ذلك يبيِّن "الفضلي" أنّ العنصر الثالث من عناصر تأليف الجملة وهو الإسناد، قد يذكر في الجملة ما يدلُ عليه مثل (الكتاب هو مفيد)، فكلمة "هو" هنا رابطة وتدل على الإسناد ولكن الأكثر استعمالا في الكلام العربي هو عدم ذكر ما يدل عليه[1].

كما يرى أنّ المادة التي تؤلف المسند إليه في الجملة هي الاسم وما كان في معناه، أمّا

المادة التي تؤلف المسند إليه فهي الفعل وما كان في معناه، والتي تؤلف الإسناد هي الحرف وما كان في معناه[2].

كما يذهب الباحثان "عبد اللطيف محمد الخطيب" و"سعد عبد العزيز مصلوح" إلى القول بالترادف بين الجملة والكلام وينصان على العقدة الإسناديّة في تعريفهما يقولان :«الكلام هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ويتكون من اسمين نحو: الله قادرٌ، أو اسم وفعل نحو: صدَق الله، ومثله، اقرأ، فإن الفاعل ضمير مستتر»[3].

ويضيفان قائلين: «والجملة عند أكثر النحويين مرادفة للكلام أي؛ أنّها لفظ ذو معنى ففي قولنا: "الله قادرٌ" نسبة حكم القدرة إلى ذات الله سبحانه، وفي قولنا: "صدق الله" نسبة حكم الصدق إلى ذاته سبحانه، وتسمى هذه النسبة إسنادا، والحكم المنسوب مسندًا والذات المنسوب إليها مسند إليه»[4].

والأمر نفسه نجده عند "إبراهيم السامرائي" حيث يؤكد على ضرورة التمسك بفكرة الإسناد في تعريفه للجملة يقول: «ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد، فالجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية فالإسناد اللغوي علاقة وارتباط من طرفين، موضوع ومحمول، أو مسندٍ أو مسند إليه، ولا بأس أن أستعير هذه المصطلحات الفلسفية وهي المصطلحات التي أخذها العرب متأثرين بالقضية المنطقية عند الإغريق

---

[1] عبد الهادي الفضلي ، مختصر النحو،ص18.

[2] المرجع نفسه، ص19.

[3] نحو العربية، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1421 هـ/2000 م، ج1 ، ص15 .

[4] عبد اللطيف محمد الخطيب وسعد عبد العزيز مصلوح ، نحو العربية ، ج2، ص13 .

والفعل والفاعل في الجملة العربية، والمبتدأ أو الخبر في الجملة الاسمية لا يخرج عن طرفي الإسناد»[1].

وتابعه في هذا "أحمد محمد قدور" الذي يشترط أيضًا حصول الإسناد في الجملة قال: «الجملة عند النحاة مصطلح يدلُّ على وجود علاقة إسنادية بين اسمين أو اسم وفعل ، والإسناد هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، وفسرت النسبة بأنّها إيقاع التعلّق بين الشيئين»[2].

فالجملة عنده عبارة عن تركيب إسنادي سواءً أتمت به الفائدة أم لم تتم، ولم يشترط فيها أن تدلَّ على معنى يحسن السكوت عليه.

أمّا "غازي مختار طليمات" ذهب إلى القول بأنّ المنطق والنحو يلتقيان في تعريف الجملة لكن يختلفان في استعمال المصطلحات ، ويعرض لتعريف المناطقة للجملة يقول: «كل مفردين تجري بينها نسبة موجبة أو سالبة فأحدهما موضوع والآخر محمول، ومجموعهما مع النسبة بينهما قضية، والموضوع في الجمل العربية يأتي مبتدأ أو نحوه إذا كانت الجملة جملة اسمية، ويأتي فاعلا أو نحو إذا كانت الجملة جملة فعلية.وأمّا المحمول فهو الركن الثاني من ركني الإسناد، وهو الخبر أو ما يقوم مقامه في الجملة الاسمية ، أو الفعل أو ما يقوم مقامه في الجملة الفعلية. وأمّا بالنسبة بين الموضوع والمحمول فتدل عليها حركات الإعراب، وهيئة تركيب الجملة»[3].

بعد ذلك ينتهي إلى اختيار تعريف للجملة ليراه مناسبا بقول :«وخلاصة القول في تركيب الجملة أنّها مسند ومسندٍ إليه، فإن أحببت أن تزيد عليها ألفاظا تكمل المعاني كالمفاعيل والظروف كان لك ذلك، غير أنّ هذه الفضلات مهما تكثر لا تصنع جملة أخرى ولا تجعل الجملة الواحدة جملتين، وعلى هذا الأساس الإسنادي قد تجد في كلام

---

[1] إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته ، مطبعة العاني ،(د.ط)، بغداد ، 1966م، ص201.

[2] أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات ، ص282281.

[3] عبد الرحمن حسن حنكبة ، ضوابط المعرفة ، دار القلم، (د.ط)، دمشق، 1993م،ص20.

العرب جملة من حرف واحد كقولك لمن تطلب منه الوفاء: فِ فهذه الفاء بقية الفعل (وفى) أي المسند، وأنت الفاعل المستتر هو المسند إليه»[1].

فقد أقام تعريفه للجملة على أساس التركيب الإسنادي، فالجملة عنده ما تركبت من مسند ومسندٍ إليه، فقد كان معيار الإسناد هو الأساس الذي عليه النحاة القدامى حدّ الجملة، لأنّ توافرها شرط كافٍ لقيام الجملة، «لأنّها اللوازم للجملة، والعمدة فيها، ولا تخلوا منها وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها»[2].

وهذا الفهم أيضا للجملة العربية نجده عند "خليل إبراهيم العطية" الذي يرى أنّ الجملة العربية عبارة عن جملة إسنادية يقول: «الجملة العربية جملة إسنادية، يتألف نظامها من مسند ومسند إليه، لا يغنى أيٌ منهما عن صاحبه، لأنّهما ركنان أساسيان فيها، ولذلك وجب أن تُدرس الجملة من حيث نوعها، وما يطرأ لأركانها من تقديم وتأخير، أو حذف، أو إضمار وإظهار، ومن حيث ما يطرأ عليها من استفهام أو نفي أو توكيد»[3].

وكأنّي به هاهنا يكرر ما نصّ عليه سيبويه في باب"المسند والمسند إليه" حين قال: «وهما ما لا يَغْنى واحدٌ منهما على الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا»[4].

فالإسناد عنده يستلزم تركيبا، والعناصر المركبة اثنان يطلب كل واحدٍ منهما الآخر، ولا مناص حينئذ للمتكلم من الوفاء في نتاجه اللغوي بهما حتى يتحقق ما يطلبه هذا التركيب من فوائد.

كما تمسك "لويس معلوف" بفكرة الإسناد في نظرته للجملة قال: «الجملة ما تركب من مسند ومسندٍ إليه»[5].

---

[1] غازي مختار طليمات، في علم اللغة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط2، دمشق، 2000م، ص186، 187.

[2] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص200.

[3] خليل إبراهيم عطيّة ، التركيب اللغوي لشعر السيّاب، دار المعارف للطباعة والنشر، ط2، سوسة ، تونس، 1999م، ص96.

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص23

[5] لويس معلوف، المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، ط19، بيروت، (د.ت)، ص102.

كما وحَّد تمام حسان بين الجملة والكلام يقول:«والجملة كلام والكلام هو اللفظ المركّب المفيد بالوضع؛ أي المفيد بحكم أصل وضعه لأنّ الأصل في الكلام أن يكون لفائدة»[1].

و يعرف الجملة أيضا بقوله: «بأنّ النمط التركيبي يقصد به بناء الجملة من ركنيها، وما عسى أن يكون ضروريا لعنصر الإفادة فيها، والجملة العربية مكوَّنة من ركنين هما اسمان واسم وفعل، وقد يدخل في تكوينها الحرف ليربط بين أحد الركنين وما قد يربط به من تكملة، وأول ما نلحظه على هذا القول أنّ ثمة جملا عربية لا يتضح تركيبها من ركنين إلاّ بعد تأويلات بعيدة كجملة القسم نحو: "والله " والنداء نحو"يا زيد"، وبعض صور الدعاء نحو"غفرانك" ومثلها كل مصدر وبعض أسماء الأفعال والأصوات نحو: صهٍ و أوَّه أمّا ما عدا ذلك من أنماط الجمل فتقوم بنيته على الركنين وإن استتر أحدهما أو حذف بدليل، والجملة بعد ذلك لا يتضح من تركيبها النحوي إلاّ أنّها اسمية أو فعلية، أمّا ما وراء ذلك فهو معلق بقرائن مختلفة تتراوح ما بين الأداة والإعراب والربط والرتبة والتضام ثم السياق»[2].

فهو يرى أنّ أصل وضع الجملة العربية هو نمطها المكوّن من ركنيها الأساسيان المسند إليه والمسند، فأمّا الجملة الاسمية فالمبتدأ مسند إليه والخبر مسند، وأمّا في الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه، والفعل مسند وكل ركنٍ من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلاّ به، و ما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة فهو فضلة ، يمكن أن يستغني عنه في تركيب الجملة ، ويضاف على ذلك ما يلي :

1 . الأصل الذكر، إذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة.

2 . الأصل الإظهار، فإذا اضمر أحد الركنين وجب تفسيره.

3 . الأصل الوصل، وقد يعدل عنه إلى الفصل .

---

[1] تمام حسان، الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، (د.ط)، القاهرة ، 1420 هـ/2000م، ص130.

[2] تما م حسان ، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، الحديث، ط1، القاهرة، 1413هـ/1993م، ص56، وما بعدها حيث وردت أنماط عديدة للجملة العربية من حيث قبولها للأداة من جهة وما تقوم به قرينة الإعراب والرتبة والتضام والسياق من جهة أخرى.

4 . الأصل الرتبة بين عناصر الجملة وقد يعدل عنها على التقديم والتأخير.

5 . الأصل الإفادة ، فإذا لم تتحقق الإفادة فلا جملة، وتحقق الإفادة بالقرائن حين يؤمن اللبس[1].

"فتمام حسان" يرى أنّ الأصل في الجملة هو الإفادة. فإذا، لم تتحقق الفائدة فلا جملة، وتحقق الإفادة بدورها بالقرائن المختلفة حين يؤمن اللبس.

وعند بعض الدارسين هي : «أقصر صورة من الكلام تدلُّ على معنًى مستقل بنفسه وتشتمل على مسند ومسندٍ إليه»[2]، وهي أيضا عبارة عن:«قول مركب مفيدٌ؛ أي دال على معنى يحسن السكوت عليه»[3].

ويرى "بلقاسم دفه" أنّ هذا التعريف يلتقي في بعض الجوانب مع بعض التعريفات التي قدمها القدامى للجملة، فقد عرفوا الجملة تعريفا روعيت فيه جوانب أساسية كمفهوم الإسناد ومفهوم الإفادة، فالجملة في نظرهم ما تركب من مسندٍ ومسندٍ إليه، أمّا مفهوم الإفادة عندهم فمقترن باستقلال الجملة وعدم احتياجها إلى ما يتم معناها[4].

والجملة عند "علي أبي المكارم" عبارة عن: « نظام من العناصر اللُّغوية المؤلَّفة لتؤدي معنى مفيد في الموقف أو السياق»[5].

فقد ربط أبو المكارم مفهوم الجملة بحصول الإسناد وحصول الفائدة التامة [6]،واستعمل كلمة (العناصر) ليجعلها تشمل المركبات، والتراكيب الإسناديّة ، ووصف هذه العناصر بـ(اللُّغويّة)، ليبعد الظواهر غير اللُّغويَة، الأخرى ، ووصفها بـ (المؤلّفة) ليبين طبيعة العلاقة التي تربط العناصر في حال تركيبها في الجملة العربية، كما أشار إلى المعنى

---

1 تمام حسان، الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص121.

2 أحمد مختار عمر و آخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج1، ص399.

3 أحمد مختار عمر ، مصطفى النحاس زهران، محمد حماسة عبد اللطيف، النحو الأساسي، منشورات ذات السلاسل، ط4، الكويت، 1414هـ/1994م، ص11.

4 دفه بلقاسم، في النحو العربي، رؤية علمية في: المنهج، الفهم، التعليم، التحليل، ص16، 17.

5 علي أبو المكارم ،مقومات الجملة العربية ،ص105.

6 المرجع نفسه، ص151.

الناتج عن استعمال هذا التكوين في المقام بمعنى أنّ هذه المعاني تتجاوز معاني كلماته إلى معاني أخرى مستفادة من الظروف المؤثِّرة في الموقف والسياق[1] .

أمّا "مصطفى حميدة" فيعوّل في تحديده للجملة أن تؤدي معنى دلاليا واحدا، ولا يشترط أن يكون هذا المعنى مستقلا؛ به لأنّ الاستقلال في نظره تحكمه علاقات الارتباط والربط والسياق، يقول: «الجملة وحدة تركيبّة تؤدِّي معنى دلاليًا واحدًا، واستقلالها فكرة نسبية تحكمها علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق »[2].

فهو يرى أنّ السياق هو الذي يحكم استقلال الجملة، وذلك عن طريق وسيلة من وسائله الثلاث :

1. الارتباط: ويقصد به نشوء علاقة من دون استعمال أداة ، وذلك نحو الجمل التالية :

أ . لا أحبُّ شربَ القهوة التركية .

ب . لا أحبُّ شربَ القهوة باردة .

ج . لا أحبُّ شربَ القهوة حبًّا شديدا .

د . لا أحبُّ شربَ القهوة قبيل النوم[3].

2 . الرَّبط: وهو عبارة عن علاقة تصنعها اللغة بين المعنيين داخل الجملة الواحدة أو بين الجملتين؛ فاللغة تلجأ إلى الربط حين ترى أنّ ثمَّة علاقة موجودة بين طرفين، لكن هذه العلاقة غير وثيقة، وذلك نحو:(لا أحبُّ شربَ القهوة التي يُعدُّها زيد) فالجملة هنا يمكن أن نَعدُّها مستقلة؛ لأنّها تمثل وحدة تامّة نحويًّا ودلاليًا، على الرّغم من أنّها تشتمل على جملتين بسيطتين مربوطتين بالاسم الموصول (التي) والضمير(ها) وهاتان الجملتان هما :

أ . لا أحبُّ شربَ القهوة .

ب . يُعدُّ زيد القهوة [4].

---

[1] علي أبو المكارم ،مقومات الجملة العربية ،ص 106 –109.

[2] مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، ط1، القاهرة ،1997م،ص148.

[3] ينظر : مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية،ص148.

[4] ينظر :المرجع نفسه ، ص146،147.

3 . الانفصال : ويقصد به انعدام العلاقة بين المعنيين، ويستوي في ذلك انعدامها بين الجملة وما يجاورها من جمل، وانعدامها بين المكوَّن وما يجاورها من مكوَّنات، فالجملة نحو: (لا أحبُّ شربَ القهوة) التي هي جواب للسؤال (هل أطلبُ لك فنجان من القهوة ؟) هي جملة مستقلَّة تمثل وحدة تامّة نحويًّا ودلاليًّا، وتؤدي معنًى دلاليًّا واحدًا هو الإخبار عن عدم حبِّه المتكلم لشرب القهوة على كل حال [1].

أمّا "أحمد عبد الستار الجواري" فقد اتَّهم النحاة القدامى بقصور دراستهم حول الجملة وأنّهم أغرقوا في دراسة المفردات، ولم يلتفتوا كثيرا إلى دراسة الجملة العربية يقول:« بل قلَّما يبحثون في الجملة إلاّ من حيث موقعها من الإعراب، أمّا طبيعة الجمل وأداؤها للمعاني وتعبيرها عن الأفكار فكأنّه عندهم ليس من وظيفة النحو ولا من اختصاصه»[2].

بعد ذلك يبسط تعريفا محددا للجملة يقول :«والجملة . كما نعرف . ألفاظ مركَّبة تعبِّر عن فكرة وتفصح عن معنى، وكل معنى لا بدَّ فيه من طرفين : وصف و موصوف، أو مسند ومسند إليه، أو موضوع و محمول ، كما يُعبِّر أهل المنطق، وباختلاف الوصف أو المسند أو الموضوع تختلف طبيعة الجملة»[3].

ونجد "فاضل صالح السامرّائي" يعرف الجملة بقوله:«إنّ الجملة لا بدّ أن تفيد معنى ما، وإلاّ كانت عبثا، فلو رُتّبت كلمات ليس بينها ترابط يؤدي إلى إفادة معنى ما، لم يكن ذلك كلاما، فلو قلت: (سوف محمد حضر) أو (سمع نام لم) أو (ما خالد منطلقا أبوك) أو (السماء يحضر محمد) لم يفد ذلك شيئا»[4].

ويظهر من قوله أنّه يسوى بين الجملة و الكلام، وهو يشترط في "الجملة" أو "الكلام" حصول الفائدة.

---

[1] ينظر : مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية147.

[2] أحمد عبد الستار الجواري ،نحو التسيير،دراسة ونقد منهجي ، مطبوعات المجمع العراقي ،(د.ط)،1404هـ/1984م،ص122.123.

[3] المرجع نفسه ،ص123.

[4] فاضل صالح السامرّائي ، الجملة العربية والمعنى،دار ابن الحزم للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،بيروت ،لبنان،1461هـم2000م،ص7.

وقد تابع "السامرائي" في اشتراط حصول الفائدة عدد من الباحثين منهم " صلاح الدين صالح حسنين" الذي يقول: «إنّ المعنى التقليدي للجملة هو أنّها تعبِّر عن معنى تام»[1].

فمفهوم الإفادة عندهم مقترن إذن باستقلال الجملة وعدم احتياجها إلى ما يتم معناها، وفي ذلك يقول ابن جني: «... وذلك ما كان منه تامًا غير ناقصٍ و مفهومًا غير مستبهم، وهو صورة الجمل، وهو ما كان من الألفاظ قائما برأسه، غير محتاج إلى متمم له، فلهذا سمّوا ما كان من الألفاظ تاما مفيدا كلاما»[2].

وهناك من الدّارسين من اشترط في الجملة حصول الفائدة، وحسن السكوت عند انتهائها، يقول "كريم حسين ناصح الخالدي":« تعدُّ الجملة الوحدة الأساسية المعبِّرة عن معنى يحسن السكوت عليه»[3].

وهو بذلك يلتقي في تعريفه للجملة بتعريفات بعض القدامى بأنّها: ما:« يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب»[4]، أو أنّها: «كلُّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه»[5].

وتعريف النحويين للجملة يهتم بأمرين هما: استقلال اللفظ بنفسه، أو حسن السكوت عليه. وإفادته للمعنى، أو ما يسمى وجوب الفائدة للمخاطب. و وجوب الفائدة للمعنى مقرونة بحسن السكوت عند نهاية اللفظ .

وقد عدَّ "عبد الرحمن الحاج صالح" الجملة:« نواة لغويَّة تدُّل على معنى وتفيد فائدة»[6].

فائدة»[6].

فالجملة عنده لابدّ لها من أساسين:أساس نحوي يتمثّل في مطابقة الجملة لقواعد اللغة. والأساس الدلالي ونقصد به المعنى الموجود في ذهن المتكلم، ذلك أنّ الجملة يجب

---

[1] صلاح الدين حسنين ، الدلالة والنحو ، توزيع مكتبة الآداب ،ط1،(د،ت)،ص54.

[2] ابن جني،الخصائص،ج1،ص21.

[3] كريم حسين ناصح الخالدي ، نظرات في الجملة العربية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،ط1،عمان،1425هـ/2005م،ص107.

[4] المبرد،المقتضب،ج1،ص146.

[5] ابن جني ،الخصائص،ج1،ص17.

[6] عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث، مجلة في علم اللسان البشري، معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، 1971م، ص 65. نقلا عن: دفه بلقاسم، في النحو العربي، رؤية علمية في : المنهج، الفهم، التعليم، التحليل، ص 16.

أن تتصف وظيفيًا بالإسناد التام لا الإسناد الناقص، إضافة إلى الإفادة الكاملة بحيث نفهم الجملة بكل عناصرها المتمّمة لفائدتها.

والجملة عند "محمد خان" عبارة عن :« تركيب إسنادي يفيد فائدة تامّة يحسن السُّكوت عليها، والغاية منها الاتِّصال و التفاهم بين أعضاء الجماعة اللُّغويَّة»[1]، أي شرطها التأليف الذي يحمل دلالة للمتلقي، ولذلك فهي مجموعة ذات عناصر لغوية إسنادية و قد أنشئت قصد التفاهم في بيئة لغوية.

كما عرفها "رابح بومعزة " بقوله: «الجملة هي التركيب المتضمن إسنادا أصليا مستقلا بنفسه، حاملا في ثناياه معنى تاما يسوغ سكوت المتكلم عند انتهائه على نحوٍ لو سكت فيه المتكلم لم يكن لأهل العربية مجال لتخطئته ونسبته إلى القصور في باب الإفادة تنتهي حدودها في أقصر صورها على طرفين يقابلهما المسند و المسند إليه، تعبر عن مراد المتكلم و تنتهي حيث تنتهي فكرته لأنّه استقلّ لفظًا ومعنًى، و بذلك تشكل وحدة تبليغية تتم بها الفائدة للمخاطب»[2].

وهو بذلك يكون قد رضي بتعريفي "الرّضي الأستربادي" و "ابن هشام" تعريفا لها مضيفا إليهما شرط الاستقلال، بالإضافة إلى تعريف ابن جني للكلام تعريفا للجملة نظرا لما اتسم به من سداد[3].

أمّا "بلقاسم دفه" فيعرِّف الجملة بقوله: «تعدُّ الجملة أكبر وحدة لغويَّة مؤلَّفة وفق قوانين وأحكام نحويَّة تخضع للدراسة والتحليل»[4].

ذلك أنّ الجملة في نظامها اللُّغوي عبارة عن مجموعة من العلاقات النحوية التي تربط بين أجزاء الكلام ربطا وظيفيًّا.

---

[1] محمد خان، لغة القرآن الكريم، دراسة ليسانية تطبيقية للجملة في صورة البقرة، ص35.

[2] رابح بومعزة ،الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي،ص31.

[3] المرجع نفسه،الموضع نفسه.

[4] بلقاسم دفه، الجملة الإنشائية في ديوان محمد العيد آل خليفة، ص 42

و يقارب "محمد الشاوش" الجملة و يقترح لها تعريفا يقترب من تعريف معجم المعهد الأمريكي للجملة[1]، فهي :«ملفوظ أو (تركيب)جاء مستقلا عمّا قبله، و عمّا بعده استقلالا صناعيا تركيبيا، فالجملة ملفوظ باعتبارها كلاما منجزًا، و هي تركيب باعتبار الجانب الشكلي الذي يخضع إليه بناؤها. و أمّا عبارة ما قبله و ما بعده فإشارة إلى خطيَّة الملفوظ. و أمّا شرط الاستقلال الصناعي فهو يقتضي علاوة على عدم انضواء العبارة في تركيب أوسع منها استيفاءها لجميع عناصرها كونها ليست في حاجة إلى ما يتممها»[2].

و هذا يعني أنّها لا تحتاج إلى ما يتمم معناها، و بذلك لا تكون جزءا من تركيب أوسع؛ أي أنّها لا يجب أن تشتمل على عنصري الاستقلال و الإفادة

ويبدو أنّ هذا التعريف الذي أورده الشاوش للجملة نابع من تصور عام مؤداه أنّ البحث اللغوي يستلزم منَّا النظر إلى الجملة على أنّها شكل لغوي مستقل، كما يظهر من خلال هذا التعريف للجملة أمران :

يتمثَّل الأمر الأول: في أنّ العلائق بين أجزائها تدلُّ على ترابط عضوي يحكم وظائف هذه الأجزاء.

أمّا الأمر الثاني: فهو أنّها لا تشكل وحدة نحويَّة متكاملة إلاّ إذا تحقق لها الاستقلال[3].

ونجد الباحث المغربي "عبد القادر الفاسي الفهري" يقول :«معلوم أنّ من يستعمل اللغة يُؤلِّف بين وحدات لغوية صغرى بهدف بناء مكونات أكبر فمركبات فجمل، إلى غير ذلك، وعملية التأليف هذه تنتظمها رُتَبْ تختلف في اللغة الواحدة ، وتختلف من لغة إلى لغة أخرى أحيانا. إلاّ أنّ تغيرات الرُّتبة في اللغة الواحدة، أو في اللُّغات المختلفة، ليست

---

[1] يعرف معجم المعهد الأمريكي الجملة بأنّها عبارة عن : " تركيب لغوي لم يكن جزءا من أي تركيب أوسع منه" .ينظر : محمد الشاوش، ملاحظات بشأن تركيب الجملة ،اتحاد لكتاب العرب ،دمشق ،مجلة الموقف الأدبي ،العددان 135 . 136،ص77. نقلا عن: عطا محمد موسى،مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين،ص219.

[2] محمد الشاوش ،ملاحظات بشأن تركيب الجملة ،ص75.

[3] ينظر: عطا محمد موسى،مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ،ص220.

اعتباطية،أ و غير محددة، بل هناك ما يدل على وجود قيود على رتب المكونات الكبرى داخل الجمل (من فعل وفاعل ومفعول...) أو رتب مكونات أصغر داخل المركبات الاسمية أو الحرفية أو الفعلية »[1].

فالجملة عنده بهذا المعنى عبارة عن تأليف بين الوحدات اللُّغوية الصغرى (الكلمات) وتخضع هذه العملية إلى قضية الرُّتبة، كأنْ نجد مثلا في اللغة العربية رتبة الفعل تسبق رتبة الفاعل ورتبة المفعول ، وهذا في الجملة الفعلية .

أمّا "أحمد المتوكل"، فيعرف الجملة بتعريف المناطقة يقول:« يمثل في النحو الوظيفي للعالم موضوع الحديث (سواء أكان عالم الواقع أو عالما من العوالم الممكنة) في شكل (حمل) يتألَّف من جمل وعدد معين من الحدود، ويمكن توضيح البنية العامة للجمل بواسطة الرسم التالي »:

محمول   موضوع1...... موضوع ن   لاحق 1....... لاحق ن

حمـل

ولتمثل ذلك بالجملة (2)التي تؤول حمليا إلى البنية :

أهدى   خالدا هندا   وردة البارحة   في الحديقة

2

محمول   موضوعات   لاحقـان

حمـل

ويتم إنشاء الجملة في النحو الوظيفي من خلال بنى ثلاث هي:

1 . البنية الحمليّة (prédicative structure).

2 . البنية الوظيفيّة (functional structure).

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهدي ،اللسانيات واللغة العربية ، دار توبقال للنشر،(د،ط)،الدار البيضاء ،المغرب ،1986م،ص103.

[2] أحمد المتوكل ،الوظيفة والبنية،مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية ،منشورات عكاظ،1993م،ص31 ، 32.

3 . البنية المكونيّة (constituent structure)[1].

كما يتم بناء هذه البنيات عن طريق ثلاث مجموعات من القواعد هي :

1 . الأساس (fund).

2 . قواعد إسناد الوظائف (functions assignement rules).

3 قواعد التعبير (Expression rules)[2].

ثانيا : القائلون بعدم الترادف :

ويضم هذا الاتجاه لفيف من الدّارسين المحدثين الذين رأوا أنّ الكلام غير الجملة، وقد انقسموا بدورهم إلى فريقين :

الفريق الأول : ذهب هذا الفريق إلى القول بأنّ "الجملة " أعمُّ من "الكلام" ويأتي في طليعتهم عميد المحققين "عبد السلام محمد هارون" الذي يقول:« وسأقول في الكلام والجملة، إذْ يقال أحيانا هذا الكلام إنشائي، وهذه جملة إنشائية، والحق أنّ الكلام أخصُّ من الجملة ، والجملة أعم منه»[3].

وهو بذلك يوافق ابن هشام حين قال :«... وبهذا يظهر لك أنّهما ليس مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول لصاحب المفصل، فإنّه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال : ويسمى جملة، والصواب أنّها أعمُّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة جواب، جملة الصلة، وكلّ ذلك ليس مفيدا فليس بكلام»[4].

وقد اعتمد هارون في تفريقه بين الجملة والكلام على قول المناطقة :«الأخصُّ ما زاد قيدا، والأعمُّ ما ازداد فردا »[5]، ويقرر بعد ذلك أنّ :«الكلام أخصُّ من الجملة، لأنّه مزيد

---

[1] أحمد المتوكل ، الوظائف التداولية في اللغة العربية ،دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1،الدار البيضاء، المغرب ،1405هـ/1985م.ص11.

[2] المرجع نفسه،ص11،12.

[3] عبد السلام محمد هارون ، الأساليب الإنشائية في النحو العربي ،مكتبة الخانجي،ط5،القاهرة ،1421هـ/2001م،ص25.

[4] ابن هشام،مغني لبيب، ج1،ص431.

[5] المرجع نفسه،الموضع نفسه.

فيه قيد الإفادة»[1]، وهذا ما نصَّ عليه الشريف الجرجاني حيث عرَّف الجملة بأنّها :«عبارة عن مركَّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك :" زيد قائم " أو لم يفد كقولك :" إن يُكرمني" فإنّه جملة لا تفيد إلاّ بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعمُّ من الكلام مطلقا »[2] . وأمّا الكلام عنده : « فما تضمن كلمتين بالإسناد»[3].

وبعد ذلك يبسط تعريفا واضحا ومحددا للجملة مفاده أنّ :«الجملة هو القول المركب أفاد أم لم يفد قصد لذاته أم لم يقصد، و سواءا أكانت مركبة من فعل وفاعل ».
أمّا من مبتدأ وخبر، أم ممَّا نزل منزلتهما، كالفعل ونائب الفاعل، والوصف وفاعله الظاهر»[4].

والناظر النص "هارون " يكون في طوقه الاهتداء إلى أمرين :
الأول : اعتماد النَّص على مقولات اسمية : مبتدأ وخبر، وفعلية : فعل وفاعل وهذا تركيز على المقولة النحوية أساسا، فتعريفه للجملة يبدوا ذا طابع نحوي محض يغيب عنه المستوى الدلالي، فهو يتميز بالخاصية النحوية من خلال تحديد مقولاتها، مبتدأ + خبر ، فعل + فاعل، من حيث الوظيفة النحوية، وكذلك من حيث العلاقات النحوية .
ثانيا :عدم اشتراط حصول الفائدة في الجملة كما هو الحال في الكلام ، فالكلام يشترط فيه تمام المعنى و الاستقلال، فقد يكون جملة واحدة، فقد يكون جملة واحدة أو أكثر، وهو جنس والجملة نوع[5].

وهذا الفهم نجده أيضا عند "مصطفى الغلاييني" الذي يقول:«الكلام هو الجملة المفيدة معنًى تامًا مكتفيا بنفسه، مثل :"رأس الحكمة مخافة الله "،" فار المتفوق "،"من صدق نجا" فإن لم تفد الجملة معنى تاما مكتفيا بنفسه فلا تسمى كلاما، مثل :" إن تجتهد في عملك"،

---

[1] عبد السلام محمد هارون ، الأساليب الإنشائية في النحو العربي ،ص25.
[2] الشريف الجرجاني ،معجم التعريفات ،ص70.
[3] المصدر نفسه،ص155.
[4] عبد السلام محمد هارون ، الأساليب الإنشائية في النحو العربي،ص25.
[5] ينظر:هادي نهر،دراسات في اللسانيات ،ثمار التجربة ،ص139.

فهذه الجملة ناقصة الإفادة، لأنّ جواب الشرط فيها غير مذكور، وغير معلوم، فلا تسمى كلاما، فإن ذكرت الجواب فقلت :" إن تجتهد في عملك تنجح " " صار كلامًا »[1].

أمّا "محمد إبراهيم عبادة" فقد اعتمد في تعريفه للجملة على مسألتي "الإسناد" و"الإفادة " اللّذين هما الرُّكنان الأساسيان لها، إذ يقول :«إنّ التركيب المتضمن إسنادا إن كان مستقلا بنفسه، وأفاد فائدة يحسن السكون عليها سمي كلاما وجملة »[2].

وعليه فإنّ الجملة أعمُّ من الكلام لشرط الإفادة في الكلام، أمّا الجملة فلا تشترط فيها الإفادة، والمركَّب الإسنادي الأصلي إذا كان جزءا من تركيب أكبر سمي جملة، ولا يسمى كلاما؛ فكل كلام جملة، وليس كل جملة كلاما[3].

ونجد هذا الفرق أيضا بين الجملة والكلام عند "مازن المبارك "، إذ يقول :« وأمّا الجملة عند جمهور النحاة فتعبير صناعي، أو مصطلح نحوي لعلاقة إسنادية بين اسمين، أو اسم وفعل، سواء أتمَّت الفائدة لها أم لم تتم، ولذلك فهي أعمُّ من الكلام، والكلام أخصُّ منها»[4].

فالجملة في الضوء هذا القول قد تكون مفيدة فسمي كلاما، وقد تكون غير مفيدة فتكون حينئذ مجرد علاقة إسنادية بين كلمتين، وكل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، فإذا أفادتا معنى يحسن السكوت عليه كانتا جملةً وكلامًا، وإن لم تفيدا كانتا جملة فقط .

فأنت إذا قلت مثلا: "الجو بارد"، فقد أسندت البرودة إلى الجو وهذا الإسناد يجعل كلمتين جملة؟، وهما في الوقت نفسه كلام لأنّهما مفيدتان فائدة يحسن السكوت عليها.

وإذا قلت: "إن يبرد الجو"، فقد أسندت " يبرد" إلى " الجو"، فالإسناد جعل من الكلمتين جملة، لكن الفائدة لم تتحقق بهما، فهما بذلك ليس بكلام.

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية ، راجعه ونقحه : الدكتور عبد المنعم خفاجة ، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، ط28 ، صيدا ، بيروت ،1414هـ/ 1993م، ج1،ص14.

[2] محمد ابراهيم عبادة ،الجملة العربية ،مكوناتها ،أنواعها ،تحليلها ،ص32.

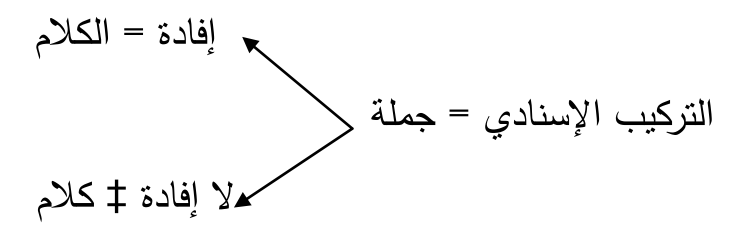
[3] ينظر:المرجع نفسه،الموضع نفسه.

[4] ابن هشام ،المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية ،تحقيق:الدكتور مازن مبارك،دار ابن الأثير ،(د.ط)،دمشق،1987م،ص50.

ومن الباحثين الذين ذهبوا إلى جعل الجملة أعمُّ من الكلام "محمد سليمان عبد الله الأشقر"، ويتضح ذلك من قوله:«الجملة عبارة عن الفعل وفاعله ومتعلقاته، أو المبتدأ والخبر، وهي أوسع دلالة من الكلام، لأنّ الكلام لابدَّ فيه من أن يكون مفيدا بالقصد، وتكون فائدة يحسن السكوت عليها، ولا يشترط ذلك في الجملة ولذلك قالوا: جملة الشرط ، جملة جواب الشرط»[1].

وهذا التعريف هو نفسه تعريف الكلام والجملة عند "ابن هشام" الذي يقول:«الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دّل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن فعل وفاعله كـ "قام زيد" والمبتدأ وخبره كـ " زيد قائم "، وما كان بمنزلة أحدهما نحو : " ضُرب اللِّص" و"أقائم الزيدان" ،" وكان زيدٌ قائمًا " وظننته قائما "[2].

وعليه فأساس الجملة عند الأشقر هو" الإسناد" سواء أفاد أم لم يفد، فهي أعمُّ من الكلام، إذ كل كلام مفيد، وليس كلُّ جملة مفيدة، أمَّا الكلام فيشترط فيه الإفادة على خلاف الجملة، ويظهر لنا ذلك بشكل أوضح في الشكل التالي :



ولا يختلف الأمر عند "محمد سمير نجيب اللُّبدي" الذي يذهب إلى التفريق بين الجملة والكلام يقول:«الجملة هي لبنة الكلام المرسل وغير المرسل وعنصر فَقَارُه الرئيس، وقد اختُلف فيما إذا كانت مرادفة للكلام أو غير مرادفة، فقد اعتبرها الزمخشري في مفصله أنّها الكلام بعينه وأنّها كذلك ما دلَّت على قول مفيد فائدة تامة ، فيما اعتبر ابن هشام

[1] محمد سليمان عبد الله الأشقر،معجم علوم اللغة العربية ،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،بيروت،1415هـ/1995م،ص169.
[2] ابن هشام ،مغني اللبيب ،ج2،ص431.

مثل هذا القول وهمًا وغير صواب، وأنّ الجملة أعمُّ من الكلام إذ تشترط له الإفادة التي لا تجب في الجملة»[1].

بعد ذلك يقرر أنّ الجملة غير الكلام يقول :« ولا يسمَّى الكلام جملة إلاَّ إذا توافر له ركنان رئيسيان هما: الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، ولا يعني وجود الركنين بالضرورة توافر الإفادة التامة في انضمامهما بل يحتاجان مع وجودهما إلى مكملات وفضلات وهي في واقعها أجزاء هامة في التعبير لا تنسلخ عن أركانه في كثير من التركيبات فقد يتم الكلام بقولنا: قام علي وعلي قائم، ولكنه ناقص الإفادة في قولنا: احترم علي وعلي محترم إذ لا يتم الكلام إذا ذكرنا معمولا للحدث و قلنا في المثالين:احترم علي أستاذه، و علي مُحترِم أستاذه»[2].

فالجملة عنده أعمُّ من الكلام وهو يرى أنّ الفائدة وتمامها قد تحصل بعناصر غير أساسية في تركيب الجملة، على الرغم من وجود ركنيها الأساسيين المتمثلين في المسند والمسند إليه، نحو قوله تعالى: ﴿ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾[3]، فالفائدة هنا حصلت ب(وأنتم سكارى) وهي جملة حال، وهذه الجملة هنا تعدُّ فضلة في مصطلح النحاة، كذلك الفائدة ب(مرَحًا) في قوله جلّ من قائل ﴿ وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً﴾[4].

فالعبارات(وأنتم سكارى ومرحا) التي تعدُّ هنا فضلات في اصطلاح النحاة، هي الغاية والقصب في الحدث اللُّغوي، لأنّ الكلام لا يمكن أن يستغني عنها، فمعناه لا يكتمل إلاّ بذكرها، وبذلك يفقد أهم شروطه وهو حصول الفائدة وتمامها وقد قال بعضهم: «إنّ أكثر الفوائد إنّما تجتبى من الإلحاق والفضلات»[5].

---

[1] محمد سمير نجيب اللبُّدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، بيروت ، 1405هـ/ 1985م،ص52.

[2] المرجع نفسه، الموضع نفسه.

[3] سورة النساء، الآية : 43 .

[4] سورة الإسراء، الآية : 37 .

[5] ابن جني، المحتسب، ج1، ص 150.

أمّا "أحمد الهاشمي" فإنّه يشترط في الكلام تحقق "الإفادة" ليكتمل معناه، بينما الجملة فلا يشترط فيها سوى تحقق "الإسناد" يقول: «الكلام عند النحويين هو اللفظ المركَّب المفيد بالوضع العربي فائدة يحسن السكوت عليها» [1]، ويضيف قائلا: «الجملة هي مركَّب إسنادي أفاد فائدة و إن لم تكن مقصودة كفعل الشرط، نحو: "إن قام"، وجملة الصلة، نحو: "الذي قام أبوه" »[2].

الفريق الثاني:

و يضم هذا الفريق مجموعة من الدارسين الذين رأوا أنّ "الكلام" أعمُّ من "الجملة"، و هذا الرأي مخالف لما ذهب إليه الرضيّ و ابن هشام ومن تبعهما من الدارسين المحدثين، و قد اختار هذا المذهب المستشرق الألماني برجشتراسر الذي حاول أن يتطرق إلى الفرق بين الكلام والجملة، فرأى أنّ أكثر الكلام جمل، والجملة مركبة من مسند ومسند إليه. فإن كان كلاهما اسم أو بمنزلة الاسم، فالجملة اسمية، وإن كان المسند فعلا، أو بمنزلة الفعل، فالجملة فعلية[3]، أي أن الجملة تشترط التركيب الذي يجعلها إمّا فعلية أو اسمية، وهو بذلك متفق مع نحاتنا القدامى.

ويقول بعد ذلك :«ومن الكلام ما ليس بجملة ، بل هو تركيبات وصفية ،أو إضافية ،أو عطفية غير إسنادية ؛ مثال ذلك : النداء ،فإن (يا حسن) ليس بجملة ،ولا قسم من جملة كل كلام جملة»[4] ، فعنده كل جملة كلام وليس كل كلام جملة .

لكنه يطلق بعد ذلك على النداء مصطلح شبه الجملة فيقول :«والنداء وأمثاله نسميها أشباه جمل»[5]، ذلك أنّ هذا الكلام يشبه الجمل في أنّه يستقلُّ بنفسه ولا يحتاج إلى غيره

---

[1] أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، (د،ط) (د،ت)، ص9.

[2] المرجع نفسه، ص11.

[3] برجشتراسر ،التطور النحوي للغة العربية ،أخرجه وصححه وعلق عليه:الدكتور رمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة ، 1414هـ/1994م،ص125.

[4] المرجع نفسه،الموضع نفسه.

[5] المرجع نفسه،الموضع نفسه.

مظهرا كان أو مقدارا[1]، فأسلوب النداء مستقل بنفسه، ويؤدي معنًى كاملا، وهو كلام مفيد، ومع ذلك ليس جملة، وعليه فالجملة عنده عبارة عن :«مصطلح لنوع معين من التراكيب يتحقق فيه الإسناد بطرفيه، وأمّا التراكيب المفيدة غير الإسنادية فلا تسمى عنده جملة»[2].

و يعلّق "رمضان عبد التواب "على ذلك بقوله :«لا يقصد بشبه الجملة هنا ما نعرفه في النحو العربي من الظرف والجار والمجرور ، وإنَّما يقصد إلى ما يسميه الألمان SATZ âquivalent وهو النائب عن الجملة أو ما يسد مسدَّ الجملة ، ويمكن أن يسمى كذلك بالجملة ذات الطرف الواحد »[3].

ويوضح برجشتراسر أنّ شبه الجملة اسم في أكثر الحالات، ويمكن بأي حال من الأحوال أن يكون فعلا؛ لأنّ الفعل يساوي الجملة الكاملة، فأكثر أشكاله مركَّبة من ضمير هو المسند إليه، ومن مادة الفعل وهي المسند[4].

نستشف ممَّا سبق أنّ برجشتراسر يجعل التركيب شرطا لازما في الجملة، وأنَّ أكثر الكلام عنده جمل، أي أنّ من الكلام ما ليس جملة، وهو الذي سماه شبه الجمل مثل النداء، وأنّ الجملة عنده عبارة عن كلام مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره ظاهرا كان أم مقدرا .

ونجد هذا التفريق أيضا بين الجملة والكلام القائم على جعل الكلام أعمُّ من الجملة عند "محمد عبد الصمد زعيمة " ويظهر ذلك في قوله:«غير أنّ الجملة تختلف عن الكلام ؛لأنّها وحدة الكلام، لذا كانت كل جملة كلاما، وليس كل كلام جملة، والتمييز بين مصطلحي الكلام والجملة سهل ميسور، فالكلام يصدق على سلسلة من الجمل كما يصدق على سلسلة من الكلمات المترابطة لأداء معنى تام»[5].

---

[1] برجشتراسر ،التطور النحوي للغة العربية، ص125.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 48.

[3] المرجع نفسه،الموضع نفسه.التهميش.

[4] المرجع نفسه،ص126.

[5] محمد عبد الصمد زعيمة ،دراسات في علم اللغة المقارن،دار الثقافة ،(د،ط)،القاهرة ،1981،ص195.

وقد سلك هذا النهج "خليل أحمد عمايرة " فقد فرق بين الكلام والجملة فهو بذلك يحالف الزمخشري وابن يعيش ومن تبعهما، كما يخالف ابن هشام ومن سار على منهجه في أنّ الكلام أخصُّ من الجملة وهي أعمُّ منه، وقد عرَّفها بقوله:« نرى أنّ الجملة ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيدا لمعنى يحسن السكوت عليه، "فقام زيد"، "زيد مجتهد" جملة ، و"صه"، جملة، و" أف"، جملة، و "النار"، جملة، و"أخاك أخاك"، جملة و"إن تدرس تنجح"، جملة، و"والله إنّ محمدًا لرسولٌ" جملة ، ذلك لأنّ كل مجموعة مما سبق تؤدي بلبناتها كلها معنى يحسن السكوت عليه، ولو نقصت لبنة واحدة لاختل المعنى »[1].

في حين أنّ الكلام عنده :« تآلف عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعم ممَّا في الجملة وأشمل، وعلى ذلك، فقد كان القرآن كلام الله، والشعر والنثر كلام العرب»[2]، بمعنى أنّ الكلام عبارة عن جمل، وهذه الجمل تتحقق نتيجة الاتصال بين الأفراد والجماعات اللُّغوية، وهو بذلك أعمُّ من الجملة.

كما حدَّ عمايرة الجملة في ضوء الاتجاه التحويلي التوليدي بقوله:« الجملة هي الحد الأدنى من الكلمات (منطوقة أو مكتوبة) التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وهي إمّا أن تكون قد وضعت للبعد الدلالي الأول، وهو الإخبار المحايد ونسميه البنية السطحية ، فلا يقصد المتكلم بالجملة غير هذا البعد الدلالي وتسمى من حيث المعنى الجملة التوليدية ذات البنية سطحية، أمّا من حيث المبنى فتأخذ اسمها من الجملة الاسمية أو الفعلية طبقا لـ (العبرة بصدر الأصل)... »[3].

ذلك أنّ الحد الأدنى من الكلمات تشكل تركيبا له معنى مفيد، يتميز بأنّه يتحقق بتركيب الكلمات وتلازمها لا بانفرادها وأساس ذلك أنَّ المعاني التامة كي تتحقق لا بد أن

---

[1] خليل أحمد عمايرة ،في نحو اللغة وتراكيبها ،عالم المعرفة للنشر والتوزيع،ط1،جدة ، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984م ، ص77،78.

[2] المرجع نفسه،ص78.

[3] خليل أحمد عمايرة ،المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي ، دار وائل للنشر والتوزيع ،ط1، عمان ، الأردن ،2003م،ص138.

تجري في تركيب من الألفاظ متضمنة مسندا ومسندا إليه ، وهو التركيب الذي تكون عليه الجملة في أقصر صورها، وبخاصة التوليديتين منهما [1].

كما تبدى "لعبد الرحمن أيوب" من خلال تعريفات النحاة للكلام أنّه يصلح لأنّ يطلق على جملة واحدة، كما يصلح لأن يطلق كذلك على عدد لا حصر له من الجمل وهو يرى . تبعا لهذا التصور . أنّ الكلام عن أعمُّ من الجملة [2].

ويبدو من نظرته هذه أنّه يؤمن بما ذهب إليه الأصوليين حين جعلوا الكلام أعمُّ من الجملة ،إذ يذهب هؤلاء إلى أنّ الكلام هو ما يتكلم به، سواء أكان كلمة مفردة ، أم جملة كلمات مفردة أو مركّبة، وهم لا يشترطون حصول الفائدة لا في الكلام ولا في الجملة [3].

المبحث الثاني: نظرة الدارسين المحدثين إلى الجملة العربية من حيث التقسيمات:

لقد تعددت تقسيمات الجملة العربية عند الدارسين، واختلفت تقسيماتهم باختلاف وجهاتهم في البحث وغايتهم منه، فقد قسمها القدامى إلى اسمية وفعلية، وزاد بعضهم الظرفيّة، والبعض الآخر زاد الشرطية، ووضعها البلاغيون في إطارين إنشائية وخبرية، أمّا علماء اللغة المعاصرون فقد تعددت تقسيماتهم للجملة العربية، فمنهم من يميل إلى التقسيم الذي سار عليه جمهور النحاة، وهو تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية ورأى أنّ هذا التقسيم ينسجم وطبيعة اللغة، والبعض الآخر أضاف الظرفية والبعض الآخر أضاف الشرطية، والبعض الآخر حاول التفَلُتْ من إسار هذا التقسيم، لكنّه ظلّ رغم ذلك مشدودًا إلى نطاقه، على الرغم مما ابتدعه من إضافات إلى هذه التصنيفات ومن أبرز هذه التقسيمات نذكر:

---

[1] ينظر: رابح بومعزة ،الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفيّة في النحو العربي ، ص30.

[2] ينظر:عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ،ص125.

[3] مصطفى جمال الدين ، البحث النحوي عند الأصوليين ، دار الهجرة ، ط2،قم ،إيران ،1405هـ، ص243.

1 . أقسام الجملة العربية عند عباس حسن:

قسم عباس حسن الجملة إلى ثلاثة أقسام جاعلا فكرة الإسناد متضمنة في كل قسم، وربط هذه الأقسام بنوع المسند فيها، قال: «إنّ الجملة ثلاثة أنواع :

أ . الجملة الأصلية : وهي التي تقتصر على ركني الإسناد؛ أي على المبتدأ مع خبره. أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل.

ب . الجملة الكبرى: وهي ما تتركّب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية: نحو: الزهر رائحته طيبة، أو الزهر طابت رائحته .

ج . الجملة الصغرى: وهي الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبرًا لمبتدأ»[1].

وقد نقل "عباس حسن" هذا التقسيم عن ابن هشام، ولكنّه لم يشر إليه صراحة، ويفهم ذلك في قوله: «يقول النُّحاة إنّ الجملة ثلاثة أنواع »[2]، وذكر الأنواع الثلاثة، فقد صنّف الجملة إلى اسمية وفعلية بحسب الصَّدَارة، نحو: "زيد أبوه غلامه منطلق" وجملة صغرى، نحو:"أبوه غلامه منطلق"، وصغرى بالنسبة إلى "زيد"[3] .

ويذهب أحد الباحثين المعاصرين إلى القول بأنّ الجملة الكبرى والصغرى لا تصلحان أن تكونَا قسمًا من أقسام الجملة، لأنّه لا فرق بينها وبين غيرها إلاّ أنّ في أحد أجزائها مركب إسنادي[4].

لكن "عباس حسن" في موضع آخر من كتابه يقدم تقسيمًا آخر للجملة ويجعلها قسمات اسمية وفعلية، يقول:«الجملة كلمتان أساسيّان لابدّ منهما للحصول على معنى مفيد؛ كالفعل مع فاعله، أو مع نائب فاعله؛ في مثل: فرح الفائزُ، وأُكْرِمَ النابغ، وتسمى هذه الجملة: "فعلية" ؛ لأنّها مبدوءة أصالة بفعل، وكالمبتدأ مع خبره، أو ما يغني عن الخبر

[1] عباس حسن، النحو الوافي ، ج1، ص16.

[2] المرجع نفسه،الموضع نفسه.

[3] ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب، ص35، 36.

[4] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص61.

في مثل: المال فاتن، وهل الفاتنُ مالٌ؟، وتسمى هذه الجملة "اسمية " لأنّها مبدوءة أصالة باسم»[1]. بعد ذلك ينتهي إلى القول: « فالجملة إمّا اسمية أو فعلية»[2].

معنى هذا أنّ "عباس حسن " في تصنيفه الجملة التزم التقسيم الشكلي؛ أي بحسب ما تبدأ به، ولهذا فهو يتفق مع النحاة القدامى الذين يقسمون الجملة بحسب الصدارة، إلاّ أنّ الجديد الذي قدّمه أنّه أضاف مصطلح (الجملة الأصلية)، ليتجاوز النقص الذي وقع فيه ابن هشام الذي أطلق مصطلح (الجملة الصغرى)، ومصطلح (الجملة الكبرى) و(الجملة ذات الوجه) و(ذات الوجهين)، على الجمل التي يتعدد فيها الإسناد، ومن ثم ينبغي أن يدرك حاجة هذا النوع إلى مصطلح يميزه وهو مصطلح (الجملة البسيطة) وهذا المصطلح قادر على تمييز هذا النوع من الجمل في مقابل تعبير (الجملة المركبة) التي يتعدد فيها الإسناد[3].

والجدير بالذكر أنّ "عباس حسن" يطلق على التركيب غير المستقلة التي تقع خبرًا عن مبتدأ جملة صغرى، متابعًا في ذلك ابن هشام، ولكن نجده في موضع آخر يضطرب فلا يسميها جملة ولا كلامًا؛ وذلك لأنّ ليس لها كيان معنوي مستقل[4].

أقسام الجملة عند إبراهيم أنيس:

صنّف أنيس الجملة العربية على أساس فكرة الإسناد، وقد أقام تصنيفه هذا بالنظر إلى المسند وأنّ كل نمط جملي يمتاز عن غيره بدلالته، وعليه فقد قسم الجملة إلى نوعين[5].

أولهما: تل التي تشمل على "فعل" يقوم فيها بعمل "المسند"، نحو قوله تعالى:﴿ خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهمْ﴾[6]، وقوله تعالى: :﴿مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾[7].

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي ، ج1، ص466.

[2] المرجع نفسه، الموضع نفسه.

[3] ينظر: على أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص124.

[4] عباس حسن، النحو الوافي ،ج1، ص15،(التهميش ، 2 . أ).

[5] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ، ص306، 318.

[6] سورة البقرة، الآية: 7.

[7] سورة الأحزاب، الآية: 4.

ففي مثل هذه الجمل قد يكون "الفعل" على تلك الصيغة التي يسميها النحاة بالماضي، أو قد يكون على تلك الصيغة التي يسمونها بالمضارع، ثم قد تكون الجملة في كل من الحالتين السابقتين جملة مثبتة أو منفية[1].

ثانيهما: وهي ما يكون فيها المسند وصفًا مشتقًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[2]. وهي ما اصطلح عليها النحاة والبلاغيين بالجمل الاسمية، ويقسمها أنيس . أي الجملة الاسمية . إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي :

أ . جمل يكون فيها المسند إليه معرفة والمسند نكرة، وهي قسمان أيضا:

1 . تلك التي يكون فيها المسند وصفًا منكرًا، أو اسما منكرًا، نحو قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، ونحو قولنا : العلم نور[3].

2 . تلك التي فيها المسند ما سمي بشبه الجملة؛ أي الجار والمجرور والظروف، نحو قوله تعالى:﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى ﴾[4]، وقوله جلَّ من قائل: ﴿ لِّلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ﴾[5].

ويذهب أنيس إلى أنّ تقدم المسند أو تأخره، لا يحدث فرقًا في المعنى، وأنّ ذلك يحدث . على الجملة . في إطار الرغبة في تنويع الأسلوب ليس إلاّ[6].

إلاّ أنّ المتعارف عليه أنّ التقديم والتأخير يجريان في ظل العناية بفكرة معنية والقصد إلى تأكيدها نفيًا أو إثباتًا[7].

ب . جمل اسمية فيها يكون كل من المسند والمسند إليه منكرًا، و لها حالتين:

---

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ، ص306، 307.

[2] سورة الحجرات، الآية :7.

[3] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ، ص318.

[4] سورة النجم، الآية : 21.

[5] سورة البقرة، الآية : 142.

[6] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ، ص322.

[7] المرجع نفسه، ص 223.

1. حين يوصف المسند إليه بوصف يخصصه أو يقلل من عموميته نحو قولنا: أسيفٌ مغلول خير من سيف مصقول؟ . وهنا تلتزم الجملة صورة واحدة فيها يتقدم المسند إليه على المسند .

2 . عندما يكون المسند جارًا ومجرورًا أو ظرفًا، نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾[1]. وهنا ترى الجملة المثبتة تلتزم صورة واحدة فيها يتقدم المسند[2].

ج . جمل اسمية يكون فيها كل من المسند والمسند إليه معرفة؛ نحو قولنا: زيد المنطلق، المنطلق زيد[3].

إنَّ من يدقق النظر في التقسيم الذي أورده أنيس يلاحظ أنّه قد صنف الجمل مسندًا إلى طبيعة المسند، غير آبهٍ بأثر موقع المسند من الجملة.

أقسام الجملة عند مهدي المخزومي :

تأثر المخزومي بإبراهيم أنيس في تقسيم الجملة على أساس معيار الإسناد، ولكنّه كان أدق منه في تحديد أصناف الجملة وفق هذا المعيار، ومن جديد تقسيمه للجملة العربية انتقاده طريقة القدامى في التقسيم، ويوضح ذلك قائلا: «ينبغي أن يُبنى تقسيم الجملة على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة ويستند إلى ملاحظة الجمل، ومراقبة أجزائها في أثناء الاستعمال، وينبغي أن يستند تقسيم الجملة إلى المسند لا المسند إليه كما فعلوا، لأنّ أهمية الخبر أو الحديث إنّما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة وعلى ما للمسند من دلالة»[4]، وعليه فإنّ قوله هذا يستند إلى:

1 . اعتماد التقسيم بناءً على الوظيفة.

2 . اعتماد المسند لا المسند إليه أساسًا لذلك التقسيم.

---

[1] سورة الرحمن، الآية: 68.

[2] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص164.

[3] المرجع نفسه، ص223.

[4] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتطبيق، شركة ومطبعة البابلي الحلبي، ط1، مصر،1966م، ص68، نقلا عن : ليث أسعد عبد الحميد، الجملة الوصفية في النحو العربي، دار الضياء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1427هـ/2006م، ص22.

وقد دأب أكثر النحاة على تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، وهو تقسيم يقره الواقع اللُّغوي على رأي المخزومي [1]، فالجملة الاسمية عندهم هي التي تبدأ بالاسم، والجملة الفعلية هي التي تبدأ بالفعل، أو كما قال ابن هشام :«الاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون، والفعلية هي التي صدرها فعل كقام، وضُرِبَ اللِّص، وكان زيدٌ قائمًا، وظننته قائمًا، ويقوم زيدٌ وقُمْ» [2].

ويرى "المخزومي" أنّ هذا التحديد للجملة الاسمية والجملة الفعلية تحديد ساذج لأنّه يقوم على أساسٍ من التفريق اللفظي المحض، وكان على النحاة أنْ يبحثوا على أساس آخر للتفريق بين النوعين [3].

ويرى "المخزومي" أنّ هذا التحديد قد جرَّ الدارسين القدامى إلى مشكلات جمّة لجأوا فيها إلى التأويل والتقدير، وتحميل الأسلوب العربي ما لا يحتمل، الأمر الذي دفع به إلى وضع تحديد للجملتين يقوم على إدراك المعنى الذي تحمله العبارة الفعلية والعبارة الاسمية. فالفعلية هي التي يدُلُّ فيها المسند على التجدد، والاسمية هي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت [4].

ولقد أفاد "المخزومي"، في تحديده المذكور للجملة الاسمية والفعلية مما ذهب إليه "الجرجاني" في قوله:« إنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئًا بعد شيء، وإمّا الفعل فموضوعه أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئًا بعد شيء . فإذا قلت: زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق فعلاً من غير أنْ تجعله يتجدد، ويحدث منه شيئًا فشيئًان بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل وعمرو قصير، فكما لا يقصد هاهنا إلى أنْ تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدثن بل توجِّهما وتثبتهما فقط وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: زيد

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي ، نقد وتوجيه، ص39.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص433.

[3] مهدي المخزومي، في النحو العربي ، نقد وتوجيه، ص39.

[4] المرجع نفسه، ص41، 42.

منطلق لأكثر من إثباته لزيد، وأمّا الفعل فإنّه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: زيد، ها هو ذا ينطلق فقد زعمت إنّ الانطلاق يقع من جزءً، وجعلته يزاوله ويُزَجِّيه ، وإن شئت أن تُحسَّ الفرق بينهما من حيث يلطف فتأمل هذا البيت:

لا يألَفُ الدرهم المضروب صرتنا لكن يمرُّ عليها وهو منطلق

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل، لكان يمرُّ عليه، وهو ينطلق،لم يحسُن»[1].

وليس القصد من ذلك أنّ الجرجاني وضع تحديدًا مميزًا للجملتين الفعلية والاسمية، ولكنّه حدد موضوع كل من الفعل والاسم، الأمر الذي حدا من جاء بعده، ممن أفاد رأيّه المذكور بأن يضع هذا التحديد.

وقد أخذ "المخزومي" على "ابن هشام" تقسيمه الجملة إلى : اسمية وفعلية وظرفية، وتقديمه الاسمية على الفعلية باعتبارها الأصل، ورأى أنّ هذا الأمر ينافي في الحقيقة اللّغوية القائلة بأنّ الفعل أصل الاسم ، كما أخذ عليه اعتباره جملتي (هيهات العقيق وقائم الزيدان) جملتين اسميتين، في حين أنّ(هيهات) فعل في نظر الكوفيين وفي نظره، والزيدان في الجملة الثانية فاعل لا مبتدأ .

واستنتاجًا مما تقدم فالجملة عند "المخزومي" اسمية وفعلية لا غير، منكرا استقلال الجملة الظرفية . عند ابن هشام . بقوله: «ولنا فيما قاله رأي آخر، لا يقره فيما ذهب إليه، لأنّ الجملة الظرفية التي عدّها قسمًا ثالثا إن كان الظرف معتمدًا فجدير بها أنْ تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمدًا فهي من الجملة الاسمية، فلا حاجة لنا إلى تكثير الأقسام»[2].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص146.

[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي ، نقد وتوجيه، ص51، 52.

أولا : الجملة الفعلية : وهي الجملة التي يدلُّ فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددًا، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلاً[1].

ويرى "إبراهيم السامرائي " أنّ التجدد في الجملة الفعلية لا يكون إلاّ في الأفعال التي تفيد التجدد فعلاً، وأمّا الأفعال التي تدلُّ على أحداث منقطقة ك(سافر وذهب ومات)، فليس فيها من التجدد شيء، وليس لنا أن نربط التجدد بالفعل، لأنّه ليس من منهجنا، ولأنّ الشواهد لا تؤيد هذا التجدد المزعوم . على حدِّ تعبيره . لأنّ هذا التجدد لا يصلُح أنْ يكون إلاّ مادة للنقد البلاغي[2].

وعلى هذا النحو كان موقف " نعمة رحيم العزاوي " الذي يرى أنّ التجدد إن كان صالحًا للجملة الفعليّة المضارعيّة، فإنّه لا يصلح للجملة الفعلية الماضوية[3].

ويتجاوز "المخزومي" وجهة النظر التقليدية التي تعدّ جملة (طلع البدر) جملة فعلية وجملة (البدر طلع) حملة اسمية ، فيقول بأنّ كلتا الجملتين فعليّة تتألف من فعل وفاعل، لأنّ ذلك سيجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة القدماء أنفسهم فيها أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي، وهو يذلك يرى أنّ المعنى أدلُّ على نوع الجملة من مكوناتها، الشكلية[4].

والذي دعا النحاة القدامى إلى اعتبار جملة " البدر طلع" جملة اسمية «هو ما ألزموا به أنفسهم، وألزموا به دراستهم من منهج ليس من طبيعة اللغة في شيء» [5] وكان منهجهم هذا يقتضي منع تقدير الفاعل على الفعل، وذلك لعلل شتى فقد علل "ابن

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، ص41.

[2] ينظر : إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته ، ص204.

[3] نعمة رحيم العزاوي، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص112.

[4] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي ، نقد وتوجيه، ص42.

[5] المرجع نفسه، ص43.

الأنباري"(ت577 هـ) ذلك بأنّ :«الفاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة وهي الفعل» [1]. وإلى مثل مقالته هذه يذهب ابن يعيش الذي علل وجوب تأخير الفاعل عن الفعل بقوله: «إنّما وجبَ تقديمُ خبر الفاعل لأمرٍ وراء كونه خبرًا، وهو كونه عاملاً فيه؛ ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول؛ وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه» [2].

وتظهر سيطرة المنهج العقلي على هذين التعليلين، وهو لا يصلح لتفسير الظواهر اللُّغوية، ويؤدي إلى إبعاد الدرس النحوي عن جو البحث اللغوي [3].

ولم ينفرد الدارسون المحدثون بهذا الرأي . أي جواز تقديم الفاعل على الفعل . وإنّما سبقهم في ذلك نحاة الكوفة، الذين احتجوا لمذهبهم هذا القول الزباء:

ما للجمال مشيُهُا وئيدًا   أجندلاً يحملن أم حديدًا [4].

ثانيا: الجملة الاسمية:

وهي التي يدلّ المسند على الدّوام والثبوت، أو هي التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا ثابتًا غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسمًا [5].

وما يمكن ملاحظته هنا أنّ المخزومي قد أقحم المعنى في تقسيمه الجملة إلى فعلية واسمية، باعتماده على دلالة المسند على التجداد والدوام والثبوت، في حين أنّ المسند في واقع الأمر عبارة عن مفهوم تركيبي.

أقسام الجملة عند محمد حماسة عبد اللطيف:

قسم "محمد حماسة عبد اللطيف" الجملة بالاعتماد على الإسناد إلى ثلاثة أقسام:

1 . الجمل التَامَّة الإسنادية: وهي الجملة المستقلَّة التي يتلازم فيه المسند والمسند إليه، ويعرفها بقوله:«وهي الجملة الإسنادية التي يكون الإسناد فيها مقصودًا بالذات، ويلزم فيها

---

[1] ابن الأنباري (أبي البركات)،أسرار اللغة العربية، عنى بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي،(د.ط)، دمشق، (د.ت).

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، المفصل للزمخشري، ج1، ص201.

[3] نعمة رحيم العزاوي، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص113.

[4] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي ، نقد وتوجيه، ص44.

[5] المرجع نفسه، ص42.

تضام عنصري الإسناد، ولا يحذف أحدهما إلاّ إذا دلّت عليه قرينة حالية أو مقالية»[1]، ويوجد تحت هذا القسم الجملة الاسمية والجملة الفعلية والجملة الوصفية.

ويرى أنّ الجملة الاسمية هي التي تتألّف من مسندٍ ومسندٍ إليه، ولا يكون (المسند إليه) إلاّ اسمًا أو ضميرًا، وأمّا (المسند) فيكون وصفًا أو ما ينقل إليه من الاسم أو الجملة أو الجارّ والمجرور أو الظرف، نحو: " محمد مجتهد" و" محمد أخوك" و" محمدٌ ليس في البيت"، و" ومحمدٌ عندك" ، و" محمد حضرَ" كما يرى أنّ الجملة المقدرة ب"كان" جملة اسمية وليست فعليّة، فهي مؤلفة من (فعل + فاعل) أو (فعل + نائب فاعل) ولا تكون الرتبة فيها إلاّ محفوظة، فالجملة من نحو:" محمد قام" اسمية وليست فعلية؛ لأنّ القول بفعليتها يمكن أن يؤدي على اللُّبس بين الجملتين الاسميّة والفعلية، وأمّا الجملة الوصفيّة، فيرى أنّها جملة لها خصائصها التي يميّزها عن غيرها، لذا يجب أن تفرد بقسم خاص بها لا أن تكون ضمن غيرها، وتتألف هذه الجملة بدورها من : وصف + اسم مرفوع أو ضمير شخصي منفصل للرفع، نحو قولنا : " أناجح أخوك؟". و"ما حاضرٌ أنتم" و"ما محبوب الخائنون"... إلخ[2].

ومن خصائص الجملة الوصفيّة عدم دخول النواسخ عليها عدا (ليس)، وتكون الرّتبة فيها محفوظة؛ أي: يجب تقدُّم الوصف وتأخر المرفوع، ومن مميزاتها أيضا ألاّ يوجد تطابق . من حيث العدد . بين الوصف والاسم المرفوع بعده، فالوصف لا يكون إلاّ مفردا، أمّا الاسم المرفوع، فيكون مثنى أو مجموعا، وكذلك لا يجوز حذف أحد ركنيه[3].

2 . الجمل الموجزة: وهي الجمل التي لا تتألّف إلاّ من طرف واحد إذ يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد ويحذف العنصر الثاني، حذفًا واجبًا أو غالبًا، وقسَّم الجمل الموجزة إلى ثلاثة أقسام:

---

[1] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص78.

[2] المرجع نفسه ، ص79- 86.

[3] المرجع نفسه، ص85،87.

أ . الجمل الفعليّة الموجزة: وهي الجمل التي يستتر فيها الفاعل وجوبًا، ولا يكون ذلك إلاّ في حالتي التكلُّم مطلقا، وأمر المخاطب المفرد، نحو: أتكلَّم، نتكلَّم، تتكلَّم، استقم فصورة الفعل هنا تغني عن وجود الطرف الآخر، وعند إعراب الفعل (أتكلَّم)، يقال إنّه فعل مضارع للمتكلِّم[1].

ب . الجملة الاسميّة الموجزة: هي: « كل اسم أفاد معنى مستقلا يحسن السُّكوت عليه عند ذكره» [2]، فمن ذلك مثلا قولنا: إنّ الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو المعية، نحو: "كل رجل وضعيته"، فيرى أنّ هذه الجملة مفيدة، ولا داعي لتقدير خبر محذوف وجوبا تقديره "مقترنان" [3].

ج . الجملة الجوابيّة الموجزة: ويعني بها:« كلّ ما كان إجابة لسؤال وكان مكتفيا بنفسه، مغنيا في موقفه عمَّا سواه، مفهما للمراد» [4]، كأدوات الجواب؛ ذلك أنّها لا تقال معزولة عن سياق معين يكشف المعنى المراد[5].

3 . الجمل غير الإسناديّة: وتعني عنده: «الجملة التي يمكن أن تعدَّ جملا إفصاحيّة أي أنّها كانت في أوَّل أمرها تعبيرا انفعاليا يعبِّر عن التعجب أو المدح أو الذم أو غير ذلك من المعاني التي أخذ التعبير عنها صورة محفوظة ثم جمد بعض عناصرها على صيغته التي ورد بها فجرى مجرى الأمثال»[6].

ومن الجمل التي وضعها في هذا القسم من أقسام الجملة ما يلي:

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص90،91.

[2] المرجع نفسه، ص91.

[3] المرجع نفسه، ص92،93.

[4] المرجع نفسه ، ص95.

[5] المرجع نفسه، ص96.

[6] ينظر المرجع نفسه، ص97.

أ . جملة الخالفة: عرَّف "تمّام حسّان" الخوالف بقوله: «الخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحيّة؛ أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه»[1].

ب . الجملة التعجبية[2] : نحو: "ما أعظم اللهَ"، و"ما أجمل السماءُ".

ج . جملة المدح والذم : يرى "حماسة" أنّ "نعم" و "بئس" و "حبَّذا"، و "لا حبَّذا"، ليست أفعال، نحو: "نعم الرجلُ زيدٌ"، و"نعم رجلاً زيداً"[3].

د . جملة خالفة الصوت: وهي ما وُضع لخطاب ما لا يعقل أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين، من أجل الزجر أو الدعاء أو لحكاية الأصوات[4].

هـ . الجملة الندائيّة: نحو: "يا زيدٌ"[5].

و . الجملة القسميّة: وهي نوع من أنواع الجمل غير الإسناديّة، نحو قولنا: "والله وبالله وتالله".

ن . الجملة التحذيريّة والإغرائيّة: وهي من الجمل التي تؤدَّى بأساليب لغويّة خاصة وللتحذير ثلاث صو، نحو: "إيَّاك والشرَّ" و" رأسك والسيف" و "الضيغمَ الضيغمْ"، أمّا الإغراء فله صورتان، نحو: "أخاك أخاك" و "أخاك والإحسانَ إليه"[6].

وقد مرَّ بنا أنّ جملة الخالفة (غير الاسناديّة) على أنواع، أخذ منها "حماسة عبد اللطيف" أربعة من الدكتور "تمّام حسّان" هي: خالفة الإخالة، وخالفة التعجب، وخالفة المدح والذم، وخالفة الصوت[7].

---

[1] ينظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص113.

[2] تسمى عند بعض الدارسين بـ "الصيغ الجاهزة".

[3] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص202-206.

[4] المرجع نفسه ، ص106.

[5] مرجع نفسه، ص107.

[6] المرجع نفسه.ص108.

[7] تمّام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها، 113 . 115.

ممّا سبق يظهر أنّ "حماسة عبد اللّطيف" راعى في تقسيمه للجملة المعنى الإسنادي ورأى أنّ الأداة لا تصلح أن تكون أساسًا في هذا التقسيم، فهي تقوم بوظيفة الرَّبط، ولذلك لا توجد جملة منسوبة إليها، وبناءً على ذلك رفض القول بوجود الجملة الشرطيّة قسما من أقسام الجملة[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ "حماسة عبد اللّطيف " قد حصر الجملة ال تامَّة الإسناد في نوعين ويظهر ذالك في قوله : «وقد صَنَّفت أنواع الجمل في العربية بناءً على فكرة الإسناد إلى نوعين :اسميّة، و فعليّة، وأمكن بسهولة ردُّ كلُّ النماذج الأخرى إلى هذين النوعين، فالشرطيّة أمكن ردُّها إلى الفعليّة ، وأمّا الظرفيّة .. . فيمكن ردُّها إلى الجملة الاسميّة»[2].

يلاحظ على هذا التعريف أنّ الجملة الشرطيّة والجملة الظرفيّة ترجعان في الأصل إلى الصنفين الرئيسين ، الجملة الاسميّة و الجملة الفعليّة، لكنَّه يناقض نفسه عندما جعل الجملة التامَّة الإسناد . كما مرَّ بنا آنفا . ثلاثة أنواع هي: الاسميّة، والفعليّة، والوصفيّة، لا نوعين.

ويرى أحد الدّارسين المحدثين أنّ الاقتصار علي التقسيم الشّكلي للجملة الاسميّة والفعليّة والشرطيّة والظرفيّة: «يضيق البحث في الجملة ؛ لأنّه يستعبد الجانب الدلالي في دراسة الجملة وهذا ما يدعو إلى الاتساع في تقسيمات الجملة وتشمل أنواع أخرى لم تدرس في الماضي دراسة معنويّة، وتوضع لها الحدود والدلالات كالجملة القسم يّة وهي جملة لها أركانها وطرائق نظمها، ولجوابها شروط ومواصفات ولها اشتراك مع الجملة الشرطيّة، ومثلها الجملة الاستفهاميّة التي تعدُّ نمطا خاصًا من الكلام له حروفه وأسماؤه وأساليب التعبير في الحالات المختلفة، وكذا الحال في جملة النفي، وجملة التمني، وجملة الترجي،

---

[1] محمد حماسة عبد اللّطيف،العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص63.

[2]محمد حماسة عبد اللّطيف، في بناء الجملة العربية، ص48،49.

وجملة المدح والذّم، وجملة التعجب وغيرها من الجمل» [1].فهو يرى أنّ كل جملة من هذه الجمل له كيان قائم بنفسه، وعليه ينبغي أن تدرس هذه الجمل بصورة مستقلّة، مع الأخذ بالحسبان خصوصية كل جملة ومعانيها وأبنيتها وطرائق نظمها.

أقسام الجملة عند تمّام حسّان:

قسّم "تمّام حسّان" الجملة تقسمين رئيسين:

أولا: من حيث المبنى قسَّمها إلى:

1 . جملة اسميّة: وتتكوَّن من مبتدأ وخبر [2].

2 . جملة فعليّة : وتتكوَّن من فعل وفاعل أو من فعل ونائب عن الفاعل [3].

3 . جملة وصفيّة: وتتكوَّن من ركنين اثنين:

أمّا الرّكن الأول: اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو صيغة المبالغة، أو الصفة المشبهة، أو أفعال التفضيل.

أمّا الركن الثاني : فهو معمول هذه الصفات[4].

4 . جملة شرطيّة: وتتكوَّن بدورها من الشرط والجواب، وتنقسم إلى: امتناعيّة وإمكانيّة، قصد بالامتناعيّة ما يكون مدلول الشرط ممتنع التحقُّق وبالإمكانيّة ما كان تحققه ممكنا [5].

يفهم من هذا أنّ "تمّام حسّان" قد اتَّفق مع النحاة القدامى في ثلاثة أقسام هي: الجملة الاسميّة، والفعليّة، والشرطيّة، وأضاف قسما جديدا خاصا به هو الجملة الوصفيّة.

ويذهب "تمّام حسّان" إلى القول أنّ الوصف يمكن أن يكون نواة لجملة أصليّة باعتباره شبيه بالفعل نحو قولنا: "أقائم زيد؟"، مثلما يمكن أن يكون نواة لجملة فرعيَّة، نحو "زيد

[1] كريم حسين ناصح الخالدي، نظرات في الجملة العربية، ص23.

[2] تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 1425 هـ / 2004 م، ص105.

[3] المرجع نفسه، ص123.

[4] المرجع نفسه، ص127.

[5] المرجع نفسه، ص133.

قائم أبوه"، والأمر نفسه بالنسبة للأوصاف الأخرى. ومعنى ذلك أنّ الجملة الوصفيّة عنده تنقسم إلى قسمين: أصليّة وتكون مستقلّة، وأخرى: فرعيّة وهى ما لم تتمتع بالاستقلاليّة[1].

ثانيا: من حيث المعنى قسّمها إلى: جملة خبريّة وجملة إنشائيّة[2].

1 . الجملة الخبريّة: وقد جعلها ثلاثة أنواع هي : مثبتة ومنفية ومؤكّدة.

2 . **الجملة الإنشائيّة:** وجعلها نوعين هما:

أ . إنشائيّة طلبيّة: وتشمل صيغ: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتخصيص، والتمني، والدعاء، والنداء.

ب . إنشائيّة إفصاحيّة: وتضمُّ: القسم، والالتزام، والتعجب، والمدح والذم، والاخالة[3]، والتعاقد، والحكاية[4].

والغريب في الأمر أنّ "تمّام حسّان" عندما قسَّم الجملة بحسب معناها في خلاصته النحويّة جعل الجملة الإنشائيّة نوعين: إنشائيّة طلبيّة وإنشائيّة إفصاحيّة، غير أنّه في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) جعل الجملة الإنشائيّة ثلاث أنواع لا نوعين، فقد أضاف الجملة الشرطيّة إلى الطلبيّة الافصاحيّة، كما يظهر ذلك في المخطط الذي وضعه لتوضيح أنواع الجمل [5]. في حين جعل الجملة الشرطيّة قسيما للجمل الاسميّة والفعليّة بحسب المبنى في خلاصته النحويّة[6].

نخلص ممّا سبق إلى القول أنّ تقسيم "تمّام حسّان" للجملة من حيث المبنى إلى اسميّة وفعليّة وشرطيّة هو تقسيم سبقه إليه القدامى، إلاّ أنّ الجديد الذي قدّمه هو القول بالجملة الوصفيّة. كما أنّ تقسيمه لها بحسب المعنى لا يختلف كثيرا عن تقسيم القدامى، غير أنّه يختلف معهم في استخدام بعض المصطلحات.

---

[1] ينظر : تمام حسان، الخلاصة النحوية ، ص127.

[2] تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2007، ص160.

[3] يقصد بجملة الإخالة: الجملة المشتملة على ما يسميه النحويون أسماء الأفعال.

[4] ويقصد بالحكاية: الجمل المشتملة على ألفاظ أصوات ما لا يعقل.

[5] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص244.

[6] تمام حسان ،الخلاصة النحوية، 105- 136.

أقسام الجملة عند محمد إبراهيم عبَّادة:

من المحاولات البارزة في تقسيم الجملة العربية محاولة "إبراهيم عبّادة" فقد عرض لتصنيفات النحاة للجملة، ودرس محاورها ومركباتها.

هذا ويطرح عبّادة مجموعة من التساؤلات ثم يقدم الإجابة عنها: "متى تنتهي الجملة الاصطلاحيةِ؟ أتنتهي عند اكتمال المعنى الذي يريده المتكلم؟ أم تنتهي عندما يجوز الوقف الذي لا يخل بالمعنى؟ أم تنتهي عندما يستوفي الرُّكنان متعلقاتهما؟" [1]. وفي تقييم هذه الاحتمالات الثلاثة ينفي عبّادة اعتماد المعنى معيارًا لأنّ المعنى قد يمتد إلى طول غير محدد. وهذا الموقف مقبول لأنّه ليس للمعنى معيار من حيث نقطة البدء ونقطة الانتهاء. أمّا بالنسبة للوقف فإنّه أمر نسبي يتداخل مع المعنى في كونه موضع خلاف في معياره ومدته. ويخلص عبّادة إلى تبني الاحتمال الثالث وهو استيفاء الرّكنين . مسند والمسند إليه . متعلقاتهما ولا ينكر أنّ نحاة العربية قد اعتبرو ا الرُّكنين أساس الجملة العربية[2].

ويطرح عبّادة تقسيما لأنواع من حيث التركيب وبحسب هذا التقسيم تكون جملة واحدة مما يأتي :

1 . الجملة البسيطة : وهي المكوّنة من مركّب إسنادي واحد ويؤدِّي فكرة مستقلة سواء أبُدئ المركَّب باسم أو بفعل أو بوصف وذالك نحو: "الشمسُ طالعةٌ"، "حضر محمدٌ"، "أقائم أخواك؟"[3].

2 . الجملة الممتدّة: وهي التي تحتوي على إسناد واحد وامتدادات غير إسناديّة لأحد عنصري الإسناد أو لكليهما، نحو: "حضر محمد صباحًا"[4].

ووسائل امتداد الجملة وتطويلها متنوعة أجملها عبّادة فيما يلي:

---

[1] محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص40.

[2] ينظر : المرجع نفسه ،ص31.

[3] محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، مكوناتها، أنواعها، تحليلها، ص136.

[4] ينظر المرجع نفسه، الموضع نفسه.

أ . ذكر ما يتعلق بالفعل من مفعول به أو ما يدّل على زمانه أو مكانه أو درجته أو نوعه أو علته أو آلته، وذلك نحو:

. أكرم محمد الضيف .

. أعطى محمد فاطمة كتابا.

. وقف العصفور فوق الغصن.

. سجد المصلى سجودًا .

. سجد المصلى سجود الخاشعين.

. سجد المصلى سجدتين.

. وقفت إجلالاً.

. يكتب محمد بالقلم.

ويشير إلى أنّ هذه المتعلقات أو بعضها قد تجتمع في جملة ممتدة نحو: "يقرأ محمدٌ القرآنَ صباحًا قراءةً صحيحةً خاشعًا طاعة لله".

ب . ذكر ما يتعلق باسم سواءً أكان الاسم طرفا في الإسناد أم لا، ويكون ذلك بذكر نعت أو توكيد أو بدل أو معطوب أو حال. وذلك نحو: "حضر الوزير" ، "حضر الوزير نفسه"، "حضر الوزيرُ عمرُ"، "حضر الوزير ونائبه"، "حضر الوزير مبتهجًا".

كما أنّ هذه المتعلقات أو بعضها قد تجتمع في جملة ممتدة نحو: "حضر الوزير الجديد عمر نفسه ونائبه"[1].

ج . ذكر ما يتعلق بالوصف، وهو نفسه ما يتعلق بالفعل نحو: "أفاهم محمد الدرس؟"، "أمسافر أخوك غدا؟"، "أجالس الخطيب فوق المنبر؟".

فقد تجتمع هذه المتعلقات كلُّها أو بعضها في جملة ممتدة واحدة نحو: "أمنطلقة الطيور صباحا رغبة في الحصول على رزقها؟".

ويمثل كلُّ مركَّب إسنادي لهذه الجملة وحدة مستقلَّة ليست مترتِّبة على غيرها، فكأن

[1] محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، مكوناتها، أنواعها، تحليلها، ص136، 137.

عبّادة يقول: إنّ هذه الجملة عبارة عن سلسلة من الجمل البسيطة أو كليهما[1].

3 . الجملة المزدوجة أو المتعدِّدة:

وهي التي تشتمل على أكثر من مركَّب إسنادي واحد، وكلٌّ مركَّب قائم بنفسه، ولا يعتمد على الأخر، ولا يربطهما إلاّ العطف، وقد يشتمل أحد المركَّبات علي ضمير علي مذكور في مركَّب سابق عليه، نحو: "الصلاة نور، والصديق برهان، والصبر ضياء"، و"الأول ماله والثاني أهله والثالث عمله"[2].

4 . الجملة المركَّبة: وهي الجملة التي تشتمل على مركّبين إسناديين رئيسيين مع متعلقاتهما ولا يستقل أيٌّ منهما بنفسه؛ بل يكون كل واحدٍ منهما مترتبًا على غيره ومتوقفا عليه مثل: جملة القسم وجملة الشرط، وذالك نحو قولنا : "والله لأجتهدن" و "إن تجلس أجلس"[3].

5 . الجملة المتداخلة: وهي المتكوّنة من مركّبين إسناديين أو أكثر، وكل واحد منهما يشكل عنصر مركّب إسنادي آخر، نحو: "محمد أخوه فائز" و "الإنصاف قولك الحق"[4].

6 . الجملة المتشابكة: وهي الجملة المكوَّنة من مركّبات إسناديّة أو مركّبات مشتملة على إسناد، وقد تلتقي فيها المركّبة بالجملة المتداخلة بالجملة المزدوجة، نحو: "من يتصدق يبتغي وجه الله يقبل الله صدقته، ويجزل له الثواب"[5].

يلاحظ على هذه التقسيمات التي أوردها "عبّادة" أنّها تنطوي على كثير من الغموض والتعقيد، فلو اكتفى الباحث بجعل الجمل المذكورة نوعين: بسيطة ومركّبة لكان ذلك أقرب إلى الصواب.

---

[1] ينظر : محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، مكوناēا، أنواعها، تحليلها ، ص137.

[2] المرجع نفسه، الموضع نفسه.

[3] المرجع نفسه ص139.

[4] المرجع نفسه، ص145.

[5] المرجع نفسه، ص 148.

ويرى "عطا محمد موسى" أنّ تدقيق النظر في هذه الأنواع التي قدَّمها "عبّادة" يجعلنا ندرك بسهولة أنّ هذه الأنواع هي ما أشار إليه النحاة، وعليه فإنّ الجديد الذي قدّمه "عبّادة" اقتصر على الإتيان بتسميات جديدة لا أكثر، وخير دليل على ذلك جملة "محمد فائز أخوه"، فقد أطلق النحاة على هذا النوع من الجمل اسم (الجمل الكبرى)، فجاء "عبّادة" واستبدل هذا الاسم باسم جديد وهو (الجمل المتداخلة). ومن ذلك الجمل المعطوفة نحو:

"طلعت الشمس"، و" توقف المطر"، فهاتين الجملتين جمعهما حرف عطف، لا جملة واحدة، ومن المتعارف عليه . حسب عطا محمد موسى . أنَّنا نستطيع أن نعطف عددا كبيرا من الجمل على جملة أُمْ، ولكنّنا لا نستطيع النظر إليها على أنّها جملة واحدة، وعليه يرى أنّ مصطلح "الجملة المزدوجة أو المتعددة" لا يعدُّ دقيقا ولا مسوغ له[1].

أقسام جملة خليل أحمد عمايرة:

يعدُّ "خليل أحمد العمايرة" من ألمع الدّارسين العرب في العصر الحديث، ومن أبرز أعلام الاتجاه التوليدي في الثقافة العربية.

وقد استطاع "عمايرة" أن يبلور رؤية جديدة في التحليل اللُّغوي تخدم اللغة العربية فيستطيع المحلل اللّغوي أن يحلِّل التراكيب اللّغوية ليصل إلى كنه المعنى فيها، وأن يتعامل مع الكلمات في التراكيب على أنّها المباني التي تتدفق فيدرك المتكلم حينئذٍ غرضه من تركيبه، ويعرف السامع حدود مقصود المتكلم ومراده، وقد كانت اِلتفاتة "عمايرة" إلى ما يسمِّيه عناصر التحويل: الترتيب والزيادة، والحذف، والتنغيم، والحركة الإعرابية، تحويلا للنظرية التوليدية التحويليّة إلى مسار جديد يختلف عمَّا كانت عليه، وتنطبق على اللغة العربية في البحث عن المعنى من غير إهمال للحركة الإعرابية[2].

---

[1] ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 162.

[2] حسن منديل حسن العكيلي، محاولات التسيير النحوي الحديثة، دراسة وتصنيف وتطبيق، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2012 م، ص 96،97.

ويتناول هذا الجزء من البحث منهج "عمايرة" من خلال الإفصاح عن آرائه في الجملة التوليدية والجملة التحويلية، وعناصر التحويل .

ينطلق "عمايرة" من تعريف يرتضيه للجملة، فيرى بأنّها: «الحد الأدنى من الكلمات التي معنى يحسن السُّكوت عليه »[1]. وهذه تعدُّ بالنسبة إليه الجملة التوليديّة (النواة)، وتقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين هما: توليديّة اسميّة أو توليديّة فعليّة، ولكن إذا طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل. فإنّها تصبح جملة توليديّة اسميّة أو جملة توليديّة فعليّة.

وقد انطلق "عمايرة"من تصنيفه للجملة، وجعل لكل ضرب من ضروبها أطر محددة هي:

1 . الجملة التوليديّة الاسميّة:

أ . اسم معرفة + اسم نكرة، نحو: محمد ذكي.

ب . استفهام + اسم معرفة، نحو: من الطارق؟.

ج . شبه جملة + اسم نكرة، نحو: في الجامعة عميد.

2 . الجملة التوليديّة الفعليّة:

أ . فعل + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده)، نحو: قف.

ب . فعل + اسم مرفوع + اسم (1) + اسم (2) + اسم (3)، نحو: دخل الطلاب إلى المدرج[2].

وهذه الفروع الخمسة يسميها "عمايرة" قواعد النحو التوليدي، ذلك أنّها تعمل على ضبط الجملة التوليديّة وترتيبها[3]، ولذلك فإنّه يرى أنّ أيَّة قاعدة تقع ضمن هذه الأطر شعبة من قواعد النحو التوليدي. وقد قامت رؤيته هذه على ركيزتين أساسيتين هما:

---

[1] خليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2003م، ص 281.

[2] ينظر: خليل أحمد عمايرة، في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي، ص87، 88.

[3] ينظر: خليل أحمد عمايرة ،المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص 423.

1 . أنّ هناك جملا نواة تتحول إلى صور الكلام المعروف، ويتم وصفها وصفا ظاهرا، يتتبع انتقال الجملة من بنى عميقة (تحتية) إلى بنية أخرى سطحية يريدها المتكلّم ويعرفها السامع معنى خاص.

2 . أنّ للعربية كيانا تركيبيًا مميزا يتشقق إلى مسارين:

أحدهما: مسار يتفق وعلم اللغة العام، وهو ما ينسجم مع القواعد اللّغوية العالميَّة (Universel rules).

وثانيهما: مسار خاص يقتضيه منطق العربية الذي لا يجاريه منطق آخر في غيرها [1].

أمّا الجملة التحويليّة عنده، فهي الجملة التي جرى فيها شيء من التغيير في إطارها التوليدي الأصل، أي أنّ الجملة التحويلية = جملة توليديّة + عنصر أو أكثر من عناصر التحويل[2].

ويفهم من هذا التَّقسيم الذي قدَّمه "عمايرة" أنّه تقسيم معنوي دلالي يقوم على اعتماد صنفين أساسيين من الجمل، جمل أصليّة منتجة، وجمل محوَّلة عن الجمل الأصليّة النواة، يعتمد في التفريق بينهما على درجة الإفصاح أو التوكيد (توكيد المعنى)، وقد تحمل كلتاهما صفة الاسميّة أو الفعليّة، والملاحظ على هذا التَّقسيم أنّه جعل من الجمل الظّرفيّة جملا توليديّة اسميّة، وكذلك الجمل الشرطيّة يعتبرها جملا تحويليّة فعليّة على أساس أنّ الجمل الشرطيّة هي في الأصل جمل توليديّة فعليّة، دخل عليها عنصر من عناصر التحويل وهو الزيادة[3].

هذا عرض لأهم الآراء والاهتمامات لمجموعة من الدّارسين المحدثين المهتمين بالدراسة الجمليَّة، حاولنا من خلاله تقديم وجهة نظرهم في دراسة الجملة من حيث أهميتها وتقسيمها، مبرزين أهم ما أضافوه في دراستها مقارنة بالدراسات القديمة، وأهمية ما قدَّموه

---

[1] خليل أحمد عمايرة ،المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي ، ص 424.

[2] المرجع نفسه،الموضع نفسه.

[3] بوبكر زكموط، الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث، دراسة في فكر خليل أحمد عمايرة من خلال كتاب، في نحو اللغة وتراكيبها، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 107،106.

من وجهة الدَّراسات اللِّسانية الحديثة، وإن تعدّدت انتماءات هؤلاء الدّارسين، واختلفت وجهات نظرهم، فإنّهم ينشدون هدفا واحدا، وهو فهم نظام العربية من خلال دراستهم للجملة العربية، فقد تم تغليب مفهوم الجملة في العصر الحاضر، والنظر إليها على أنّها وحدة الكلام الصغرى، أو الحد الأدنى من اللفظ المفيد، وتعددت تقسيماتها من باحث لآخر.


خاتمة

خاتمة:

بعد هذه الجولة في رحاب الجملة العربية، وتمحيص آراء الدّارسين الرصينة والموازنة بين وجهات نظرهم القيّمة، تمخض البحث عن جملة نتائج، والذي يتراءى لنا أنّ الضرورة لا تلح على ذكر نتائج المباحث والفقرات جميعها ارتكانا إلى الإيجاز، وتجنبًا للإسهاب الذي لا موجب له، ومن ثمّ نجمل فيما يلي أبرز ما توصّل إليه البحث من نتائج:

1 . أنّ الدارسين القدامى أقاموا تعريفاتهم للجملة والكلام على أساس عنصرين هما: الإفادة والاستقلال.

2 . تزامن ظهور مصطلح الجملة مع مصطلح الكلام، واستخدامها مترادفين للدلالة على شيء واحد، ويظهر ذلك من حديث ابن جني وابن يعيش وغيرهما، في حين يستنتج ذلك من كلام سيبويه.

3 . تغليب مصطلح الكلام على مصطلح الجملة بوصفه أخصّ منها، وذلك لتضمنه الإسناد المقصود لذاته، بينما الجملة، لا يشترط فيها سوى الإسناد الأصلي.

4 . اختلف القدامى في تقسيمهم للجملة فمنهم من جعلها اسمية وفعلية ومنهم من زاد الشرطية.

5 . اختلف الدارسون. الغربيون في تعريفهم للجملة سواء في القواعد التقليدية، أو المناهج اللسانية المعاصرة ، وربما يرجع هذا التباين في مفهوم وتعدد في التعريفات إلى اختلاف المدارس والمناهج التي تناولت دراسة الجملة .

6 . وقوف دارسين محدثين أمام الجملة مواقف تختلف عن مواقف القدامى سواء من حيث الإضافة أو من حيث التناول والمعالجة وقدموا آراءهم فيها واعتمدوا في رسم حدود الجملة على عدة معايير أهمها :

. معيار الإسناد

. معيار الإفادة

. المزاوجة بين أكثر من معيار

7 . تغليب مصطلح الجملة في العصر الحاضر على الكلام وذلك لأهميتها في الدرس اللغوي الحديث .

8 . استقر البحث على أن الجملة في أصغر صورها أهم وحدة لغوية تعبر عن معنى تام

9 . أسفر البحث على أن المحدثين لم يكن لهم آراء متفردة تختلف عن آراء القدامى، وإنما كانوا متابعين فيما يرجحون من الآراء.

فهرس المصادر
والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

- الفصل الثالث -